

حا

صاحب ومالك اسمعيل افندى سنة ١٢٥٩

الحمد لله

فتح الاسرار



شرح اظهار فتح الاسرار
تملكه الفقير الحقير المختار
المحتاج الى الله الغفار
عبد حميد الخصال الافتخار
غره ش سنة تسع وعشر
سنه
١٤



٧٠

وقف سيد نظيف

٣٠



ل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والاخرين محمد النبي
النبيه الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد
المفتقر الى لطف ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد حفظوا بالطاف
ربهم الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي فخر الابرار
رفع الله قدره الى حضيرة قدسه وسقاه الله شراب بره وانسه
مشتملا على عبارات معجبة فائقة الالفاظ مونقة واقعة ومنطويا
على فوائد لطيفة حقائق فرائد فريدة دقائقها حتى صار كمشكاة فيها
المصباح بل كافق يطلع منه الصباح طوبى لمن انتشق من روائح
انواره وانتسق بين فروع ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي
ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مراده ومراده
وجدان ابكار معانيه ومواده ووقفت لاجتناء اثماره بركض
مطيتي في مضمار الشوق فخطر لي ان ازيل عن وجوه الفاظه حجابه والكشف
عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقر بها العيون وفرائد
يتعجب منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه ينفتح منه الاسرار وينقشع
ابرار واحبار كبار فسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى

2

ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل
وانه قريب مجيب ومن يدعوه نعم المجيب افتتح بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه
من شكر نعم الله تعالى التي تأليفه اثر منها وصونا لكتابه عن الاقطعية على
ما قال عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم
الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي
عليه السلام تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه
فيبدأ به وبالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة بسم الله الرحمن الرحيم
والباء فيه للملابسة والظرف المستقر حال من ضمير ما مد المقدر
او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل
في التعظيم لان فيه جعل اسم الله تعالى من جعله كالالة والثاني البيضاوي
لانه يشعر ان الفعل لا يتم الا بتصديره باسمه تعالى ويقدر متعلقه
موخرا الاهتمام والتخصيص ولما كان الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم
ربك بالامر بالقراءة تقدم المتعلق واضافة اسم الله ان كانت لاختصاص
لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة
استعانة به كي التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به تعالى لما كان لكونه
اسماله يكون ابلغ في التعظيم للمسمى والمعنى متلابسا ومتبركا بالاسم
تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره ابتداء او اصنف لان كل فاعل فرغ التسمية
به فمتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد واكل واشرب لك رب

والاكل والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختار العلامة
والثاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله الاله بمعنى معبود
وحذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وا
ادغم اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم
خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام ادغم بحذف حركة اللام
الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام
وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا
كالباقي فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز
سيبويه كونه من لاه يليه اي تستر والظاهر ان مراده انه
الاه فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج
عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا توسط
شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون
لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكن
الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة
ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه
به تعالى صار حقيقا بان يكون قريبا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة
وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا
كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة الجلالة
لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة ويجوز ان يكون





مرفوعين على المدح اي هو الرحمن الرحيم او منصوبين كذلك اي اعني الرحمن
وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد
مصدر حمدت او احمد الله حمدا او حمدا لله نفس حمدا ثم حذف
الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقي حمدا فوقع الابهام
في المفعول او الفاعل فاتى باللام الجارة لتبيين المفعول
والفاعل كما في قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين واصله اي بعد
القوم الظالمين بعدا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق
فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق
نحو سنة الله اي سن الله سنة فضرب الرقاب اي فاضربوا
الرقاب ضربا او بين بادخال اللام الجارة عليه لما في المثال
المذكور اي بعد كائن للقوم الظالمين بان قام بهم قولهم
خلافا للكوفيين وغير ذلك اي خالفهم الكوفيون خلافا
فذلك الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل العصام
فمعنى حمدا لله حمد الله الحامدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا
ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية
للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي
فافاد دوام جنس الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى
او الاستغراق المفيد لدوامها له تعالى فعلى التقدير يكون المعنى حمده
الحامدون او مجرور ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اي كل حامدية

متعلق به تع وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية له
تع ويجوز ان يراد كل معنيي على طريق عموم المجاز اى ما
يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مفيدا ثبوت معنييه له تع
فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمده تع نفسه يكون
مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية له تع لا للغير
مختصة به تع لا تتأتى من غيره تع فيكون حمدا له تع باظهار
العجز عنه كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك وهذا الحمد اعلى واحسن كما لا يخفى ثم الحمد هو الثناء
على الجميل الاختياري نعمة اوغيرها والشكر ما يفيد تعظيم
المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان والمتعلق
يجوز ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان وغيره
من الاركان ومتعلقه نعمة لا غير وكل ثناء على النعمة
حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختياري حمد
لا غير وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام في
قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تع مستفاد
من تعريفه باللام الجنسي والاستغراق لان تعريف
المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية
انشائية كتب الله تع بها ميمنة وان كان التلفظ بثلث
لامات لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولا





ولا آخر جاره او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا رب
العالمين مجرور صفة للجلالة فان كان اضافة معنوية مفيدة
للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه او بما دل
عليه الحمد السابق كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز
نصبه بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى باللام وللزوم
الفصل بين العامل والمعمول بالخبر ولكون لله مفعولا معنى
في بعض وجوهه والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية
وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل
للمبالغة كالعدل في رجل وقيل صفة مشبهة من ربه يربه
بعد جعله لازما بنقله الى باب فعل بالضم كما هو المشهور
سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا
الاعتبار اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة
الى غير معمولها كرحمن الدنيا تدبر ولا يطلق على غيره
تع الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة ويمكن ان يكون
رب مفتوح الآخر على ان يكون ماضيا والعالمين مفعوله
وفيه ضمير الى الله تع والجملة استينافية وجعله حالا بتقدير قد
يأباه المقام والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب
لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق
على كل جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات

وعالم الاشجار ونحو ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال
العالم بجميع اجزائه حادث وقيل هو اسم لاولي العلم من
من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه بطريق الاستتباع
وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب يعلم به الصانع
كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لبيان
شمول ربوبيته تعالى بجميع الاجناس وتعريفه للاستغراق
افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف
هو الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد
منها ثم جمع بالواو والنون بناء على اختصاص هذا الجمع بالذكور
العقلاء لكن هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة لوروده
من الواضع وقالوا على اعتبار دلالته على العلم مع اعتبار
تغليب العقلاء على غيرهم فجمع جمعهم والصلوة على محمد
الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا صدر
من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من المساوي يكون
نوعا آخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا
لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلثة
انواع تنوع الاجناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم
منهم ثم نقلت في عرف الشرع الى العبادة المعروفة لوجود

التعظيم



التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذهني اي بعض
فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساغ لجعله للعهد
الخارجي لعدم الفرد المعهود ولا لجعله للجنس من حيث
هو المستلزم لكون جميع الافراد له عليه الصلوة والسلام
ولا لجعله للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد مدخوله
لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم اما حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتنزيل
غيرها من الصلوة على غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الانبياء
والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان
يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس
لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم في قوله على محمد في
الاصل صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله
تعالى صلوا عليه ثم قصد عنه وجعل خبرا لافادة الدوام
على ما عرفت وقصد القصد عن المصادر قياسا على ما افاده
الشيخ الرضي نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك فلا يحتاج بتقدير
المتعلق من الافعال العامة اي الصلوة كائنة على محمد
المرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقديره نازلة فالحمد لله
ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من
حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد للكثرة

الى افعاله المحمودة ثم جعل علماً لافضل الانبياء عليهم
الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام الدين في
شرح الشمائل سماه به جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما
شاهدته ليلة مولده من الغرائب فعلم ان له شاناً
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه
به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علماً لافراد
امته تفاؤلاً ولم يذكر السلام اما لان الصلوة متضمنة له
واما لانه في الابتداء التبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية
في الكلام وذا الاقتصار على الصلوة وآل معطوف
على محمد وانما عطفه صيانة لصلوة من البترية قال
عليه السلام لا تصلوا على الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة
البتراء يا رسول الله قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
تمسكون بها قالوا اللهم صل على محمد او على آله وترك ذكر على
اشارة الى جواز ورداً على من ادعى التزام اهل السنة
ذكر على رداً للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين محمد وآله غير
جائز ونقلوا فيه حديثاً موضوعاً قال في شرح التثبيت
فيها اقوال زائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن
المختار منها عند المعظم انه اتباعه صحابة او غيرهم وقد اختار
هذا الازهري وغيره من المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك

العطف



عطف الصحابة عليه او ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث قال قولوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعد ما قالوا كيف نصلي
عليك واشار باضافته الى الضمير الى رد من قال لا يجوز
اضافته الى الضمير بل يضاف ذلك الى الاسم الظاهر قال الفاسي
في شرح دلائل واحتج الصلوة اللهم صل على محمد والنعم
الاكثر اضافته الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وممن
صحح اضافته الى الضمير ابن حجر في شرح الاربعين ثم انه لا يضاف
الآل الا الى من له خطر دينياً كآل محمد او دنيوي كآل فرعون فلا
يقال آل الحجام اجمعين تاكيد للآل لدفع توهم ان يراد
بعضهم بجملة اضافته على الجنس وللتنبيه على انها للا
ستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفعولاً
به بغير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين
ولا جمع الا للتوكيد واجازه ابن درستويه قال في القاموس
وهو الصحيح وبالوجهين يروى فصلوا جلوساً اجمعين واجمعون
انتهى واشار القاضي الى جوازه في تفسير قوله تعالى
وان جهنم لموعدهم اجمعين واما اجمع وجمعاء فقد حكى
الفراء الجيني القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال وبعد
الواو انما قائمة مقام اما ليست للعطف كما افيمت

مقام رب في وبعده ليس بها    وليست اما
مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على ما هو رأي الكوفيين
او للعطف وان موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا
الموضع فالفاء فهذه جوابية ولا يجوز ان يكون اما
مقدرة في الكلام على ما هو مذكور في النسخة المعربين
لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها
جزءا منصوبا بامر او نهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك
فطهر ونحو وغلامك ولا تنهر صرح به الفاضل العصام
حيث قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد
فان الح من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما
ينبغي انتهى وبعد مبني على الضم لانه اقوى الحركات فيكون
جابرا للمحذوف المنوي منصوب محلا على انه مفعول فيه
للواو اولاما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء
ففيه معنى الفعل محلا ولا يجوز تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم
من فهذه لان الفاء في مثل هذا المقام مانع من تقديم
معمول ما بعده على ما قبله بل لانه الظرف لا يتقدم على العامل
المعنوي اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي ويمكن ان لا يعتبر قيام
الواو مقام اما ولا توهم اما فح بعد مفعول فيه لما بعده
والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انه شبيه

تقديم

المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي
فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قدر ثعلب اخرج فلا
فكانه قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض
المقصود كذا في الفاسي فح يكون الواو ابتدائية او للعطف
فالجملة بعدها معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية
على قول من جوزه او على خبرية على قول من جعل الحمد لله الخ وبعد
قوله هذا فاقول هذه رسالة او واخرج بعد قولي هذا او
على تقدير اخرج فالفاء في فهذه رسالة لتفصيل الغرض
فهذه اي الامور الموجودة في الكواغد او المستحضرة في الذهن
المستحضر الامور التي سيذكرها في كتابه مجملة واستعمل فيها اسم
الاشارة وان كان وضع للامر المحسوس بمرأى المخاطب اشارة
الى اتقانه تلك الامور المعقولة حتى كانها لكمال علمه بها مبصرة عنده
وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت
المعقولات عنده كالمحسوسات حتى استحق ان يشار له
الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة حيث
للطالب على تحصيل المراد رسالة قال في القاموس الارسال التسليط
والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء
او بعد نقله الى معنى المرسل الى طائفة من الالفاظ والمعاني
مخصوصة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال

ما ولا يصلح فيها فالامور التي اشير اليها بهذه اما الفاظ
او معانٍ وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الفاظ المعاني
فانه اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك او اريد بها المعاني فالا
فالحمل ظاهر وانه اريد باحدهما الفاظ وبالاخر المعاني فلا
بد من تقدير مضاف في جانب المبتدا او الخبر والثاني اولى
لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي بين
الدال والمدلول من نسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالكل
وجوه ثمانية فهذه الالفاظ مختصرة او فهذه المعاني معانٍ
مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معانٍ مختصرة او فمعاني هذه
الالفاظ معانٍ مختصرة او فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة
او فهذه دوال هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه الفاظ معانٍ
مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة قوله فيها اي في الاشياء

في بيان [illegible]

والتذكير باعتبار لفظ ما كل معرب اي كل من يريد اعراب
الكلام على القانون النحوي والجمهوري ان جعل في فيه بمعنى
اللام فلا يحتاج الى تكلف كما في الظرفية لكن يقدر متعلق
خاص اي رسالة مؤلفة او موضوعة لبيان الاشياء فالظرف لغو
على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما يأتي وان كان بمعناه فان
الرسالة عبارة عن طائفة من الفاظ فالظرفية مجازية اي رسالة
كائنة في بيان الاشياء كينونة المظروف في ظرفه بحسبان يحيط





ذلك البيان بتلك الفاظ ولا يستذ شيء منها عن ذلك البيان
وان كانت عبارة عن طائفة هي المعاني فكذلك اي معانٍ
كائنة في تحصيل معرفة تلك الاشياء فقد يلزم ظرفية الشيء
لنفسه اشد الاحتياج اي الاحتياج اشد الاحتياجات
منصوب مفعول مطلق لنيابته مقام موصوفه او لاخذه المصدرية
من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا
يراد به العموم اذا كان مفرداً كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول
كافر به بمعنى اول كافر به وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد
الاحتياج ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليس معطوفة
على قبلها والجملة الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء
الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف
العطف او لا بعد ان لا يكون لها اعراب وتسمى هذه الجملة
الاستينافية ايضاً فالابتدائية والاستينافية واحد عندهم
عند اهل التفسير ايضاً قال المولى ابو السعود في تفسير قوله
تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستانف
وقال في تفسير قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً الكلام
مبتدا ونحو ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة
فجملة ليس لها اعراب ولم تتصدر بالواو جواب لسؤال
اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية

عند النحاة عموم فليتأمل وفي اشياء ثلاث مذاهب مذهب
الخليل وسيبويه انها في الاصل شيئاء على وزن فعلاء
فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء على
وزن لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن
افعلاء جمع شيء المخفف فصار شيء فحذف الهمزة فصار
اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف
لالف التأنيث ومذهب الكسائي انها افعال جمع شيء
كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التأنيث ومع
هذا غير منصرف لتوهم ان همزته الف التأنيث فهو غير
منصرف بالاجماع العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر لمبتدأ
محذوف تقديره الاول العامل والثاني المعمول والثالث
العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتدأ هو هي او بدل من ثلثة
اشياء بدل الكل ولا مساغ لجعل العامل بدل البعض لانتفاء
العائد لانه لا بد فيه وفي بدل الاشتمال من الى المبدل منه ويجوز
ان يكون منصوبا بمفعول اعني ولما كان المراد بالعمل الحاصل
بالمصدر اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدري الذي هو تاثير
العامل في المعمول ذلك الاثر احتاج الى بيانه المراد فقال اي
الاعراب ولم يقل اولا العامل والمعمول والاعراب لمراعاة الا
الاشتقاق الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان لما قبلها





قال بعضهم انها حرف عطف فموضوع هذا الكتاب الذي يبحث
عن احوال العامل والمعمول والاعراب لان كل كلام لا يخلو منها
فمست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد
وما عمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى
هذا اي معرفة غير هذا فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب
اقتضاء المقام كتعريف الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلثة
وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ معمولة وبعضها غير
اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات النحوية
كالمذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبني وغير
ذلك على ما يأتي تفصيلها في محال يليق بها ان شاء الله تعالى وا
وإذا كان الشدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها
المقتضي لبيانها كل في باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة
ابواب الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى
الثبوت اي جعلها ثابتة على ثلثة ابواب ثبوت الكل على
الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فيما يتعلق به بلا
تكلف وانه جم على معناه العرفي وهو جعل كل من المتعدد
في مرتبة اللائقة به فلا بد من اعتبار الرسالة بالاجزاء اي
وجب جعل كل من اجزاء الرسالة في مرتبة اللائقة به من اعتبار
معنى اخر مما يصح تعلقها به كالمقصر والاشتمال او يسمى

هذا في اصطلاحهم التضمين اي جعل ذلك المعنى في ضمن
الاسم وفيه مذهبان جعل الاسم ثابتا والمضمن قيدا في المعنى
ولما كان وجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على
ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلثة ابواب مرتبة
لا موضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار مرتبتها قال
في شرح التنبيت قال السيد الشريف في حاشية الكشاف
وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلا
حظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته
كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء
ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك
وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان
معا قصدا او تبعا انتهى وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير في الكلام
العربي حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات ولما كان شرف العامل لكونه مؤثرا في المعمول والتوقف
الاثر الاول في العامل والاصل في الباب للعهد فالمراد انه ان
اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ الذي مرتبته
الاولية او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال العامل
او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل
يطلب مما سبق ولما كان اكثر العوامل لفظية وذلك

تعريف المعمول عليه يقتضي تقديمه وقدمه على المعمول فقال الباب

اللفظية



وذلك اللفظ واما فعل او اسم او حرف وتوقف معرفته على
معرفتها الموقوفة على معرفة الكلمة اراد ان يتبينها اولا فقال الكلم
تنبيها على ان للبحث الآني تماثيلهم بشأنه ويصغي اليه ويحفظ
ويحفظ ويضبع مخاطبا الكلام من شأنه العلم اولا اي قبل الشروع
في المقصود في التصحيح اذا جعلت اولا لم نفرغه تقول القيته
عاما اول اذا لم تجعله صفة صرفة تقول القيته عاما اولا انتهى
وههنا ليس لصفة بل منون منصوب على الظرفية ان الكلمة ثم
كثرت ههنا كلمات الكلمة لكن اخترنا كلام المصنف ظنا بانه الحق
وبالقبول احق لان غيره لا يسلم عن شيء قال اللام هنا للجنس
الجنس من حيث هو هو ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصته
من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس
ولا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض
او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة ال
الشخصية الجزئية والجنس والواحدة الجنسية ليست معنى
التاء والنوعية احد معنييها في نحو اكرامه ودحرجة ومعنى
صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في نحو تمرة للفرق بين الجنس
والواحدة لا يقتضي التنافي بل التغاير لانه التمر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر والتمرة خاصة بالواحد واما جعل اللام للاس

اللاستغراق بتوهم انه المقصود والاصلح هنا بعد
التقسيم والتعريف تبيع فقاسم جنس لان لام الاستغراق
بمعنى كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى هذا كل فرد
من افراد الكلمة ثلثة وهذا بين الفساد وايضا تعريفهم
التقسيم بضم قيود الى كلي ليحصل اقسام يقتضي كون اسم
المقسم امرا كليا نعم يقدر مضاف في احد الطرفين اي
اقسام الكلمة او مقسم اقسام ثلثة قيل الكلمة والكلام
بسكون اللام بمعنى الجرح لتاثيرها في القلوب ويعني اللفظ جملة
اعتراضية بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا لتوهم
كونها خبرا له ولم يقل اللفظية مع ان المبتدأ مونث لانه لم
يقصد التانيث مع استواء التذكير والتانيث في التثنية
والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام
نقلا عن الكشاف في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به
معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الا
صطلاحات النحوية ونحوها اي المصطلحات واللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما موضوعا او مهملا مفردا او مركبا عاد
فالمتلفظ به الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد

ضرب



في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا انه يقع مسندا اليه
ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي وانه
ليس بموجود اصلي بل اعتباري محض اخترعوه صونا لقا
عدتهم ان كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا
معدولية عمر وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول
من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات الله تعالى
لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملا
ئكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات الجن مثل
قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب
المخلوقات من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم
على حرب بن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ
حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط
والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاخذ اذ يلتبس
كما بالفصل اذا بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون
موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا يكون لفظا وقد
لا يكون واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف
للماهية وبالماهية الموضوع في اللفظ ولو اعرض عن قولهم
وضع الوضع المطلق تعيين شيء للشيء بحيث ادرك

الاول فهم الثاني للعالم به وللوضع اللفظي نوعان شخصي هو
تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي وهو
تعيين هيئة افرادية كوضع الفعل والمشتقات او تركيبية
كهيئة المركبات كالاسمية كزيد قائم وقام زيد وغيره كالاضافية كغلام
زيد المعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصي وهو المراد
هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك
المراد موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد
المهملات كالديز والمحرفات عن الوضع غلطا كالمشوم
المحرف من المشوم ومقتضيات الطبع كاخ وبقي المجاز لان
احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز
فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه لا وضع فيه لا تحقيقا
ولا تأويلا نعم يقال ان المجاز موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه
لكن هذا الاستعمال لا الوضع ولو قيل تسميته وضعا فهو اصطلاح
لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع يختص الحقيقة والاستعمال
يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي بمعنى
القصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد شيء
او اسم زمان او مكان نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى و
وقال العصام الدين هذا اقرب الوجوه مني لكن لا نظير للتخفيف





لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى ماخوذين في الوضع فذكرهما
معه للتنبيه على تجريده عنهما كما هو رأي الجامي فان المحشي
الفاضل عبد الغفور وامر التجريد سهل في امثاله او
تصريح بما علم التزاما على ما قال به الفاضل العصام وفائدة
تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس
للكلمة وفائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا ان به حروف
الهجاء لانها موضوعة لان يركب منها كلمات والفاظ لا لافادة
معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد مفرد مجرور صفة معنى
ويجوز انه يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع الى
اللفظ بتقدير مبتداء او مركب منصوبا بالاغماض عن رسم
الخط فيكون صفة للفظ في المعنى هو وان كان نكرة محضة الا
انه مجرور لا يجوز لعدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد
ما لا يدل جزء اللفظ على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه
معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده
كتقديم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده
بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز
لحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكا
ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لانه زمان الوضع ومعنوية
المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد

بعد الوضع لا احتيج اليه وليس بملبس كما انه دهان القتل
والمقتولية واحد في من قتل قتيلا فله سلبه لانه القتل يقع
على القتيل بذلك القتل لا على الحي وهو حي وهذا لاخراج المركبات
كلامية او غيرها فيخرج منه الرجل وقائمة ويصدق مما يدل جزؤه
على جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه ولا يخرج
منه عبد الله علما مركب من المضاف والمضاف اليه ودخل
عالم علما مركب من الموصوف والصفة وكذا كل ما تابع مع متبوعه
علما نحو زيد والمرو وكل اسم عامل مع معموله نحو ضاربا زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين
ما لم يمنع التحكم وفي الثاني على الاول فقط والثاني مشغول
بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو
الذي لم يوجد مع الاستقراء وقسم آخر ههنا كذلك لا
عقليا وهو الذي يمكن له قسم آخر في العقل على ما اختاره
الرضي واختار قسما اخرا وهو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون
لفظا لشيء اخر من الاشارة الحسية او غيرها يمكن نقله
يرفع الاستقراء كذا ذكره الفاضل العصام والاجلبي وهو الذي
يجعل الجاعل منحصرا مع احتمال اخر كحصر المصنف اجزاء الرسالة في
الابواب الثلثة وبها يفهم الانحصار بدليل دائر بين النفي
والاثبات ليس لانه متعلق بالتقريب الى الفهم ولكونه نتمته

منزكر



مذكر ثبت تاؤه ويجوز حذفها اذا حذف المعدود للتخفيف
لا كما ذكروا في حديث الناس شركاء في ثلثة الماء والكلاء
وان رجعنا قال في الامتحان سمي باسم مدلوله التضمني قدمه على
الاسم على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وخواصه
في العمل وكلمة عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولما كان
المقصود تمييز كل قسم عن الاخر ابطل براد جنس مشترك
بينه وبينه وفصول تمييز كما وذا يسمى حدا عند الادبا
الا ان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكانه تمييزا
الفعل بدلالته على احدى ازمنة الثلثة وكان عبارة القوم
غير ظاهرة فيه محتاجة الى تاويل ذكره الشارح عدل عنها
فقال وهو اي الفعل ما اي كلمة ذكر وتذكير الضمير باعتبار
لفظة ما لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل
منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهي الكلمة
مؤنث لفظي يعتبر تانيثه وفي اخر الضمير وان كان
معناها مذكرا او هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ
العين يعتبر تانيثه لفظه وتذكيره معناه فلا يرد الفاضل
العصام عليه رحمة الملك العلام على الفاضل الجامي عليه
رحمة الملك الباري وان كان ما قاله ممكن في ذاته قال
الفاضل العصام جميع ما في التعاريف عبارة عن المقسم

كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة او الموصولة امتزج
الشرح بالمتن وقال الفاضل الهندي عليه رحمة المالك لئلا
يلزم الاقتصار على الفعل بريدان الموصولة تمامها بالصلة
فلو جعلت موصولة صارت مع صلتها كشيء واحد في المعنى
فاذا وقع الفعل بالصلة صار كانه كتبت ودل فعل ماضي اريد
به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار
والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم با
مالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية فالاولى هي الد
الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبعية ويسمى
الشيء الاول دالا والثاني مدلولا بهيئة الهيئة والبناء والصيغة
بمعنى وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل
وهيئة يضرب يفعل وضعا اي دلالة وضع او زمان وضع
دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد
الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال بان دل بهيئة
افرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدوث
بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا
حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع لحدث مفيد
بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه
المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها وقال

كانه وقع بالموصول مع الصلة فمجموعها كلمة موصولة اي الكلمة
التي دلت ودل



وقال الفاضل العصام ان النسبة التي جاءت من الهيئة
التركيبية مثل ضرب زيد كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على
المتفقه انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة [illegible]
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزماني
مستقلا لانه ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى الشيء
لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ويخرج من حد الحرف
لانه لابد دل على الزمان والاسم ايضا لانه بعضه لا يدل على
الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه بمادته لا هيئته
كامس وغدا والان وكذا اسماء الافعال واسم الفاعل
والمفعول لان هيئاتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه
بل دلالتها عليه اما بغلبة الاستعمال او عقلا ولولاها
وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويشكر لانه
الوضع لم يضع صيغها للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان كنعم وكاد والمستعملة في العقود لان صيغها
وضعت للزمان وهي في الاستعمال والمضارع لانه
لو سلم الاشتراك بين الحال والاستقبال فيفهم من الاثنين واحد
فما يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد المحدود
بالحد مما سواها من بدل خواص المخواص وكان اصعب
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص

التي لها مزيد شهرة في الاختصاص تتميز به بسهولة
عنده فقال ومن خواصه كما من تلك الامور الثمانية ولا
ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل
الحكم لانه المقصود كما عرفت تميز افراد الفعل عن افراد
الاسم ونحوه يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان
الخواص لذاتها حتى ينبغي ان يعتنى بكل من اوضح الواضحة
لحصولها بالمثال هذا والخاصة الشيء ما يوجد فيه
ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا والشاملة
ان يكون الاثر مثلا والمشترك ينتفع بالخاصة اكثر من
الثاني لانه اشرف وانفع في نفسه فلهذا قدم عليها ثم انه
الخواص جمع كثرة للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير
على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا بين
المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها وتمامها يذكر هنا
تاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون
التاكيد ولو وحرف التخصيص ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر
خبر مقدم على المبتدا وهو قوله دخول قد ويجوز انه يكون
من اسما بمعنى البعض مضاف الى الخواص فيكون مبتدا والا
والدخول خبره ذكره السيد سيد في شرح حاشية المطول
وانما اختصت به لانه لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او





او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها
لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء والسين
اي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العهد
وسوف قال في مغني اللبيب مرادف للسين او اوسع منها
على الخلاف كان تنظر بعض القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد
ويقال فيها سف وسو بالحذف وسي بالقلب حكاها
حكاها صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون السين
نحو ولسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص
الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء وان كانت لتعليق
تعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على ولم
ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لان لطلب الفعل ولا
النهي لانه لطلب تركه وشيء منها لا يوجد الا في الفعل او لان اثرهما
هو الجزم مختص بالفعل فلو دخلن على غير الفعل لزم تخلف
الاثر من المؤثر ثم ان هذا اما بالاضافة بتنكير المضاف
بارادة واحد من افراد لا بلا تعيين او بتجويز نحو ما ثم
الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم بها واما
بالوصف والبيان بتاويل الذات على النهي كذا في الا
في الامتحان وقال الفاضل العصام لا يجمل عطف بيان لما
يمتنع كونه صفة وفي حاشية الكشاف للسيد الشريف

ان امثالها اذا اريد بها النفس قد يزاد في آخرها
الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد ويكون
عاماً باعتبار وضعه فلا يرد مثل قلما وطالما بما مرّ الا في
على ما يجيء في بحث العامل القياسي والاسم من السمو وهو
العلو سمي به لعلوه على اخويه بكونه مسنداً اليه وتركيب الكلام
منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسنداً دائماً
لا يركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم المسند اليه
والحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه وهو ما اي
كلمة او الكلمة التي دل على معنى وضعاً بقرينة كونه
قسما من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها او كتفى بما
ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى المطابقي لانه المتبادر
عند الاطلاق والتعيين بالارادة عندهم عدم صارف
عنه ولما كان المراد بكون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة
الاستقلال بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم
في نفسه عدل عنه فقال مستقل بالفهم اي بالمفهومية
من تلك الكلمة تصريحا بالمقصود وايضا حالاً للمراد
يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شيء
اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل
وسيجيء والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل

بالمفهومية



بالمفهومية مثلا ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه الوصل
التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض
الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة
غير مقترن ذلك المعنى وضعا فيه اي في الفهم عن اللفظ الدال
عليه باحد الازمنة الثلثة اي بغيره اي لا يفهم منه معه وان
كان واقعاً فيه في نفس الامر فالاسم اما دل بمادته على معنى
الزمان
فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب وليس منه
ما دل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به الفعل ومن
خواصه دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا
للتأكيد الفعل والمراد ما سوى الترنم والغالي يقال ترنم
بكذا اي دفع صوته به مطربا متغنيا والمشهور ان تنوين
الترنم ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي تولد من اشباع
حركتها احدى حروف المد المذكورة كما في قول الشاعر اقلي
اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وله
والتنوين الغالي ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع
الخفقن والقافية في هذا البيت القاف الساكنة سمي
بالغالي لخروج الشعر به عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد
وهما يدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام

والقياس ان تدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنهما
المص لكونهما في غاية الندرة حتى انهما لا يداران عند
الاطلاق وما سواها اربعة انواع تنوين التمكن وهو
ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب اي افرينته وهي
في الاسم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
وقال الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به
حصر بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق بينهما الا
يكون الا فيه وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان
كذا او حين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الاسماء
وكذا ما فيه عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوار رحموا
عليه طرد اللباب وتنوين المقابلة وهو ما يقال النون
جمع المذكرات الم كتنوين مسلمات والجمع الت لم في الاسم
وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل
نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف التانيث والعلمية
مع وجد التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير
المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة





لان تاؤه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا
فلذا يكتب بالتاء وحرف الجر لان اثره الجر مخصوص بالاسم
لان لا اصالة في الاعراب اعطوه الحركات الثلث التي هي
الاصل في الاعراب على ما سنبين ان شاء الله تعالى ونقصوا
من المضارع لكونه فرعا في الاعراب حطا لمرتبته فلو لم
يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره ولام التعريف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا بلام التعريف
الاعتماد على اشتهاره وقرينة المقام انه لا يكون قرينة للمبتدى
ولو قال حرف التعريف لكان اشتمل دخول الميم فيه في مثل قوله
عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له او لان ه من اللائي لم تذكر
هنا او لانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام
ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل
بالاستقراء وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
ان ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو
اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
او الفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو
الحق وعنده لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة زيد
بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم توصل

معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين
ولاما ذهب اليه الخليل من انه الكهما وكونه مبتداء وفاعلا
حقهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندًا اليه مع كونه اخصر واشمل
تنبيهًا على انهما الاصل في المسند اليه والبواقي فروع وقد اول
اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخر وعدل
عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه مسندًا اليه وهو معنى
التامي له والحقيقة اولا اظهر وجه الاختصاص ان الا
القادة لا تكون الا بالكلام وهو متضمن مسند اليه والفعل لا يكون
الا مسندًا بالوضع والحرف لا يكون واحدًا منهما فلذا اختصاصه
بالاسم ثم ان الظاهر ان ضميره كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الا
انه لما اشار اليه الفاضل العصام بقوله اى كون الشيء
مسندًا اليه لا باعتبار خصوصه النوعي فلا يرد ان الا
ختصاص يفهم من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الحجة
ومعنى فالى كون الشيء ومعنًى فامعنى ولفظًا اما
اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص
وشيء منها لا يكون الا في الاسم لاقتضائهما استقلال المعنى
المطابق وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية ففرع المعنوية
فتختص بما يختص به الاسم وبعضه عامل كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة على ما سيجيء في العامل القياسي



في العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي
فان شيئا منها لا يكون عاملا في شيء من المعمولات وحرف
وهو في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في جانب مقابل
للفعل والاسم حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه
كما سيتبين وفي الاصطلاح ما اي كلمة او لفظة اتى ذكر على
معنى شامل للفعل والاسم ويخرجانه بقوله غير مستقل بالفهم
اي بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى
ضم ضميمة آخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل
الدلالة واليه اشار بقوله بالة وتابع لتحصيل الغرض من
وضعه كما في الاسماء اللازمة الاضافة كما سبق واليه اشار بقوله
بالة وتابع لفهم حاصل معنى غيره وهو المتعلق بيان ان وضع
الحرف على المذهب المنصور من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام مشترك بين
المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المشخصات
بخصوصه مثلا اذا وضع لفظة ان لاحظ اولا معنى التحقيق
الكلي العام لكل واحد واحد من افراده من تحقيق قيام زيد
في ان زيدا قائم وعالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم
وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وتشخصه و
بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكونه في هذه التركيب فدلالته

ان على تحقيق قيام زيد مثلا الا على التحقيق الكلي الذي له افراد بل ذلك
الكلي معنى لفظ التحقيق مصدر حقق فملاحظة ذلك الكلي عند الوضع
ليكون آلة للوضع للجزئيات لا انه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه
الواضع بملاحظة للابتداء الكلي لكل واحد من جزئياته المشخصة
مثل ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة وابتداء الدرس من
اول الكتاب في درست من اول الكتاب فمعنى ان تحقيق مضمون
جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل يحتاج في الافهام
عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه والا لفهم حال ذلك المضمون
من كونه محققا ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذي هو
الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم اليه المتعلق مثل البصرة فهو
آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية فملاحظة بعد ملاحظة البصرة
وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ
فله قصدا والمتعلق تابع للملاحظة فمعنى الاسم ملحوظ اصالة و
ومعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه وبه دون الثاني وبعضه
عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ولما كان المقصود
بيان احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان ذاته لان
الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال
ثم العامل بثم الدالة على التدرج الذكري او الرتبي لان بيان الكلمة
واقسامها الموقوف عليه قال الفاضل العصام في شرح





الكافية قد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في
درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من غير
اعتبار التراخي والبعد بين ذلك التدرج كقولك ان من ساد
ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه الجملة
جملة معترضة وعلى كل جملة مستقلة الاعراب لها متوسطة بين
متصلتين واجاز الرضي وقوعها في الآخر ويجوز ان تكون
استئنافية وقد صرح الدماميني في شرح المغني بان ثم تكون حرف
ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل او على جملة
اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول ان عطف شيئين
على معمولي عامل واحد اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما
وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل ظاهر في مقام الاضمار لسبق
مرجعه اي البعد وتعيين المراد وللتنبيه على مغايرته لما سبق اذ
المراد به هناك ما صدق وهنا المفهوم وما قيل الشيء اذا اعيد
معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وهنا كون
المقام مقام التعريف صارف هو ما اي شيء لفظا او غيره او
اوجب اقتضى بواسطة بالتنوين يجيء المراد بها اي سبب واسطة
كون آخر الكلمة مفعول اوجب اسما او فعلا حقيقة او حكما مثلا
زيد قائم ابوه ابوه او ابوه قائم اي قائم الاب معربة او مبنية
على وجه اي طرز وطريق لفظي او تقديري ومحلي مخصوص مشخص

معيّن كائن من الاعراب فمن بيانيّة والتقدير من وجوه الاعراب رفع ونصب وجرّ وجزم فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانّه كما صرّح به الفاضل العصام تعريف عامل الاسم والمصنّف في بيان مطلق العامل فاحتاج الى تعريف شامل لما يحصل المقتضي به ولما يحصل به قوله بواسطة لئلا ينتقض التعريف بها لانّها موجبة ايضا بل هي قريبة والعامل موجب بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى ولبخرج باء المتكلم لانّها وان اقتضت كسر ما قبلها الا انّه ليس بمقتضي الاعراب بالمجانسة ولما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للمبتدئ الذي التضعيف له اراد ان يبيّنه فقال والمراد بالواسطة مقتضي الاعراب لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالحمل على الاصل كالحروف الجارّة الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي فلزم ان يختص التعريف بالعامل الاصلي ويكون البحث عنها استطرادا مع انّه اصلح ولو زيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصيب ويمكن ان يقال اخراجها عن التعريف وادخالها في البحث اشارة لانحطاط رتبتها وهو اى مقتضي الاعراب في الاسماء حال من المبتدأ او بعد على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدأ او بعد تاويله بما هو مفهوم من الكلام اى حكمت على المقتضي





حال كونه في الاسماء بانّه تواردُ للمعاني المختلفة اى الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها اى على الاسماء ثمّ لفظ المصدر انّما بمعنى اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لانّ المقتضي هو المعاني لا تواردها كما سيظهر او بمعناه والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام احاد الجمع الى احاد الجمع كما في والسعو برؤسكم اى ليمسح كلّ واحد براسه على انّه يكون لكلّ من المخاطبين رأس واحد من الرؤس ولمه وليس المعاني في الاسماء مثله حتّى يكون لكلّ اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون للاسم الواحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا او ضرب غلام زيد والاسماء كثرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر فانّها اى المعاني المختلفة امور خفية لانّها لا تدرك الا بالفوز تشتدّ علامتها اى يقتضي كلّ واحد منها علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجي وهذا مبنيّ على انقسام الاحاد الى الاحاد وهو ظاهرة اذا لم يمنع مانع من ظهورها فان منع فان كان المانع حالة في الاخر فيه الاعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية وان في نفس

الكلمة او الاعراب المذكور فتحقيقه كما يجيء في الباب الثالث
لتعرف تلك الامور لان الخفيا تتدرك بعلامتها ثم اراد ايضاح
ما ذكر فقال مثلا بمعنى مثالا مفعول به لفعل مقدر اي اذكر مثالا
او مفعول مطلق لامثل اي امثل لك مثالا اي تمثيلا لانه اسم
بمعنى التمثيل ففي الاول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعناه اذا
قلت ضرب زيد غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون اخر
زيد بمنزلة الكلمة في التعريف مضموما بمنزلة وجه مخصوص فيه
ايضا واخر غلام باعرابه الحكمي مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية
اي بالفاعلية الواردة التي هي الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة
بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل جرد
قطيفة وله وجه اخر كما مر على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف شيئين
على معمولي عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب الفرآء والى
والمضاف مقدر على متعلق بالمقصود تعلق به وهو معطوف
على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما فتعلق بالورود تعلق القيام
بزيد والوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على
جملة ضرب اوجب الاول اوجب لعدم صحته ايضا مصدر
اي الواجب المحذوف سماعا بمعنى عادي على دالحكم المذكور
الذي هو الايجاب ههنا عود كون اخر عمرو مكسورا

بواسطة



بواسطة ورود الاضافة عليه اي على عمرو ولما كان للاضافة
معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا
الثاني اراد ان ينبه عليه فقال اي كونه منسوبا اليه
لغلام بسبب تعلق به في العامل يحصل ويوجد المعاني
الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها هذه الجملة
فذلكة ما سبق كلام وهي اي المعاني الخفية تقتضي
نصب علامتها هي الاعراب الذي هو اثر العامل في
المعمول لا المعنى المصدري الذي هو كون الشيء معربا
وهو امر معنوي ايضا كما سيظهر في العامل يحصل الاعراب
الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام الحق
التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة هي
اللسان لكن النحاة جعلوا الالة التي هي العامل كانها هي
الموجودة للمعاني وعلاماتها وهو كائن في الافعال
المشبهة التامة فقول المشبهة خبر المبتدا المحذوف
بقرينة السياق والجملة معطوفة على الجملة وهو في الاسماء
تو ادد الخ وليس من عطف معمولين على معمولي عاملين
لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع
تقدم الجار في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي
في بحث المصدر في مثل هذه العبارة ويشهد له مورد

مورد السماعي ممن قوله اكرم امرئ تحت بين امرئ وتارة توقف
بالقياس تارة وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء
فانه جوّزه مطلقا للاسم اي اسم الفاعل كما سيصرح به وتفي
اي المشابهة التامة المقابلة بقوله في الاسماء فالاولى
كائنة في المضارع فقط لا في سائر الافعال ولتحسين المقابلة
بقوله في الاسماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى
بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى
انته ويجيء بحث اعرابه ان شاء الله تعالى فانه مشابه الاسم
الفاعل مفعول به لمشابه واللام زائدة لتقوية عمله لفظا
مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة او تمييز
من نسبة او ظرف تنزيلا وكذا قوله معنى والمشابهة الاولى
الاول وهو المشابهة لفظا فكائن لموازنته اي لموافقة المضارع
له اي لاسم الفاعل واللام في الاسم الفاعل في الحركات اي مطلقها
وافق في نوعها اولا والسكنات في عددها وترتيبها
وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او لمشاكلة او لتعدد
السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع لمستفعل
ويستفعل نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل
بمثالين المجردين ولو مثّل بمثالين احدهما من الثلاثي والاخر
من الرباعي اشارة الى ما ذكر لكان له وجه واما

البد



واما المشابهة الثاني وهو المشابهة المعنوي فلقبول كل منهما اي المضارع
واسم الفاعل الشيوع اي الاشتراك والاحتمال لما يصدق
عليه على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد
وليس فيهما تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه
شائع في كلامهم ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع والخصوص
لبعضها فان الاسم اي اسم الفاعل عند تجرده من اللام
الموصول يشير بتعبيره باللام الى ان الاختلاف الجاري
في حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل العصام
وان المختار مذهب سيبويه يفيد الشيوع بين الافراد و
عند دخول حرف التعريف عليه يتخصص اي يصير خاص
للبعض الاخص الذي اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالتعبير
العائد الى اللام لعله اشار الى انه يجوز التعبير عنه به لكون صورته
صورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشارة
الى مذهب من يجعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان
المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام
فعل في الحقيقة عند غيره كما يجيء نحو ضارب فانه يحتمل
زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين اللام
اسم موصول او حرف لانهما سيان في افادة التعيين ولد
كذلك المضارع خبره ومبتدأ وقوله عند تجرده من حرف

من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن والحال كما و
ولام الابتداء عند الكوفيين والزمخشري وابن مالك
وغيرهم وفي التنزيل اني ليحزنني ان تذهبوا به هذا اذا
لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتاكيد
مثل ولسوف يعطيك متعلق بتصوره يحتمل الحال والاسم
والاستقبال وهو وما عطف عليه بدل او عطف بيان
للجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون السين فاقدم الحال
هنا لتبادره عند التجرد فكان السبق نحو يضرب وعند دخو
دخولهما نحو ما يضرب ولمبادرة الفهم معطوف على القبول اي
والشبه المعنوي لمبادرة الفهم فيهما اي في اسم الفاعل والمضارع
عند التجرد عن القرائن الدالة على احد الازمنة حالية
نحو تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن يتهيأ له
او مقالية كحرف الاستقبال والحال في المضارع وامس
والان وغدا في اسم الفاعل الى الحال لانتفاء مفهومهما
الوقوع واما الشبه الثالث وهو الشبه الاستعمالي فلو
فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما
في التحقيق فالصفة الفعل فاعله وكذا اسم الفاعل
وفاعله فاطلاق الصفة عليهما على المسامحة او التجوز
باطلاق اسم الكل على الجزء نحو جائني ضارب او يضرب

اى دخول احدهما يخصص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب ح

ولدخول



ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او
او ليضرب ولوجود المشابهة الثالثة في الماضي بني
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب
لعدم المشابهة التامة ولقد احسن المص في اعتباره
المشابهة الثلث بين المضارع واسم الفاعل والقوم
اعتبروا المشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس كما خطر
البين فلم يتم المشابهة والجانبين فلما اعتبر هذا بينهما
تم المشابهة من الجانبين فهذه المشابهة يعني المشابهة
لفظا واستعمالا اقتضى تطفل المضارع اي تبعيته للاسم
اي لاسم الفاعل فيما اي في شيء هو اي الاسم اصل فيه
اي في ذلك الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المصدري
بمعنى كونه معربا فاعلا للحركات والحروف العاملية
لفظا او تقديرا ويقابله البناء والاسم في البناء متطفل
وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لا اثر العامل كما
فيما سبق كما اقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو
اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان
بمعنى الماضي فلذا ليس كائنا بالاصالة اي لا يكون
المضارع اصلا فيه فاذا قلت لن يضرب وكذا لم يضرب
ويضرب فلن وكذا لم والعامل المعنوي اوجب او

كعامة

كون آخر يضرب بمنزلة الكلمة في التعريف مفتوحاً او مجزوماً
او مرفوعاً بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه بواسطة
الملتبسة لاسم العامل اى بالملتبسة التى هى الواسطة
فالاضافة بيانية لما وصل النوبة الى بيان ما هو
المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل قال
ثم العامل اى بعد بيان مفهوم العامل وما يتعلق به
والمراد به هنا ايضا المفهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت
وصرح به المص في بعض تصانيفه اظهر لبعد المرجع
على ضربين لفظي اى منسوب الى اللفظ لكونه لفظا
ومعنوى اى منسوب الى المعنى لكونه امرا عقليا في اللفظي
ما يكون للثانى ظرف مستقر خبر ليكون قدم على الاسم
او حال منه قدم عليه لنكارته فالخبر قوله فيه ولا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقديم
الحال على العامل الظرف مطلقا على ما هو مذهب
سيبويه او بلا تقديم المبتدا كما هو مذهب الاخفش
او ظرف ليكون او لحظا مع تقدير كون الخبر للثانى
فقوله فيه حال من المستكن فيه او من لحظا قدم عليه
لنكارته او ظرف للخبر او ليكون او لحظا وقوله لحظا اسم
يكون او يكون تامة ولحظا فاعله والظرفان حالان

منه



منه او الثانى حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه
او متعلقان بيكون وجعلهما من التنازع يجوز عند
المص لانه لم يشترط تاخير المعمول عن العاملين وابن
الحاجب ومن تبعه شرطه فلا يكون مما تنازعه يكون
ولحظا وهو اى اللفظي على ضربين عامل سماعي
وعامل قياسي فالعامل من السماعي في اصطلاح
النحاة وهو العامل الذى يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة
كلية مشتملة على افراده غير محصورة قدم على القياسي
لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها لاجراء
الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسي
ولان بعض القياسي يتوقف على معرفة حرف الجر
منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل
وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض المعمولات
الى حرف الجر وهو اى العامل السماعي ايضا كاللفظي
على نوعين الاول عامل في الاسم والثانى عامل في الفعل
المضارع والعامل في الاسم ايضا كالسماعي على
قسمين احدهما عامل في اسم واحد وثانيهما عامل
في اسمين اعنى بالاسمين المبتدا والخبر ملحوظين

في الاصل اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليهما و
يسميان اسما وخبرا له اي سمي للمبتداء اسما والخبر خبر
العامل والعامل في اسم واحد من التسمية قدمه لكون
معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا حروف الجر اي الاسم
الواحد ليناسب اثرها اللفظي اثرها المعنوي الذي هو
جر معنى المتعلق وافضاؤه الى مدخوله ويحمل عليه ما لا يكون
الجر فيه تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما في
مفهومها وهو وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به ولكون اثرها الجر وهي عشرون الباء قدمه
لبساطته ولكونه اكثر استعمالا هو للالصاق وهو الاصل
في معانيه ولذا خصه بالذكر لانه ليس مراده تعداد
معانيه بل بيان عامليته نحو بزيد داء ومررت به وله
معان آخر ومن قدمه ليوافق معناه ولكثرة الاستعمال
هي للابتداء في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا
كان او مكانا او غيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد لما
باستعمال العرب مذهبهم وعلامته صحة وضع الى او ما
يفيد فائدتها في مقابلته كذا قالوا وله معان غيره
والى خصص من به لمجيئه في مقابلته هو الانتهاء في الزمان
والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام



الى الليل واتيت الى زيد وعن قدمه على على لمناسبته لمن
من حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبتداء
ومبعد نحو سقاه من العطش وسقاه عن العطش هو
للبعد اي بعد الشيء عن مجروره نحو اديت عن الدين ذكر
الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى والمجاوزة
الشيء عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور اولا كما
في اخذت عن استاذي العلم وسواء وصل الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اولا كما في المثال
الاول وعلى قدمه على اللام لمناسبتها لمن في جواز كونهما
~~اسمين هو للاستعلاء لفظا~~ نحو عليه دين كانه ركب
الدين ~~وهو يتحمل~~ اي الاستعلاء شيء حقيقة نحو زيد على
السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركب الدين وهو
يتحمل ثقله واللام قدمه لبساطته هي للتعليل اي لبيانه
كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت للتاديب او خارجية
نحو خرجت لمخافتك والعلة الذهنية ما يكون علة في الذهن
معلولا في الخارج كالتاديب مع الضرب والخارجية علة
في الذهن والخارج والتخصيص هو هنا بمعنى ارتباط
شيء بالمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك
نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب

نحو الابن لزيد غير خاف في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق
والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيم الحمد لله
مشتمل على حصر الحمد فيه بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل
العصام وفي قدمه لكثرة استعماله حرف جر تدخل على المظهر
والمضمر هي للظرف اي للظرفية وهي كون الشيء قابلا للحلول
فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها وتنزيلا
نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة
احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة في الصدق والكاف
قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي للتشبيه اي لانه يشبه
شيء بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدمه لاصالته في الجارة
وجاء حتى بالابدال في هذيل وقرأ ابن مسعود ليسجننه
حتى حين هي للغاية اي لكون مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا
يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس ماكول
او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح
فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان
مدخوله اما جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء
الاخير ففي الاول يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا
هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل المجرور
مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها

الجزء



الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور بها يجوز ان يكون
جزءا وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيهما
لا يدخل المجرور في الحكم الا بالقرينة ورب قدمه
لعدم بدليته عن شيء بخلاف الواو والتاء فانهما بدلان
عن الباء هي للتقليل اي لانشائه وشاع استعمالها في التكثير
الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال
الفاضل العصام لو قيل ورب للانشائية لكان انسب
من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من
التقليل الحقيقي والتنزيلي فليتوقف معنى رب انتهى وتقع
في صدر الكلام لانشائيته واكثر دخولها على النكرة المو
الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابي علي خلافا للاخفش
وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة
والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها
ما فان كانت كافة تجب دخولها على الجمل وان كانت زائدة
تدخل على الاسم ايضا وتجره نحو قوله ربما ضربة بسيف
صيقل والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية في الاكثر
والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي يحذف
رب قياسا مع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو
او الفاء او بل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو رسم

دار وقفت في ظلله واو القسم وتاؤه وقد مر بهما لعد
خروجهما عن الجارة ولم يذكر باء القسم ههنا لذكره مطلق
الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكون
للسؤال فلا يقال والله اجلس ويدخل الواو على الاسم
الظاهر والتاء على لفظة الله والباء تدخل منهما في الجميع
وحاشا قدم لعدم خروجه عن العاملية وان
خرج عن الجارية هو للاستثناء اى عن سواء الا مطلقا
بمدخوله وعدا يقال الا القوم حاشا زيد ولا
يقال احسن القوم حاشا زيد ذكره الرضي ذهب سيبويه
واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء احرف جر دائما و
ان كثر وا فعلية لامتناع مفعول عليه والاخفش
والمازني والمبرد الى انها تستعمل كثيرا حرف جر
وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع
اللهم اغفرلي ولمن يسمع حاش الشيطان وابا
الاصبغ ومذ ومنذ وقد تكسر ميمهما قدم مذ لخفته و
لكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالحجاز صرح
به الفاضل العصام في بحث الظروف ونقل من قولهم
ان اصله منذ لم يرتضه الرضي وقدم منذ لقلة خروجه
عن الجارية بخلاف خلا فهما للابتداء في الزمان الماضي

يعني

مجيئهما



يعني الشهر اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضي بان يكون
زمانا ماضيا لم يبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك
الزمان الماضي مبتدأ زمان الفعل الذي قبلهما مثبتا مثل
رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا
او منفيا مثل ما رأيته مذ يوم الجمعة ففي الاول ابتداء
الرؤية من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء انتفائها منه ويكون
لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يمض
بتمامه وانت في بعض اجزائه نحو رأيته او ما رأيته منذ
شهرنا ومنذ يومنا ومنذ حيوة زيد اى جميع زمان رؤيتي
هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان
في الاستقبال نص عليه عصام الدين قوله وقد يكونان
اسمين استطرادية يجيء تمام بيانهما في المبني ان شاء الله
تعالى وخلا قدمه لتقدم الخ او على قدمه لعدم الاختلاف
في عامليته في الاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلا مع الجار
ما بعدها حرف جر بل مصدرا اضيف فاذكره الفاضل العصام
ويكونان فعلين وهو الاكثر وسيجيء تمام تحقيقه في المستثنى
ان شاء الله تعالى ولولا قدمه لان مجيئه في الفاظ كثيرة وهي
انواع الضمير المجرور وهو الامتناع شيء هو جوابه لوجود غيره
هو مدخول مجرورها اذا اتصل بها ضمير اى ضمير كان كما سمع قليلا

لولای ولولاك ولولاه ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة

للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر وقال

الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع موقع المرفوع عكس

ما اذا قلت ولا انت كان فسيبويه والجمهور تصرفوا

في لولا حيث جعلوا غير العامل عاملا وذلك يلزم التصرف

في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث

جعله بدلا من غير واقع لولا على حاله وهو عدم العاملية

وكي قدمه لعدم شذوذ وهي مجرورة اذا دخل على ما الا

ستفهامية هو للتعليل وقال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع

يقدر ان وكي جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ان

فهي جارة وكذا اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كيما تضرب

اي لضربك ولعل هو لترجي يكون جارة في لغة عقيل بضم العين

مصغر ذكر الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت

دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال في مغني اللبيب هو

مجوز بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى فلا التذاذ

لما قال حميد ان الظاهر ان الجر في هذه ايضا شاذ فلعله اناول

والبيت محمول على الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا يتغير

وصرح المص بالرد عليه في حاشية على المتن ولما فرغ من بيان

حروف الجر شرع في بيان احكامها من لزوم التعلق وعدمه

وجواز



وجواز الحذف وغير ذلك فقال ولابد لهذه الحروف اي الاظرف

حاصل حروف الجر من متعلق يفتح به بعده فيكون معربا فيلزم

نصبه اي لابد او التقدير بنائه بانه قطع الجار من التعلق

به وجعل مع مجروره خبر المبتدأ لان كل مصدر له صلة من الحروف

الجارة يجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه كما في قوله تعالى

لا تثريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط

تنوينه تشبيها بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر في الظرف

المستقر لان الضمير الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به لد

لالته على معنى الفعل وهو الحدث صرح به الفاضل العصام

في شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر

نفسه وما حكي عن بعض البغدادية من جواز تعلق

الظرف بالمنفي المبني لم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه

بالمضاف او الجملة ابتدائية او اعتراضية او معطوفة

على جملة وهي عشرون فعل او شبهه وهو الاسماء المتصلة

بالفعل بالاشتقاق او معناه وهو كل لفظ يفهم منه

معنى فعل كاسماء الافعال الا الزائد منها مجرور به لا معنى

قوله هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كفى بالله فاعل

كفى وبحسبك درهم مزيد في المبتدأ والزائد من الحروف

الجارة الباء ومن واللام والكاف وصرح في المغني بزيادة

بحيط اللام والقسم ان لم يرتفع صدر ... صلة في نحو ... سنة

من وعلى والزائد ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والا رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانه لا بد لها من المتعلق فانها
اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه
اما الزائد فلانه تعلق حرف الجر بشيء منها لكونه يقتضي معناه
الى مجروره حيث لا يكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة
الى الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان متعلق يتعدى الى مجروره
بلا توسط نحو كفى الله في كفى بالله وحسبك درهم والمتعدي في التحقيق
بعده لم يتعلق بشيء وكذا رب في رب تال يلعنه القرآن يقال يلعن
القرآن تاليه وكذا رب رجل كريم لقيته يقال رجلا كريما لقيت وكذا
ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل ففيه انه رجل في المعنى
فاعل حصل فلا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل الا افادة معنى
التقليل فلما تقرر ذلك هذا الحرف انه لا وجه لاختيار الفاضل
العصام لما ذهب اليه الكوفيون من كون رب اسما مضافا
الى ما بعده مفيدا لمعنى التقليل نقيض كم التكثيرية والموجب
المذكور في الزوائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حروف
الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المص عدم تعلقها وتبع
فيه ابن هشام قال في مغني اللبيب انها لا توصل معناه الى
المجرور بل تنزيله منزلة لكن ولم يتعلق فلم تتعلق وقيل متعلقة
وبه جعله التفتازاني في شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور

مفعولا به



مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى
للمجرور بل ايصاله اليه على وجه مقتضيه الحرف وهي مفيدة له
لاستفاده عنه ولا يلزم من عدم مساواته [illegible] تعلق الاعدم
تعلقها لانه كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته
لها في جميع الاحكام الا ترى انه الا لا تعمل الجر وهذه تعمل
انتهى قال المص فيما علق على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار
بعامل كونه آلة وسيلة في وصول معناه وتعديته الى ما
لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها
بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملت الجر
لمناسبة عملها اللفظي لعملها المعنوي وليس في شيء من حروف
هذا الجر والافضاء واي الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير
اصلي بالعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف
الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بنفس
هذا التأويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا
وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل
في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به واقل
التنبيه على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل
في الحروف الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورهما وشرط
التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل معناهما

جارين كمن هي غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور
وهو المعنى الاصطلاحي بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف الا
الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق
والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في
الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائد دالة على معان
غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال
لهذه انها متعلقة بشيء كذلك الحروف وانما التعلق
بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي روابط
وادوات لمعاني الاسماء والافعال فعام لكل حرف فلا كلام
فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي من التعلق لا اللغوي وبما
ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدا بمثل
بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم بان يقال
المراد التجرد بحسب اللفظ من عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم
المعنى المقتضي للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت ح ط ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم
زيدا عن علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى
مجرور الزائد ورب في فصل الاحوال مجرورات المستثنيات
باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال
قبل دخولها اي الزائد ورب منه كونه مرفوعا فاعلا
ومبتدا اي كما في ونحو ما من رجل قائم او خبرا نحو هل زيد





بقائم او منصوبا مفعولا نحو ولا تلقوا بايديكم او خبرا نحو ما زيد
بقائم وفائدته اما تحسين اللفظ او التاكيد وفي مثل رب رجل
كريم لقيته مرفوع مبتدا او منصوب مفعول لفعل مقدر بعده
لوجوب صدارته ولذا لا يجوز انه يكون فاعلا وفائدة
التقليل او التكثير ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا
وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجيء من وجوب النصب
في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم او جوازه
واختيار البدل نحو ما جاءني القوم حاشا زيدا او اعرابه
على حسب العوامل وفائدتها تنزيه المجرور ومجرور لولا ولعل
مبتدا مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو
لولاك وزيد وجب رفعه لانها لا تخفض الظاهر وما بعده
لفظا نحو لولاي يا ثبير بزي لسرت او تقديرا خبره نحو
لولاك موجود هلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما اي حرفي
جر غير ذلك الحرف بعد التتبع منصوب المحل على انه مفعول فيه
لمتعلقه اي عامله هذا اذا كان الجار في للظرفية وما
كان بمعناه في افادة الظرفية كالباء نحو صليت في المسجد
او بالمسجد عند رأي ابن الحاجب وتبعه المص واما رأي
الجمهور فلان دخل حرف جر يتعلق بشيء وليس مرفوعا على
انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فهو مفعول به غير صريح سواء

كان الجار في او اللام او غيرهما او كما انه مفعول له للمتعلق انه
كان الجار اما للتعليل او ما يجيء كلمة في والباء نحو ضربت
زيدا للتاديب وكم غضبت وضربت امرأة في هرة ونحو فظلم
من الذين هادوا حرمنا او مفعول به غير صريح انه كان الجار صلة
كما نحو مررت بزيد فهذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور كما هنا ~~الى الجار والمجرور~~
هذا كما هو الظاهر وغيره كفى بالله خارج عن هذا البحث ثم ان هذه العبارة
تدل على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار
الاول من المجرور فيكون من تتمته وباعتبار انه لجار المتعلق
لا يتعدى الى المجرور الا به يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف ففي هذا
الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور والدلالة على انه الاسناد
الى مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكير الفعل وان كان المجرور مؤنثا
او مثنى او مجموعا نحو مر بهند وسيجيء زيادة بيان ان شاء الله
تعالى وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال في نحو مر
بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعرف كانه قيل هنا مررت بزيد
فقلت مر بزيد اي مر المرور المسؤول عنه لانه يلزم في المصدر النائب
عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والا يكون عبثا وكذا الزمان
والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان او مكان بل
يقال ذهب ذهاب شديد او الذهاب الموعود او يوم الجمعة

الجمعة



او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او مجرد الفعل من الدلالة
على المصدر كما اذا قلت ذهب بمعنى اوقع ذهابا والمعرف كل
موضع يجوز فيه اسناد الفعل الى المصدر والى المجرور يجوز
الامرين فيكون الى المجموع كما هو الظاهر او المجرور وعلى الاول
ما هو المراد مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ورمي
عن القوس وضرب للتاديب وذهب في يوم الجمعة ويجوز تقديم
ما اي الجار والمجرور الذي هو هذا اي نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت وفي يوم الجمعة سرت وللتاديب
ضربت لانه فضلة ولم يمنع من تقديمه مانع واما نائب الفاعل
فحين اخذ حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في
في تفسير قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤولا انه نحو فاعل مسؤولا قدم
عليه مؤول بانه كان هكذا في اصل المعنى وتقدم عليه فكان فاعلا
لفظه وقد يحذف المتعلق وذكره اكثر ولذا قيل بعده فان كان
المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا وتخصيصه به اي الاشارة
لا اختيار مذهب الاكثر فيه هم البصريون وقال الفاضل
العصام الكثرة التي هي من البصريين والكوفيين في الظرف
المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه الاصل في العمل ومذهب الا
قل وهو الكوفيون او اقلهم منهما انه المقدر صفة مشتقة
لكون المفرد الاصل في الخبر وغيره ولكن الحق و

لا لكون

وبالقبول احق انه يقدر فعل ان اريد الدلالة على الزمان
والا فغيره والخلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لا غير
لا يكونان الا جملتين ولا فيما بعد اما او اذا انه صفة لاختصاصها
بالمفرد ثم اعلم انه كم فرق وخرجت فاذا بالباب زيد واما
الاكتفاء به لانه الاصل ويجوز ان يراد بالفعل ما يدل على
الحدث عاما اي كل فعل كالكون والوجود والحصول والثبوت
والاستقرار يقال كان لاكل والضرب وغير ذلك متضمن في الجار
والمجرور اي مفهوم معناه منهما والتضمن لازم للعموم يوجد
حيث وجد العموم يسميان اي الجار والمجرور ظرفا مستقرا
اي مستقرا فيه والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان
ثم تسامحوا فاطلقوه على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما
ظرفا هذا واما كونه مستقرا فيه فلاستقرار معنى الفعل العامل
وضميره والاعراب فيه بانتقال كل منهما اليه على ما يأتي ان
شاء الله تعالى نحو زيد في الدار اي مستقر او حاصل وان لم يكن
المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا عاما متضمنا في الجار
والمجرور بل خاصا او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما
يسميان ظرفا لغوا او ملغى اي فضلة غير ركن من الكلام
لعدم انتقال شيء مما ذكر نحو زيد في الدار اي اكل او الاكل
بقرينة حالية او مقالية كمن ذا قيل اين اكل زيد فقلت





في الدار ومررت بزيد هذا مذهب عامة النحاة وحقق بعضهم
ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر قد يكون من الافعال
الخاصة اذا انساق الذهن اليه ذكره الفاضل العصام
وفي زيد في المغني اللبيب واشتراط النحويين الكون المطلق
الى الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لجوازه انتهى واما
قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا
بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد يحذف الجار
والاكثر انه يذكر وهو اي حذف الجار على نوعين النوع الاول
حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها
لمعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع في كل جزئي
مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في بعده حذفه نحو سرت يوم
الجمعة وصمت شهرا والنوع الثاني حذف سماعي اي لا ينضبط
بضابط بل يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله
تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول
فيه فانه حذف في لاما بعده اذ لا يقصد الا ما هو الشائع والد
والشائع في الظرفية في اي انه الشائع في التسليم اللازم ويجوز
الفاضل العصام تقدير ما هو منزلته فيه قياس اي قياسا
ان كان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من
اضافة الدال الى مدلوله فهي لامية لا بيانية كما توهم وفيه

وثبت بعلامة المفعول فيه يسمى ظرفاً ايضاً مبهماً كان محدوداً
يجوز رجوع ضمير كان الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله الذي
هو الزمان والى الزمان كما في قوله كمثل الحمار يحمل اسفارا
او المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد
بظرف الزمان مظهر كما هو المتبادر لا مضمره فان لا بد فيه من اظهار
في واما نحو يوم الجمعة صمت فليس الضمير فيه ظرفاً بل هو مفعول به
على سبيل التوسع ووجه حذف من المبهم كونه جزءاً معنى الفعل كالمصدر
وكذلك فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه
محمول عليه والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول
للاول والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو
رفعا ونصبا وجرا في عبارات القوم اي الرفع الخ او كان
ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد بدخول
بيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين ويخرج نحو امامك
واجيب عنه بعدم التعرف الجهات الست مثل خير ومثل
وفسره بعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير
الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم بالجهات

الست



بالجهات الست فاضطر الى القول بان ما عداها محمول عليها
فصدر المص عن كل منها والى تعريف جامع ومانع والشيء ما
المستثنى ولقد اصاب فقال وهو اي المكان المبهم ما اي مكان
تثبت له اي ذلك المكان اسم وهو ظرف المكان بسبب امر
وهو ما نسب اليه ذلك المكان غير داخل اي ذلك الامر
في مسماه اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء منه بل خارج عنه
فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف فيجب
تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدأ
اي ومعناه في الاوضح الاوجز انه تعالى وهو اسم ثبت المكان
بسبب امر غير داخل فيه كالجهات الست ووجه تسميته بالمسمى
وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
نحو جلست امام زيد فان المكان الذي جعل الامام اسما له
بسبب زيد فكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره
وكعند الجيد الجار لتعيين المعطوف عليه نحو جلست عندك
اي فيما حولك او ما في حمايته فان عند غير مختص بالحضرة
بل يعمها وما في الحماية كالدار ولدن بمعنى عند لكن يختص
بالحضرة والف تثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر
كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك وعداك والاك
ووسط بسكون السين بمعنى بين في الصحاح كل موضع

في بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول
بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء هذه الثلثة بمعنى الجهة
وكالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة للمقادير جمع مقدار
وهو القدر وقدر الشيء مبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك القدر
نحو فرسخ وهو مقدار من الارض يعرف بالمساحة بانه ثلثة
الف خطوة وميل المساحة اخير داخل فيها وميل وهو ثلث الفرسخ
وبريد وهو اربعة فراسخ الاجانب الستة من ظرف المكان المبهم
يعني يحذف في قياسا من ظرف المكان المبهم الا جانب وجهة ووجها
كلتيهما بمعنى ووسط بفتح السين وهو المكان الذي يستوي اليه
المساحة من الجوانب وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت
والا كان اسم المكان وهو في العرف اسم مشتق للمكان بزيادة
الميم لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بانه لا يدل على القرار
ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب والماكل فانها ظرف مكان مبهم
لان المكان يسمى مقتلا ومضربا وماكلا وغير ذلك بوقوع الحدث
الذي هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها
غير داخل فيه والحكم كذا ان كان اسم المكان ملتبسا بمعناه
اي بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلقه اي عامله ملتبسا بمعناه
اي بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام والسكون
يستلزم القرار ولو في الجملة فان هذه المشتقات





لا يجوز حذف في منها بالاستقراء ونص عليه سيبويه مع كونه كل منها
ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت
في جانب زيد فالجانب يثبت للمكان بسبب زيد وهو خارج
عنه وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذف في نحو الجانب عدم التوافق
في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فيدبر من في التنصيص على
الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشيء
كونه مقر الاخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج
الى في وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفية الآن لما لم يكن متعلقه
بمعناه لم يظهر ظرفية له لا يقال اكلت جانب الدار وجهة
البيت او غير ذلك مما ذكر او ضربت زيدا او مقامه بل يقال
اكلت في جانب الدار وفي مضرب زيد او في مقامه واما ان كان
عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار يجوز حذف
في منه لوضوح ظرفيته مع دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص
الظرفية بادخال في عليه فاخوذ بين من حدث واحدا وكل من
حدث نحو حدث مقامه ونحو قعدت مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا
في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقال
الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب اما ما دخلت
عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا
ومدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين

نحو ثم روح الخ وقال اخرون ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير واما المتوفى فان كان
الاية فاق حوذف المتوفي وحذف الفاء لئلا يلزم اجتماع اداتي الشرط
والجزاء واذا عرفت هذا عرفت ان عبارة المص هنا تميل
الى القول الاخير لان لم يوت بالفاء في الجواب والتقدير
واما عام القسم الاخير فان كان الخ فلما حذف اظهر بعده كان
ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدخوله
اي فاقول يجوز حذف في وان كان المفعول فيه ظرف مكان محدود
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج
عنه فان هذه العبارة مثل ما سبق نحو دار وبيت وخان و
وبلد فان هذه الاسماء ثبتت للمواضع بسبب امور داخلة
فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت في الخان
والدور وغيرها في البلد فلا يجوز حذف في منه محدود واذا
لم يجز على الزمان لعدم جهة الحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون
كالاستعارة من المستعير فلا يقال صليت دارا بل يقال
صليت في دار الامير اي من مكان المحدود وقع بعد دخل
ونزل وسكن وفروعها كادخل وانزل واسكن انت
وزوجك الجنة والبعدية اعم من ان تكون رتبية نحو الدار
دخلت واتى فرشنا الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار





في في غيره نحو دخلت في الامر او في مذهب ابي حنيفة رحمة الله
تعالى واستعمال الدخول باظهار في المكان وان جعله سيبويه
شاذا نحو دخلت في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه في الرضي ان حذف
في الكثرة استعمالها وقال حسام الدين لكن لما شابهت مدخولها
المفعول به حتى ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه
لا يعقل معناه بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق
بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف
الجر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول و
هو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه الخروج وهو
ايضا لازم بلا خلاف نحو دخلت الدار ونزلت الخان و
سكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلاثة التي يحذف
حرف الجر فيها قياسا المفعول له يحذف منه اللام وقيل او بمعناه
قياسا ان كان مدلوله فعلا احترازا عما ان كان غير فعل مثل
جئتك للسوار وجئتك للعسل كائنا الفاعل الفعل الا
صطلاحي فاكتفي به عن شبه الفعل والمراد الدال على الحدث
فيشمل ايضا مثل انا خارج في الدار خوف المعلل اي المفعول له
بانه فعلهما فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل
غير الجوارح وقوله ومقارنا اي ذلك الفعل له اي للفعل المعلل
عطف على لفاعل الا على فعلا في الوجود بانه يتحد زمانهما او يكون

زمانا احدهما بعضا من الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان
زمان القعود بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا
للصلح فان زمان ايقاعا الصلح بعض زمان الشهود ثم
ان المراد بالمقارنة في الوجود اعم مما في نفس الامر ومما في
قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع الصلح
فان المقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكفي المقارنة في القصد
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم
يشترط التنكير كما اشترطه بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب
فيه التنكير كما ان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تأديبا
له اي ايقاعا للادب عليه فان الضرب والتأديب هو المتكلم
وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتأديب كالشتم والنصيحة
وغير ذلك في الرضي يصح ان يقال الضرب هو التأديب وقال
الفاضل العصام فيه نظر لان التأديب تحصيل الادب وما يليق
بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم ونحوه بخلاف اكرمتك
لاكرامك باضافة الى الفعل لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك
اليوم لوعدي بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود وفي
هذين الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين
اذا حذف الجار ينتصب المجرور على انه مفعول فيه او مفعول



او مفعول له لانهما كان منصوبا المحل لعمل الجار في لفظه فلما
حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل يسمى هذا النصب اللفظي
ونحوه كما في لدى لانه معرب عند الرضي فنصبه تقديري ومحلي واذا
نصبهما محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب
لزوال الجر عنه انه لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضي
انه المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن
الحاجب فعلى هذا فكلام المص فرضي لا وقوعي واما الم
المفعول فيه فقد اختلف في لازم الظرفية فقال بعضهم لا
لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسند الى ضمير المصدر
ورجحه المص في الامتحان ومنهم من جوزه مع بقاء نصبه
ابقاء على ما عليه في اكثر الاستعمال وعليه قولهم انه مع
في المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه قراءة لقد
تقطع بينكم بالنصب والرفع وتصريحهم بانه فاعل على كل
التقديرين فاطلاق كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه ووجه
عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه انه النصب
علامة قصد العلية والظرفية ولو فات النصب في المفعول
له فات علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان

فان عليه وقصدها انما تعرفان بالنصب بحذف المفعول
فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعرف قصد الظرفية
ولا يا بس لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفية
فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكره الفاضل العصام ثم ان في
قوله وفي حين متعلق بينصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا
المتضمنة معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده عليه واذا
ظرف محذوف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرطه
ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف اليه عامله نظيره من الزمانية
الذي عامله الشرط المعمول له او ينتصب على ما عليه الجمهور من
انه خافض لشرطه ومنصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى
الشرط فتعلقها بينصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية
مستأنفة او معترضة والموضع الثالث من المواضع الثلثة
ان المصدرية وان بتشديد النون ولو بعد التخفيف
نحو سرورى ان تجد اكرمك زيد في الجار اى جار كان يحذف منهما
منهما قياسا اى حذفا قياسيا او حذفا قياسيا لانهما حرف
موصول طويل بصلته فجاز واقيمها التخفيف بحذف حرف الجر
نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى
وقوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد لله ونحو ايتان ان
تنفع وقتك اى من ان تنفع وايان انك مضيع وقتك اى من

اى



اى من انك والحذف السماعي فيما اى في موضع عدا ذلك
المواضع هذه المواضع الثلثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين
وان وان كانتا مما اى من موضع سمع من العرب في القرآن او
او غيره اى يلزم فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه اى
لا يجرى قياس عليه ثم اى بعد بيان مواضع الحذف ومقتضى القياس
على الاولين بعد الحذف اى حذف الجار في غير الاولين اى المفعول
فيه والمفعول له وفي غيرها الثالث من القياسي من السماعي انه
قد عرفت ~~ان الاعراب~~ ان الاعراب المحلي فيهما يظهر ولا يبقى
على الجر بالاتفاق انك توصل انت متعلقه اى الجار الى المجرور
اى تعمد فيه بدون واسطة وتعطيه الاعراب الذي جاء منه كما
اشار اليه بقوله فتظهر انت الاعراب المحلي فيه اذ لم يمنع
مانع من الظهور كما في ان مع صلته وبعض السماعي لزوال
المانع منه وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيقي وهو مذهب
سيبويه لانه تعين في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لا ابهام
حاله او لقلته وقال الخليل والكسائي يبقى على ما كان عليه
من الجر قال الرضي والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرة ونحو الله لافعلن كذا وهو النصب على المفعولية
او الرفع على الابتدائية ويسمى اى ما ذكر من الحذف وغيره
حذفا وايصالا لوجودهما فيه نحو قوله تعالى واختار موسى

قوم اي من قومه ونحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب
او لذنب ونقاه الخير اي له ونحو قولهم هال مشترك وظرف
مستقر اي هال مشترك فيه وظرف مستقر فيه فحذف الجار و
والمستقر رفع من المحل البعيد الى المحل القريب الذي هو محل الجر
قبل حذف الجار وان مع صلتها في انه جاء الاكل منصوب
مفعول له لعبس لا مجرور بلام مقدرة وفي نحو العجب
ان تضيع وتبتل اي من ان تضيع مرفوع على انه نائب الفاعل
للعجب وقد يبقى الجر واذا كان القسم بلفظة الله عند البصريين
والكوفيون يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان كان
بدون عوض نحو رب الكعبة لافعلن مجرور على الشذوذ وان كان
بدون تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظة الله
ها التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج للحسن البصري
الله ليقومن عبيد من بصري فيقولن كذا وكذا وفي تعويض
الها اربعة اوجه اثبات الف ها وحذفت همزة الله
مع الساكنين الحائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين
وقطع همزة الله لدفع الساكنين وقلب الف ها همزة كما
في الضالين في قراءة ايوب السختياني والترتيب
في الحسن كالترتيب المذكور وتمام بحثه في شرح الكافية للرضي
نحو الله لافعلن بالجر اي والله هذا على وفق ما في شرح التسهيل

وقال



وقال الرضي وتبعه عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم
الا الباء الاصالة ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين
او مختلفين للاثنين بمعنى واحد كالاثنين بدون العطف
والابدال او متعلق بمتعلق اذ بها يحصر نوع مغايرة نحو
ضربت بالعصا وبالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت
من زيد من يده ومن عمرو بفعل واحد متعلق اي بقوله
تعلق من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه لان عمل العامل
مبني على اقتضائه المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول
لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذا
لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما
ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت
بالعصا تاديبا فلذا يقال مررت بزيد بعمرو وبالدار
ومثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعولا
غير صريح ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت
بل في يوم السبت والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه
هذان مثالان يجوز في ضربت يوم الجمعة امام
المسجد بتقدير الجار واكلت من ثمره من تفاحه بذكره
ولك عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب لما خالفه
بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجارين لم يكونا

بمعنى واحد في الاول بل الاول للزمان والثاني للمكان صرح
صرح به الرضي فمددت في البلد في يوم الجمعة وفي الثاني
وان كان بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول
تعلق بحين الطلوع والثاني بما قبله الاول فكان
المعنى وقع الاكل المبتدأ من الشجر من التفاح بخلاف الم
المثالين الاولين فانه لا يصح وقع معنى ضربت يوم
الجمعة يوم السبت ولا وقع معنى المرور بزيد بعمرو وهكذا الم
يستفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي في قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة الاية ومن كلام العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وصرح به السيد السند في حاشيته ولكن
اعتبار هذا في المثال الاول ويمكن ان يجعل من تفاحة
بدل البعض باعادة الجار قال الشيخ الرضي قولك في العراق
في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل ويستغنى
من الضمير لشهرة الجزئية والعامل في القسمين المبتدأ والجزء
في الاصل تسمى اسما وخبرا بعد دخولها كما سبق على قسمين
ايضا اي كان عامل في الاسم قسم منها منصوب قبل مرفوع له
رتبة وقسم منها على العكس اي مرفوع قبل منصوب والقسم
الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار جمع القلة
ستة منها تسمى حروفا مناسبة فقال المص ان كان



لهذه الحروف مفهومات كلية مثل ما ثبت بالفعل وعمل عمله
الفعل ونحوه وكانت تلك المفهومات افراد ذهنية
لو لوحظت اجمالا يعبر عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك فشبهة
بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلانها لكونها على
ثلثة احرف فصاعدا اي فذهب بعدد حروفها عن الثلثة
صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء
محذوف عامله في الحال اي تعددت ورباعيت وخماسيت مثل الفعل
او للزوم صورتها كصور الفعل فانّه كفرّ وانّه كفرّ وكانّه كقطعن
ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
كقطعن ولفتح اواخرها ولحفظ حركات اواخرها بنون الو
الوقاية كالفعل واما معنى فلحصول وجود معنى الفعل وهو الحدث
في كل منها فانّ وانّ بمعنى حققت وكانّ بمعنى شبهت ولكن
بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت واما
استعمالا فلدخولها الاسماء وبالفعل المتعدي خاصة
لوقوع مرفوع ومنصوب بعدها ولذا عملت عمله الفرع وهو
تقديم المنصوب على المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا لمشابهتها
بالمتعدي عملت اولا عمله الخاص به وهو النصب والرفع
عام لكل فعل انّ وانّ هي للتحقيق اي تحقيق مضمون جملة

دخلت عليها بعد حذفها في تأويل المفرد في انه ولذا تستعمل في
في مقام التحقيق وكأنّ حرف برأسه على الصحيح وقال الخليل
انها مركبة من الكاف وانّ للتشبيه اي لتشبيه اسمه
بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان
مشتقا فللظن والمحقق ما قاله السعد رح التفتازاني في
في شرح التلخيص من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء
كان الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه
زيد مثلا بالاسد قلت كأنّ زيدا اسد واذا اردت تشبيهه
قاعدا بالشخص القائم قلت كأنّ زيدا قائم اي كأنّ زيدا في حال
قعوده شخص قائم واذا رأيت شخصا وظننته قائما قلت
كأنّ هذا قائم اي اظنه قائما والمصنف لكونه في مقام تعداد
تعداد العوامل في تقسيم المعاني اقتصر على ما هو الاغلب ولكنّ
مفرده عند البصريين للاستدراك اي لدفع توهم نشأ من الكلام
السابق فاذا قلت جاءني زيد فلعل السامع توهم انه جاء عمرو
وايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث لا يفترقان فدفعته
بقولك لكنّ عمرا لم يجيء فلذا تقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما
اذا قلت زيد حاضر لكنّ عمرا غائب قال الفاضل العصام





هذه الاربعة لا تخرج الجملة عن الخبرية بعضهم في تغيير التشبيه
في معنى كان اي لانّ التشبيه ليس على ما ينبغي او يحمل الانشاء
على معناه اللغوي اي للدلالة على التشبيه وليت هو للتمني اي
الانشاء المحبة حصول شيء ترقب حصوله ام لا فيدخل على الممكن
نحو ليت لي مالا فاحج وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود
واجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والفراء يؤول
بأتمنى زيدا قائما والكسائي بليت زيدا كان قائما ومتمسكهما
يا ليت ايام الصبا رواجعا والمحققون على ان رواجعا حال من
ضمير الخبر المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا رواجعا وقد تدخل
على انّ المفتوحة نحو ليت انّ زيدا قائم فيقول سيبويه انه مع
معموليها سادّ مسدّ اسم ليت وخبرها والاخفش يقدر الخبر
مثل ليت ان زيدا قائم ولعلّ للترجي اي للانشاء وهو توقع
ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطيني او مخوف نحو لعلك
تموت الساعة واضطرب اقوالهم في لعلّ الواقعة في القرآن
العظيم لاستحالة الانتظار فيه الموثوق بحصوله عليه تعالى عن ذلك
علوا كبيرا والمحقق ما قاله سيبويه انه للرجاء والاشفاق متعلقا
بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فالمعنى اذهبا انتما
على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش دخولها على انّ
المفتوحة قياسا على ليت كما قيست عليها في جواز نصب المضارع

بانه مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها لانها عاملة
ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها ولا معمول معمولها
لئلا يبطل الصدارة في غيره انّ المفتوحة وفيها المصدر تنبيها
لانها مع معمولها في تأويل المصدر ووجب لها اي للحروف
المشبهة بالفعل صدر الكلام اي الجملة التي دخلت عليها من
حيث انها جملة فلا يرد انه ليس لها صدر كلام دخلت عليه
فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها
مقصودا لذاته نحو انّ زيدا قائم او لا نحو زيد انه قائم وانما وجب
لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع تأكيدي
او تشبيهي وغير ذلك غير انّ المفتوحة لما كان الاستثناء
من الوجوب وهو لا يدل الا عدم الوجوب وهي لا تقع في ا
في الصدر احتيج الى بيان المقصود فقال فلا تقع في الصدر
الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لخروجه عن
الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها جزءا منه
لالتباسها بالمكسورة وكأنّ لم تلتبس فيما بعد اما ولولا وقعت
في صدر كلام جعلت جزءا منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا
انك جاهل لاكرمتك لانه لا تقع بعدهما المكسورة وتلحقها
ما الكافة عن العمل فتلغى اي يبطل عملها وسمع اعمال ليت
نحو قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه

فقد



ونصفه فقد والالغاء اكثر واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله
تكافينا رحمة ورواه ابو الحسن الاعمال والالغاء ولم يسمع في لعلما وكأنما
ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستويه
انّ ما نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فتكون اسما لها والجملة
بعدها خبرها وتدخل حينئذ اي ويجوز دخولها حين الالغاء على الافعال
لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية وهذا
في غير ليت واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال
ليتما قام زيد الا عند ابن الربيع وطاهر القزويني كذا في
مغني اللبيب لا يتغير نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد
بل تؤكده ولذلك جاز العطف على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر
على المعطوف لفظا نحو انّ زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو فاني
وقيار بها لغريب ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم
المفصول او على معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كراهة
اجتماع اداتي التوكيد وتمام تحقيقه في شرح الكافية وانّ
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة
قبلها فالتسمية مجاز كونه وقال الفاضل العصام بل
حقيقة عرفية في حكم المصدر اي انّ المفتوحة تغير معنى
الجملة وتجعلها كالمصدر نحو حقق انك قائم اي قيامك

ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور ان فيها خلافا فالمبرد
فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان تجعلها كانها مصدر مضاف
الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر ركز لذلك بالحاق يا مشددة
في اخره كما في بلغني ان زيدا انسان اي انسانيته او مصدر من
مادته كما في حق ان زيدا اخوك اي اخوته لك في الجامد وان
كان الخبر مركبا يوخذ مصدر ان احدهما مضاف الى الاسم نحو
بلغني انه لا تكرم اي انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدر
ان كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء
فقاهتهم او من جزء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغني ان
زيدا ان تعطه يشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم
اي شكر ابيه وقت العطاء له او الى الاسم نحو بلغني ان زيدا انه
ان تعطه يشكرك اي شكره اياك او مصدر مضاف الى
المضاف الى الاسم ماخوذ من خبر الجزء نحو بلغني ان زيدا ابوه
قائم اي قيام ابيه ومن ثم اي ومن اجل كون ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب الكسر اي كسر همزة
الف نون والكسر بمعنى المكسورة اي ان المكسورة في موضع
الجمل في موضع يختصها جميع جملة الاولى موافق او الجملة بجميع
المفرد او افراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد يقع
فيه المفرد وتماشوى الاجمال الى التفصيل قال فكسرت اي

ان



اي ان خبر موضع الانث، اي فاتتك وهو ابلغ من لفظ الامر
كما تقرر في محله او قرأت بالكسر حال كونها في الابتداء اي في ابتداء
الكلام وذلك بانه لم يكن من تتمة كلام قبله بانه لا يكون لفظ
قبله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يعمل جزء منه بل استونف
نحو قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجواب الكسر فيه ظاهر
وفي جواب القسم يعني اذا كانت جواب القسم لانه
جملة خلافا فالكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها اللام الابتداء
فانهم يجوزون الفتح حينئذ نحو والله انه زيدا قائم و في
مقام الصلة يعني اذا كانت صلة للاسم الموصول لانه
الصلة لا تكون الا جملة وسابقا نحو قوله تعالى واتيناه من
الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي موضع الخبر
عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد انه
قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد بين
المبتدأ والخبر ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح
الحمل ولو كانت خبرا عن اسم حدث انه كان صحة المعنى ما
بالكسر تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح
نحو ما مولاي انك جواد وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي
ان لام الابتداء لانها على ما قرر تجامع المكسورة لا المفتوحة
نحو علمت ان زيدا لقائم ولو لم تدخل اللام وجب فتحها لكونه

منصوبة وحال كونها بعد القول وما يشتق منه فبعد ظرف مستقر
منصوب محلا معطوف على ما سبق من الحال ونصبه اللفظي حكاية
ما جاء ومن عامله المعرى عن الظن الغير الدال على معنى الظن اي الكائن
بمعنى التلفظ لانه تعلق القول بشيء انما هو الحكاية فلا يتصرف
في مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ
والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعولة لان المراد به
بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها واني وصف بالمعرى
عن الظن لانه لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح
بعده نحو قل انه الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية اي المنسوبة
الى الابتداء بان ابتداء الكلام بها لا العاطفة والجارة لانهما
تختصان على المفرد فتوجب الفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى
ان زيدا يقول وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها مسببا
عما قبله وبعد حروف التصديق وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان
لاختصاصها بالجملة سوى اي فانه مختص بالقسم نحو نعم
ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي
حروف يفتتح بها الكلام وهي الا واما وها لاختصاص الاولين
بالجملة وها كذلك قوله المعرى عن الظن ولو قال ومن التفوه
الا انه يدخل على اسماء الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا
قائم وها ان زيدا قائم وبعد واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة





نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون وجاءني زيد وانه
عنده راكب وفتحت ان اي ما دخلتها حال كونها مع مدخولها
فاعلة نحو بلغني ان الله قائم وان ثبت اي دخلة فيها لكونها وحكمها
او في مفعولة لانه في الاصل مفعول ومفعولة نحو علمت ان زيدا
قائم ومبتداة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس او وجوب ازواد هذه الامور والمضاف اليه حيث
حكما جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان تفتح
لا محالة صرح به الرضي وكذا مثل يوم حتى يضاف الى الجملة نحو خرجت
يوم انك ذاهب لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام
وقيل انه ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز
ان يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لو لانه اي ما بعده
فاعل الاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خده فالكوفيين حيث
جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو محتمل كونه مبتداء عندهم
نحو لو انك قائم لكان كذا والجمهور التزم الفعل في خبر ان بعد لو
اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك مجيئه في مثال المصدر على مذهب
لا على مذهبهم اي لو ثبت في مالك وبعد لولا الامتناعية والتحضيض
الى التحضيضية لا بما بعده قوله لانه مبتداء قال سيبويه مبتداء غير
محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتداء محذوف
الخبر قبل يقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر وذهب المبرد

والزجاج والكوفيون ذهبوا الى ان ما بعد لولا هذه فاعل الفعل
المقدر [illegible] كما في المغني نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا
ذهابك موجود وبعدما المصدرية التوقيتية توقيتية
او لا ولذا اظهر في مقام الاضمار قيد تقييد ما بها او لا
لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية خاصة
لان ان تقييد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع في قلبي
ان كلا منهما وان تقييد مصدرية موقوفة على النظر فيه ثم رايت
ان اهل النظر قالوا بجثثم قولي في قوله تعالى تود لو ان بينها و
بينه امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه فلان الحمد
بالفعل الماضي لفظا او تقديرا مثبت او منفي بلم نحو قوله وما
مالم تلقني ومعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كون فعلها مضارعا
قال الرضي وجوز غيره الاسمية وهو الحق وان كان قليلا
كما في نهج البلاغة بقوله الترك ما الدنيا باقية نحو اجلس
ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم واشار بقوله
بمعنى مرتب قيام زيد الى توقيتية ما ومصدريتها ومصدرية
ان وبعد حروف الجر اذا كانت نحو عجبت من انك قائم لاختصاص
حرف الجر بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد هذا قيد تحقيقي لا
احترازي لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به غير واحد
من النحاة وذلك لانه شرط في معطوفها كونه جزءا مما قبلها او كجزء





منذ ولا يتأتى ذلك الا في المفرد قال في مغني اللبيب هذا هو الصحيح
وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم
فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة على سريت بهم
ويحتمل ان المص اختار وجه يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز
فيه الامران نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد منذ ومذ
الاسمين والحرفان داخلان في حرف الجر لانهما مبتدا وان مع
جملتها خبره بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رايته منذ
انك اى منذ زمان انك قائم وحيث جاز التقديران اى تقدير
الجملة وتقدير المفرد جاز الامران الكسر والفتح في ان الكسر على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
معهما مفردا كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة
نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت انت
فضمير المفعول محذوف اى كسرتها او الفعل مجهول والضمير
المستتر فيه لان والكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف
ورجحانه لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح
المحوج الى الحذف مع حجة الكسر المستغني عنه قال الفاضل العصام
فالمعنى فانا اكرمه لان المكسورة لا تغير المعنى وان فتحت انت
او اذا اى قرات بالفتح او قرئت به فالمعنى فاكرامي اياه ثابت
فان مع اسمها وخبرها مبتدا محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير

وتقدير الخبر مؤخرا في بيان المعنى لا يوجب تأخيره اذا صرح بان حتى ان
الخبر اذا كان خبرا لمن انه يجب تقديمه وتجويز انه يكون معه فخبراوه
الى اكرمه بتقدير مبتدأ كما ذكره الجامي وارتكاب الحذف قبيح الجاز
بخبر قبيح في كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في الكلام
المعجز مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم وتخفف
ان المكسورة بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال
وثقل التشديد فيلزم اللام اذا لم يكن بعدها نفي او لم يقتضي
المقام الاثبات سواء اعملت نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف
ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين والاية حجة
عليهم او الغيت نحو وان كانت لكبيرة اما مع الالغاء فللفرق
بين هذه وان النافية واما مع الاعمال فللفرق ايضا في غير
اللفظي وفيه للاطراد وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل في خبرها سواء كان خبرا لها اولا دخلت عليه او خرج عن
الخبرية كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج
عن الخبرية لها لفظا الا انه خبرها معنى لان معنى ان ظننت
زيدا القائم ان زيد القائم في ظننا وكذا خبره لا في غيره لانه
اللام بعد التخفيف لا يدخل في الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها
نفي تمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام

الاثبات



الاثبات نحو ان الله واحد يجوز تركه لعدم الالتباس وجوز
الغاؤها لفوات بعض المشابهة كما يجوز اعمالها على ما هو
الاصل والغالب الالغاء والتصريح برجحانه وجوز بعضهم
تقدير ضمير الشأن قياسا على المفتوحة وعند ابو علي كذا في الرضي
وح يجوز دخولها فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على
فعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب عند البصريين لئلا تخرج عن اصلها بالكلية نحو
قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وقوله
ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به و
وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروي
عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان
قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اكثر مشابهة من
المكسورة مع انها وجد عملها في الاسم الظاهر ولم يوجد
فيها فقدر عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف
وهذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغاءها لفظا
او تقديرا كالمكسورة قال الرضي وهذا ليس ببعيد
وجاء اعمالها في الضرورة قال فلو انك في يوم الرخاء
سئلتني فراقك لم ابخل وانت صديق وروي

في السبعة رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها الاسم
نحو قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ويلزم
ان يكون قبلها اي المخففة فعل من افعال التحقيق يعني انه
اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اي من افعال
دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتيقن والانكشاف والظهور
والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان ولا ينافي
من اول الامر انها هي المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق
التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان يكون
ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان يكون مخففة لدلالة الظن
على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد قائم وتدخل اي و
يجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا يعني غير مقيد بكونه
من افعال المبتدا بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما له
ليس فيه معنى الطلب وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع
وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل الطلب على الاصح واجازه
سيبويه كذا في الرضي والحاصل يجب ان يكون بعد ان المخففة
قد ها هنا لئلا يكون تفسير الضمير الشان المقدر بجملة فعلية
او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعاء وغير
ذلك ويلزمها اي المفتوحة المخففة مع الفعل لا بجملة الاسمية
نحو واخر دعويهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط

والدعاء



والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي ما ولا ولما ولن واذ
نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم وايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم او لما تقم انت وان تقوم
والسين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف نحو واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو علمت
ان قد يقوم ليكون كالعوض من النون المحذوفة ولذا سماها
النحاة حروف التعويض وللفرق بينها وبين الناصبة فانها
لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها يفرق بالعمل
فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب
فهي الناصبة والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت
المخففة عليه غير متصرف بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره من
الامثلة او شرطا بان دخل عليه واحد من ادوات الشرط
او دعاء بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج الى
احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة لعد
لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله
تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط
قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال
الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة

في قرائت التخفيف وفعلية نحو نضب وتخفف كان فتلغى علي
على الاستعمال الافصح وقد جاء وصدر مشرق اللون كان ثدييه
حقان على الاعمال والمشهور نحو كان ثدياه حقان بالالغاء
وقيل فيها ضمير شان مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال
الرضي ويجوز ان لا يعتبر لعدم التداعي اليه كما في المفتوحة
لكن لزوم ما لزم في المفتوحة من حروف التعويض للفعلية
بعدها يقوى اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى كان لم تغن
بالامس وقوله كان قد وردت الاظفان وتخفف لكن
فيجب الغاؤها لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها وليست لسائرها ما يجري مجراها مما لم تعمل واجاز
الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف
له شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة وهي
عاطفة او اعتراضية نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر
ويجوز ان يجيء اذ خففتا والغتا دخولهما اي كان
ولكن المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عند الالغاء نحو كان قد
قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد **والسابع** من الاحرف الثمانية
التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذا
العامل في المتصل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند
البصريين وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا القيام معنى الاستثناء



معنى الاستثناء به وهو اي المستثنى المنقطع الذي لم يخرج
على صيغة المجهول عن متعدد لعدم دخول معناه في المستثنى
منه بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم
الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد به
جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه
كالمستثنى المتصل والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها ان
الثابتة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله لكونها
بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها
وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا عنهم **والثامن** من الثمانية لا التي
لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى
ملابسة وعملها لمشابهتها بان في افادة المبالغة فان تفيد
المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي الجنس وشرط
عملها ان يكون اسمه نكرة لعدم الجنسية التي هي مدار عملها في المعرفة
مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة تبنى على ما
تنصب به من حال الفتحة والكسرة والياء والمشبهة بالمضاف
ما ياتي ما بعده ما يتم معناه به وهو معمول مرفوعا نحو لا احسنا [وجهه او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا صح]
وجهها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف من الحروف الجارة

نحو لا بعدا منك ونحو لا خيرا منك ومعطوفه الذي لا يفيد بدونه
نحو لا بثلثة وثلثين لانه لو سكت عن ثلثين لا يفيد بخلاف
لا رجل وامرأة غير مفصولة عنها لانها لو كانت مفصولة لا تقوى
للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر كما هو
الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلوس جنس
الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد اشارة الى جواز تعدد
الخبر وظرفيته والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي الحالي عند
وعند ابن الحاجب مشابهتهما اكثر لانه لنفي الحال كما ان ليس
كذلك عنده وقال الرضي والحق انهما للنفي المطلق بخلاف لا فانه
لنفي المطلق او للاستقبال وفي الدخول على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى
ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابو علي والزمخشري بامتناع دخول
الباء على خبر ما عند بني تميم لانهم يعملون عمل ليس واجازه الاخفش
قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا
فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهتها بليس
وشرط عملهما اي ما ولا ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما
بان نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفية
ورفعه لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان

يكون



ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اي ان لا يقع فصل
بان بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة
عند الكوفيين وتسمى عازلة والنحاة لا يذكرون المبطلات
الا لعمل ما وقال الاندلسي ينبغي ان يعتبر هذه الشروط
المعتبرة لعمل ما في لا بل هي فيها اولى وانهما اضعف من ما
والمص سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء
عمل مع ان بسبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله معه قياسا
ولا بخبرهما بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه مطلقا
ولبعض في تقديم الخبر الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي غير
ان والخبر من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك المعمول
على الاسم فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل
لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا ينتقض النفي
في الخبر ولو انتقض في البدل لا يبطل العمل السابق نحو
ما زيد بشيء الا شيء بالا او لما بمعناه ولم نذكره لندور استعماله
قيده بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يعملان
فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حافظ واجاز يونس الاعمال
مع الانتقاض فحكاه متمسكا بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا وجعلوه من قبيل ما

ما انت الا سيرا بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب بمعنى الدولان
والمعذب بمعنى التعذيب او تكاسمها على ليس وليس بصحيح لانها
عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقائها لاجله عملت
وما ولا عملت للنفي وقد انتقض وشرط في لا مع هما اى مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها
لنفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا
بن جنى وابن الشجرى وعلى قولهما ظاهر قوله اذا الجود لم يرزق
خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في المغنى
نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة
من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل
او انتقض النفي او كان اسم لا معرفة لم تعمل وقد تبين وجهه
نحو ما ان زيد قائم ولا ان حاضر رجل مثال للفصل بان وما قائم
زيد ولا حاضر رجل مثال للفصل بغيرها نحو ما عمرو ازيد ضارب ولا
بكر رجل ضارب وما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال لانتقاض
النفي بالا ومثال انتفاء نكارة اسم لا لا زيد حاضر ولا يتقدم معمولها
عليها لصدارتها ولضعفها والعامل في الفعل المضارع من العامل
اللفظي المسمى على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار له والرافع
عامل معنوي كما سيجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء احدها
ان هي للمصدرية قد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان

المخففة



ان المخففة فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدى
معنى القول وما بعد ان المفسرة نحو وناديناه ان يا ابرهيم
قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرها او لا يكون فعل نحو
قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير لكم
وقد تجيء غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة كما
تجيء ما ناصبة للحمل على ان نحو كما لا تظلم بالنصب ويسمى هذا
تقارض اللفظين وثانيها لن مذهب سيبويه انه غير مغير
من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا دليل لرده الى اصل
قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر انه لا
فادخل به النون الخفيفة فحذف الالف فصار لن وعند
الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما
نونا وفي الاخر ميما وقال الخليل اصله لا ان فتقع فصار
لن كاليتس مخ اى شيء للنفي المؤكد في الاستقبال لنفي مضمون
الفعل مع تاكيده مستعملا في زمان الاستقبال وقال
المعتزلة للنفي المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى يأذن لى ابى حجة عليهم ولا يستعمل الفعل
معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء من حروف النفي الا ويجوز
تقديم معمول معمولها عليها وثالثها كي للسببية اى
سببية ما قبلها لما بعدها في الخارج بان يكون تحقق ما

ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها او سببية ما بعدها
لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لوجود ما
قبلها او سببية كل منهما للآخر احدهما في الخارج والآخر
في الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش انه
كي حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب
الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا ناصب للفعل الا
ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما فمعنى
كيمه بصيغته الفعل المنصوب بكي مقدر وما الاستفهامية منصوبة
فالتقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة لها ومذهب
البصريين انها ناصبة تارة بنفسها كان وجارة اخرى فتضمر
بعدها ان فان تقدمها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله
تعالى لكي لا تأسوا او التعليل مستفاد من اللام وان تأخرت كما
في قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني فاللام بدل او زائدة
فان جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتك
كي ان تكرمني كما في كي ولا تجر بها الاسم الصريح الا في كيمه
وقال الفاضل العصام كي هي الناصبة وان بدل منها او
او زائدة وقد يلحقها ما نحو كيما تضرب بالرفع فيقال
ما كافة ويقال مصدرية وكي جارة اي لضربه ولا يتقدم





معمول معمولها عليها ورابعها اذن هذا مذهب سيبويه
والمروي عن الخليل تقديره ان بعدها قال المازني لا يجوز
الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف
كان وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون
ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا
يلتبس باذ الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف
لان العمل يميزها الشرط والجزاء في الغالب وقد يجرد لهما
كما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اي لافادة كون
ما تقدم لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخولها ومدخولها جزاء له
كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهما في كلامي
متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن
تدخل الجنة لمن يرضى بالاسلام صرح به الفاضل العصام ويشترط لعملها
ان يكون بعد الراجح هو عليه فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن بتأخير
اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بانه
يدل على حدث مستقبل لا حالا اذ الغالب في الشرط والجزاء
كونهما مستقبلين واذا كان ضعيفا فلا يعمل الا على غالب
الحال ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهي لا يمكنان الا في الاستقبال

اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه و الى الماضي بقرينة
المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته غير معتمد
على ما قبله اي غير متعلق بما قبله ليسلم عن العارض قال
الرضي الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقراء ككونها بعيدها
خبرا لما قبلها وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه
جزاء نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم
نحو والله اذن لاخرجن واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجهان
اعتبار مجرد الاعتماد واعتباره ضعيف ويجوز الفصل بينه
وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك وبالنداء
نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك
لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمعمول
الفعل نحو اذن زيدا اكرم بالنصب وخصه بعضهم بالظرف
وان اريد به اي بفعل الحال واعتمد فعل على ما قبله من الاشياء
الثلثة المذكورة لم تعمل اما في ارادة الحال فلعدم كونه
على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه ووجود اللازم
نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا القول
مثال لما اريد به الحال ونحو اذن اكرمك لمن قال جئتك
مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقديره قد خص
خاصة على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا





من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصل والبواقي فرع له
فينتصب المضارع به اي بان المقدرة ويضمر فيما بعد حتى
بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد
وبعد لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود التي
لتأكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف
لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية اذا كان
قبلها امر نحو زرني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر والدعاء
والالتماس او نهي لا تذنب فتندم او استفهام نحو هل
عندكم ماء فاشربه او تمن ليت او لو او لعل نحو ليت لي
مالا فاحج ونحو لو يا بني تجيبني فانظر ونحو لعله يزكى او يذكر
فتنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا او غير صريح بان استعمل
اللفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو قلما تكرمني عمد
فتشكرني بالنصب ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
اليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل وبعد الواو
الدالة على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها
شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق و
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وكذا غيره

من الامثلة بابدال الفاء بالواو وانما اشترط ان يكون
قبلها احد هذه الاشياء ليبعد بتقدم الاشياء او ما
بمعناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة فما بعدهما في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبلها فنحو زرني فاكرمك او و
اكرمك في تاويل ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك او واكرامي
اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضي اختار
كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير مبتدأ واجب
الحذف فنحو زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فاكرامي
اياك ثابت وزرني واكرمك بتقدير زرني واكرامي لك
ثابت او بعد او بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه
فنحو لالزمنك او تعطيني حقي في تقدير الى ان تعطيني حقي
او الا وقت ان تعطيني حقي فما بعدها مجرور في الاول
ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو المشهور
لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العصام من انه يمكن
ان يقال لم يرد الجمهور انه بمعنى الى وسيبويه انه بمعنى الا بل
المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متيقن
متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم
ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او انه ما قبله

متحقق



متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا صنف على شيء
من المعنيين واو باق على اصله فلذا لم يعد وها الامن حروف
الجر ولا من حروف الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام
في مغني اللبيب وبعد الحروف العاطفة مما ذكر او غيره اذا كان
مطلقا
المعطوف عليه اسما والجازم من العامل في المضارع خمسة عشر
كلمة اربعة منها كلم من الخمسة عشرة حروف تجزم فعلا
واحدا وهي لم ولما وهما لنفي الماضي كما لنفي وجود مضمون
مدخولهما في الزمان الماضي اي يدخلان المضارع ويقلبانه
من الاستقبال الى الماضي وينفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها
ولما الاستغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز دخول ادوات
الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في السعة
وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي المتوقع كما ان قد
لثبوت المتوقع غالب نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسورة وفتحها
لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم
وفليقبلوا منك وثم ليقضوا الا انه يحصل من اجتماع الواو
او الفاء مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف
فيخفف بحذف الكسرة كما في كتف واما ثم فمحمول
عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب

المجهول وعلى المعلوم قليلة نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم
نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها في السعة
في مثل قوله يفعم ولا النهي باضافة لا بارادة سمي به
ولجاز الوضع مع بقاء التعريف ويدخل في المضارع معلوما
ومجهولا غائبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم قليلة هي
للطلب اي لطلب الفعل او ترك الاستعلاء او تفرقا
او التماسا واحد عشر منها اي من تلك الخمسة عشر تجزم
فعلين لفظا او تقديرا او محلا نحو ان يضرب وان ضرب
وان يضربن ان كانا مضارعين بلا فاء وسيجيء وبيان ما
لم يكن مضارعا او مع فاء تسمى كلم المجازات قال الفاضل
العصام المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي كلم تقتضي
الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة الادوات
في قولهم ادوات الشرط وهي ان هي للشرط والجزاء اي
لاقتضائها لانه كلم المجازاة السببية الاولى للثانية فلدلالتها
على سببية الاولى اقتضتها وعملت فيها ولدلالتها على مسببية
الثانية اقتضتها وعملت فيها وسيجيء بيان ما لم يكن مضارعا
يعني اذا كان الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما الجزم
لعدم استحقاق الماضي الاعراب نحو ان كما علمت ان ان
وغيرها في المسند اليه والمسند لاقتضائها لهما الشرط

الجملة



الجملة الاولى وسميت به لتوقف الثانية عليها والجزاء
الجملة الثانية سميت به لترتبها على الاولى ترتب الجزاء على
العمل والمركبة من الجملتين تسمى الشرطية تغليبا وقد
جاء ان غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين
بسكون الياء وفتح النون وقيل تحمل لو عليه فيجزم وحيثما
ولا تجزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة
فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في
الابهام ويحسن تضمنها اياها واين تجزم بما نحو قوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو اين تكن اكن فما
ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها
للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى والتي كل من هذه
الثلث للمكان ومتى اي حينما للزمان ذكره في مغني اللبيب
واذ ما ولا تجزم الا مع ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما
يفهم من كلام المحقق حيث جعله للزمان وهو اختيار مذهب
المبرد وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته
الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من اذ
وما فهي فعلى كان مهما فعلى واذا ما لا يجزم بها
الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله تعالى لوجوده في بعض
الاشعار نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة

للحمل على متى عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر
رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة عن
الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافة الى الشرط
وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافة ومتى مع ما
الزائدة لتاكيد الابهام وبدونها لمجرد اصل الابهام
كل من هذه الثلثة للزمان كما زعم ابن مالك واستدل
وقيل انها حرف ذكره مع [illegible] ليست للزمان كما
عليه بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا
منتهى الذم اجمعا قال في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز
كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء والزمخشري شدد الانكار
على من قال به في تفسيره قوله تعالى مهما تاتنا به من آية قال هذه
الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم
العربية وما ذكره هنا ايضا يدل على انه غير زماني كما هو
المشهور وذهب الفارسي وابن مالك الى انه زماني كما
هو الظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة
استقامتهم فان في المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا
مطلقا فالمعنى اي استقامة استقاموا ومن في ذوي العلم
واي مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون
معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك القسم
قسمان قسم ظرف وهو للزمان والمكان وذلك القسم



القسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم لابد من
قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حروف او مضاف
فهو مجرور نحو بما تمر امر به وغلام من تضرب اضرب والا
فان كان فعله الذي هو الشرط غير متعد عنه بضميره او متعلقه
كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو ايا ما تدعوا ومن
يضلل الله ومفعول مطلق نحو مهما تاتنا بمعنى اي اتيان
تاتنا والا فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده
لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة
به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعهما
وكان الاستاذ ذي العلامة رحمه الله تعالى يرجح هذا ويقول
انه قولك من يسلم علي اكرمه تاجيانه تقديره زيد وعمرو او
بكر ان يسلم علي الخ ولو صرح هكذا يكون الجزاء الشرطية
وكذا ما في حكمه ويجوز اضمار انه قد خص خاصة لاصالتها في
هذا النوع ولكثرة استعمالها فيجزم المضارع بعدها اي بان
المضمرة وتضمر اذا كان قبلها شيء مما كان تقدم الفاء في اضمار
ان المصدرية بعد سوى النفي فالمنصوب بعد الفاء يجزم بعد
سقوطها ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع
بلا فاء يجزم نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تكفر تدخل

تدخل الجنة اى ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان النهى
قرينة النفى خلافا للكسائى والعرف يشهد له لانك
تقول لا تدن من الاسد يأكلك مع ان التقدير ان تدن
والحق التفصيل والحوالة على القرينة فانه دلت على النفى
فذاك وان على الاثبات فذاك والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه اى ان يكن والتمنى نحو ليت لى مالا
انفقه اى ان يكن والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان
تنزل والجزاء بها اذا كان حاليا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد سببيته لنحو يوخذ مضارع مما تقدم مجزوم به وانما
خص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه
فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المقصود جزاء فيجزم بها
واذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة
ان امكن كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة
الرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم ذرهم فى خوضهم
يلعبون اى لاعبين او استئناف نحو قوله وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار رابع



من السماع شرع فى القياسى فقال والعامل اللفظى القياسى
ما اى عامل لا يتوقف اعماله فرد منه بخصوصه على السماع بل
يكفى السماع فى نوعه ويمكن ان يذكر فى حق عمله او لبيانه
قاعدة كلية اى حكم كلى منطبق على جزئيات يعرف احكام
كل جزئى منه بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا للصغرى و
تلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب
قلت انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل موضوعها اى
افراد موضوعها والمراد بالموضوع ما كان مسندا اليه فكل فعل
فى كل فعل يعمل غير محصور اى تلك الافراد غير محصورة فى عدد
كالسماعى ولما كان مذهب المص فى السماعى والقياسى
خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسى ما لم يكن
مختصا ببعض الاحكام والسماعى بخلافه (وهو عبد القاهر) اراد ان يبين
ما هو الحق عنده فقال ولا يفرده اى القياسى اى قياسيته
اختصاصه ببعض الاحكام مثل كونه صيغة سماعية كالصفة
المشبهة فان صيغها ست عشرة على ما بين فى علم الصرف
واختصاص الفاعل ببعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام
وغيره كما فى افعال المدح والذم والتعليق كما فى علم فعل
قلبى ولو اعتبر مثل هذا لزم ان يرتفع القياسى من البين
اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدى

تمتاز بالتعدية الى المفعول واللازم بعدمها والصفات
بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة نحو كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها غير منحصرة بل المنحصرة صيغها
بحذف السماعي فان افراد كل نوع منه محصورة كحروف الجر
كما عرفت وهو اى القياسي انواع تسعة النوع الاول
الفعل مطلقا فكل فعل متصرف وغير متصرف تام وناقص
لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع وامر وفعل
تعجب يرفع اى يعمل الرفع في معمول واحد فاعلا او نائبه
او اسم لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا
على ما هو المشهور فلا يكون بدونه الا اذا كف بما الكافة
وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك لشبهها برب
ولا يدخلن ح الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال اندلسي
لا يكف الا حرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مدخولها
فاعل وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالحال والتمييز
والمستثنى والخبر المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره
والمصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وكون
المنصوب فضلة وما يجيء من عدم جوازه بوجود مانع من
التقديم لا بالنظر الى فعلية وهو اى الفعل على نوعين لازم
ومتعد فاللازم من الفعل قدمه لكون مفهومه وجوديا والفعل

بحثه



بحثه بالنسبة الى المتعدي ما اى فعل يتم فهمه اى فهم معناه
بغير ما اى شيء هو المفعول به وقع عليه اى على معنى الفعل الا
الاصطلاحي اى معناه او الحدث نحو قعد زيد ونحوه فعلى
مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب الفعل
اللازم المفعول به بغير حرف الجر والنصب بحرف الجر يعم
اللازم والمتعدي ولا يختص بواحد منهما كما يجيء نحو
مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا فحينئذ اى من الفعل
اللازم افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليها واضافتها
الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل
زيد فانما تنشئ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت
بكلام مطابق له وكذا بئس مذمة في مثل مدحت وذممت
فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور فتخرج عنهما
بالاضافة سواء الحقته المعنى التركيبي او اللقبي اى الافعال المشهورة
بهذا اللقب لانه مبني على المعنى التركيبي وانما فصل بقوله
فحينئذ لانها احكاما خاصة كما سيظهر وانها غير متصرفة حتى
عدها بعضهم من السماعي لهذا فافرادها بالذكر اهتماما
بها ونص مجاز دمخالفته وما كان المقدار المفهوم من الاضافة
مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان

اطلاقهما ترك التعريف وصرح بالمقصود فقال وهي نعم
وما عطف عليه من بئس وساء وحبذا فهي مبتداء ونعم وما عطف
عليه جزء او محذوف الجزء اي هي اربعة وما بعده بدل منها
بعد العاطف وكل منها خبر مبتداء محذوف اي احدها وثانيها
الخ الموضوعة للمدح او خبر مبتداء محذوف اي هو للمدح وبئس
للذم فنعم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس
فلان اذا اصاب بأسا فنقلا الى المدح والذم فشبها بالحر
وف فلم يتصرفا فاصلهما فعل [illegible] علم وقد اطرد في اذا
كان العين حرف حلق اربع لغات في بني تميم احدها هذه
وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين
والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون العين قال الجوهري اتفق عامة
العرب على لغة بني تميم وجاء في نعم فتح الفاء وكسرها مع
كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يأت بئس في القرآن
الا مكسور الفاء ساكن العين وشرطهما اي شرط استعمالهما
لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان بدون وجود الشرط
وليس كذلك الاخير الاظهر ان يقال وبئس وساء للذم وشرطهما (اي نعم وبئس)
بارجاع الضمير الى الثلاثة وتعليله اراد التنبيه اصالتهما
في هذا الباب ففصل بينهما واحال حكم على بئس ان يكون الفاعل
اي فاعلهما معرفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه

اي نعم وبئس

شارح

قوله معرفا باللام اي بلام العهد [illegible]



يصح الحمل على الاستغراق بادعاء انه المستجمع او المنزل منزلة
جميع افراد الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن
فردما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد في ضمنه العقل اذ لا فرد له
الا اياه فاي فرد فرض فهو هو المص اختار الاخير لان فيه ابهام
ما ثم تفسير انحيكونه مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف
باللام بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام
الرجل ولولا اللام لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا على صيغة
المفعول بنكرة ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر
غالبا اتفاقا ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذ
كير والتأنيث مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال
نعمت امراة وحكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذا احتج
زيد لانه على فعلية لان التاء الت كنية والضمير البارز المرفوع
المتصل من خواص الفعل ولم يقل او بما كما في الكافية لكونه
نكرة او لذهابه الى مذهب سيبويه من ان ما انه تامة بمعنى
الشيء المعرف فاعل وضعف بانها التامة المعرفة لم تثبت
في غير هذه المواضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كونها فاعل نعم
اسما موصولا اجنبيا لا ايراد به بيقين وندر الفصل بين نعم وتمييز
الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا
ولا يجوز بغيرهما وقد ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام

اي بغير التعميم لكونه بالواسطة او بدونها في المعرف ح

وفسر بقوله فهو بالنعمة بالحسنة [illegible]

من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبهذه الخصلة الحسنة ونعمت
خصلة وجاز زيادة الباء في المخصوص منه حديث نعمّا بالمال الصالح
وندر كون الفاعل علما نحو نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
باحد الاحوال المذكورة فالمناسب له ان يكون بعده وله جهة اخرى
بها يجوز تقديمه كما سيأتي مطابقا ذلك المخصوص في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للفاعل اي الذي كان فا
فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا او لا مثل نعم
رجلا الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوي الذي هو
تمييز الفاعل وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله وهو جملة
نعم وبئس خبره والرابط اذ ذاك كون الفاعل عين المخصوص
وقيل لام التعريف ولا يتمشى في الضمير المبهم وقيل
خبر مبتدأ محذوف هو هو وقيل مبتدأ محذوف الخبر اي
ممدوح او مذموم نحو نعم الرجل زيد مثال للفاعل المعرف
باللام المفرد ونعم غلام الرجل الزيدان مثال للمضاف
المثنى ونعم رجلا زيد مثال للمضمر المميز بنكرة وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا نعم
العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد يتقدم اي
المخصوص على الفعل وهذا يؤيد كونه مبتدأ لان تقديمه
لكونه مبتدأ ولذا اختاره المص ويدخل عليه النواسخ من

المذكورة المخصوص بالمدح او الذم لبيانه المراد الفاعل المذكور صح



من كان وغيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا في
الرضي نحو الزيدون نعم الرجال وساء اصله سوء بفتح العين
ثم نقل الى فعل بالضم قال الرضي يلحق بنعم وبئس كل فعل على
فعل بالضم اصالة نحو ظرف الرجل زيد او نقلا نحو زكو الرجل زيد
وقضو الرجل عمرو وبشرط تضمنه معنى التعجب هو مثل بئس في المذكور
كله نحو ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا وحبذا هو للمدح من حب كظرف لازم
بمعنى صار حبيبا ويدغم باسكان الباء الاول او بحذف حركته
او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح
به في التسهيل وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي
من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير للمرفوع بعدها
كما ظنه قوم بتوهم ان حبذا بتمامه فعل جعلها شدة الامتزاج
كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال السجية
ولا يتغير اي ذا اي الفاعل او حبذا بتغير ذا بالافراد وال
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث بسبب كون المخصوص
واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال ويذكر
بعده المخصوص ولا يجوز تقديمه كما في نعم على ما ذكره الرضي
وفاضل العصام واعرابه اي المخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم مرفوع مبتدأ على ما اختاره المص لا كما زعمه المبرد وابن

وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع
اسما مبتدأ والمخصوص خبره نحو حبذا زيد وقد يجئ قبل المخصوص
اوبعده تمييز اوحال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا ومع هذا يطابقان المخصوص لا الفاعل ولما فرغ من اللازم
شرع في المتعدى فقال والفعل المتعدى ما اى فعل لا يتم تفهيم
اى فهم معناه بغيره ما اى شئ وقع عليه اى على ذلك الشئ
الفعل اى الحدث الذى يدل عليه المتعدى ولذا اظهر ويجوز
ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اى معنى
الفعل والمراد بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة حرف تعلق
الاسناد فيخرج به الفعل المتعدى بواسطة حرف الجر لانه
لا يقال له في الاصطلاح انه متعد والفعل اللازم ايضا والمجهول
من المتعدى الى واحد لانه مسند الى المفعول به لا واقع عليه وهو
اى المتعدى على ثلثة اضرب الضرب الاول فعل متعد الى مفعول
واحد لا غير فقط معناه هكذا نحو ضربت زيدا عمرا ويجوز حذف
مفعوله بقرينة لو منويا كالذى اكرمت زيد اى اكرمته وضربت
في جواب هل ضربت زيدا وبدونها اى القرينة لو منسيا نحو
يجعل المتعدى بالنسبة اليه كاللازم في انه لا يطلب نحو
ضربت اى اوقعت الضرب وثانيهما باء خارجة على المفعول
به لتنزيله منزلة مكان الفعل نحو ضرب في حديد بارد اى

اى اوقع الضرب فيه والضرب الثانى متعد الى مفعولين وهو
اى المتعدى الى مفعولين على ثلثة اقسام القسم الاول ما اى
متعد يكون فيه المفعول الثانى مباينا للاول اى لا يصدق عليه
وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما
وسلبته الخبر ويجوز حذفهما اى المفعولين معا وحذف احدهما
الاول والثانى فقط مع قرينة لو منويا نحو سال زيد عمر
وادرهما فاعطى او فاعطى درهما او زيدا او بدونها اى
القرينة لو منسيا نحو فلان يعطى ويمنع اى يفعل الاعطاء
والمنع او يعطى زيدا او درهما والقسم الثانى ما كان
المفعول الثانى فيه عين الاول اى متحدا فانه كما سيظهر والى
والشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثانى افعال
القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى افعال اصطلاح
جملة دالة على فعل اى حدث قلبى خرج به غير دال القلبية
داخلة على المبتدأ والخبر خرج به غيرها من الافعال القلبية
ناصبة اياهما لانهما مفعولاه كما دل عليه قوله على المفعولية
ثم انه قوله ناصبة اياهما ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال
الضمير المنصوب في اللغة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال
في الفعل الا بداع صرح به الرضى نحو علمت ليقين اتفاقا وقد يجئ
بمعنى عرفت فيتعدى الى واحد ورأيت من الرؤية القلبية

للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضي للاعتقاد
الجازم المطابق للواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا واحدا
ووجدت جعله صاحب التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء
على صفة ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبت الشيء نحو وجدت الضالة
فهو مما يتعدى الى مفعول واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم الحق
انه يستعمل فيهما وظننت جعله الرضي للظن والتسهيل للظن واليقين
ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد وخلت وحسبت هما
مثل ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما
غير متصرف لا يجيء له ماض ولا غيره وزاد الرضي تعلم امرا بمعنى
اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت
ودرى وقال انهما لا ينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان و
يستعمل أدري مجهول ارى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم
وان كان ارى بمعنى اعلم ولا يبنى له غير المتصرف في خصائص
ذكرها المصنف ولا يجوز حذف مفعوليها اي افعال القلوب
معا او حذف احدهما فقط كان ذلك الحذف بدون قرينة
لو منويا لانه ان كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه
لو كان الحذف منويا
يفوت المقصود وحذف فاما معا او احدهما واما لو منسيا فيجوز
حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
ومقرونا مع قرينة كثر حذفهما معا لانهما كجزئي شيء واحد

لانه

لان المفعول الحقيقي مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة
فاذا انتفيا انتفيا معا واذا حذفا حذفا معا نحو من يسمع يخل اي يظن مسموعه
صادقا ولهذه العلة ايضا قل حذف احدهما فقط معطوف
على كثر وقيد قران القرينة مأخوذ فيه ايضا لان القيد المقدم على
المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة اي
بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكقوله لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين ومن خصا
ئصها جمع خصيصة بمعنى خاصة جواز الالغاء والمراد ما يقابل
الوجوب والامتناع اي ابطال عملها في المفعولين لا مستقلا
لهما كليهما فاذا الغيت فيهما لان الكلام يحصل من مجموعهما
والاعمال لانه في التوسط والتأخر تقديم المنصوب على الفعل و
قد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين مفعوليها
والتعيين بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصورة نحو زيد
علمت منطلق في بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى في هذه
الصورة لانه فعل وله نوع تقدم لفظي وفي بعضها هما متساويان
او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي هذه الصورة الالغاء
اولى لعدم تقدم اللفظي قطعا والمعنى في صورة الالغاء كالمعنى

في صورة الانكار بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا
قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء
وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يؤولونه
بتقدير ضمير الشان ليكون الجملة مفعول الثاني او بتقدير اللام قبل
الجملة فيكون تعليقا لا الغاء وحذف لام من ضمير الشان واللام جاء في القرءة
وبح في التسهيل الثاني والرضي الغاء ومما يجب ان يتنبه له
ان المتوسط والمتاخر منهما ان كان مصدرا يجب الالغاء لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه على ما سيأتي ومما يجب فيه الغاء المتوسطة
بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا ونحو ليس بمكرم احسب زيد عمرا
وبين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف
العطف ومدخوله نحو جاءني زيد واحسب عمرو وفي التسهيل
ان مذهب البصري في نحو ضرب احسب زيد جواز الالغاء لا وجوبه فيكون
من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا مفعول احسب او مرفوعا فاعل
ضرب وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه ومنها اي من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز ان يكون
الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا بمعنى في غير
من الافعال فلا يقال زيد ضرب ولا زيد اظن قائما بارجاع الضمير
الى المفعول المتقدم متصلين لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما

منفصلا

منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت
اياك واياك ضربت وما ضربك الا انت وانما ضربك انت
صرح به الرضي متحدي المعنى تكلما وخطابا وغيبة وقال الرضي
ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الاخر ايضا نحو ما ورد في
الحديث رايتني مع رسول الله الحديث نحو علمتني او علمتك
او زيد علمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي قال المحقق
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ذاتا و
النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله من حال غيره فلا
يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور عند الجمهور على لا مزيد
عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين
متحدي اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في
غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون
غيرها تقول ظننه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد وعلم عدم وقفه
في هذا الجواز اي جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
مع اتحاد معناهما حمل النقيض على النقيض على وجد ورأى
الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرا والبصرية نحو رأيتني في
المرأة على رأي العلمية ومنها جواز دخول ان المفتوحة
على مفعوليها اي المفعولين لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيدا

قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب
عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد
مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى مفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا
التحقيق قدر مفعولا ثانيا فجعل علمت ان زيدا قائم بتقدير
علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل العصام اعلم انهم
اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في
جزء الجملة الاسمية لوجود مانع منه فعلى هذا يتحقق ويختص
التعليق بافعال القلوب ولا يجد الا في المفعولين وما ل اليه
ابن الحاجب رحمه الله تعالى حيث جعله من خصائص افعال القلوب
وقال بعضهم هو ابطال عمله في مفعوله لمانع فيعمها وغيرها
من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على ما ياتي
واختاره المحقق ولذا قال واقع التعليق بكلمة الاستفهام حرفا
وهو الهمزة وهل او اسما مثل ما ومن واي واين وانى ومتى
وايان وكم وكيف داخلة على الجملة او الجزء الثاني نحو علمت ازيد عندك
وعلمت زيدا من هو او داخلة عليها مقدرة نحو علمت غلام من انت
او كلمة النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخل على الجزئين نحو
علمت ما زيد قائم او قائما او بقائم او ان زيد قائم او لا زيد قائم
ولا عمرو او على الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام

الابتداء

الابتداء الداخلة على الجزئين او لام القسم الداخلة على الجزئين هو
ايضا او ان المكسورة الكائنة اذا دخل على خبرها لام الابتداء
او ظرف للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون
تعليقا وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضي التصدر
وبقاء الجملة على صورتها والافعال توجب تغييرها فوجب
التوفيق ما امكن فاعطي لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه
الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار اليه بقوله اي ابطال
العمل ابطالا كائنا على سبيل الوجوب لفظا تمييز من نسبة ابطال
الى العمل ويجوز ان يكون صفة للابطال المقدر اي ابطالا لفظيا
لا معنى تفسير للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة اي معه
مفقودة الزوج كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل
المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا فمعنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن
ثم جاز عطف المنصوب جزءاها على الجملة المعلقة نحو
علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا واشار بهذا التفسير الى الفرق
بين التعليق والالغاء من حيث ان التعليق الغاء واجب
البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وان الالغاء لفظا
لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيتم اي التعليق هذه

لهذه الافعال اى افعال القلوب اى يوجد فيها مثال التعليق
التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
التعليق بالنفى رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت
لزيد منطلق ولقد علمت لتأتين منيتى وزعمت ان زيدا
لقائم وقد ينزل العلم منزلة القسم لاعتباره فى الكلام
نحو علمت ليقومن الصلوة ويعم كل فعل قلبى اى منسوب
الى القلب غيرها اى غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك
ونسيت هل لك اخ وتبينت اين بيتك ويعم كل فعل يطلب
به اى بمعناه العلم مما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت ما زيد
على وسألت هل هو غنى وهذا اى من الفعل الذى يطلب
به العلم افعال الحواس جمع حاسة اى افعال تدل على حاسة
من الحواس الخمس الحواس الظاهرة كلمست ما هو لين واللمس
قوة توجد فى البدن كله وابصرت لهو حسن والابصار قوة
الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت هل صوت كريه والسمع
قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت لهو طيب والشم
قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح وذقت ما
هو مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى
القسم الثانى من القسمين اللذين ثانيهما عين الاول فقال
والقسم الثالث من اقسام المتعدى الى مفعولين افعال

ملحقة



ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبها
على المفعولية وفى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة لو منويا بجملة فى باب العطف وفى مجرد قلة
حذف احدهما فقط بها اى بالقرينة اى لا فى الخواص فلا
يجوز فيها الالغاء فى صورتى التوسط والتأخر ولا كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحد المعنى ولا دخول اخر على المفعولين
ولا يجرى التعليق ايضا ولم يتعرض بكثرة حذفهما معا فيها
لانها غير مختصة بها فقد يكون لها منه فى جهة الالحاق نحو
صير وجعل لها بمعنى صير وجعل للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالرضى واسم الباب
صير ومفعولاه فى الحقيقة اسم وخبر لصار فصيرت زيدا
قائما بمنزلة احضرت زيدا النهر من حفر زيد النهر وترك بمعنى
صير قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واتخذ نحو
قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى
خلق وترك بمعنى خلى واتخذ بمعنى اخذ فقد يكون شىء منها
من هذا القبيل ومنها وجد بمعنى الاعتقاد الباطل والفى
بمعنى وجد والضرب الثالث من المتعدى متعد الى ثلثة
مفاعيل نحو اعلم وارى وجد تعدية علم ورأى بالهمزة
الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلثة

جعل كمنع جعلا ويضم وجعالة ويكسر واجتعل صنعه
والشىء جعلا وضعه وبعضه فوق بعض القاه
والقبيح حسنا صيره والبصرة بغداد ظنها
وله على كذا شرطه به وجعل يفعل كذا
ويكون بمعنى سمى ومنه وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا وبمعنى التبيين
جعلناه قرآنا عربيا وجعلت زيدا اخاك نسبته
والجعالة مثلثة والكلب وقفر وسفينة
ما جعل له على عمله وتجاعلوا الشىء جعلوه بينهم
والجعالة الرشوة وما يجعل للغازى اذا غزا عنك
بالجعل ويكسر ويضم وبالكسر خرقة تنزل بها القدر
واجعل جعلا اعطاه والقدر انزلها
بالجعال والكلبة وغيرها احب السفار
فى القاموس

الا اعلم واری وخول الاخفش تجیئها فی جمیع افعال القلوب
قیاس ولا اعتداد به فی مثله وقال الفاضل العصام وقد یصیر
المتعدی الی اثنین متعدیا الی واحد لوجعل مضمون الجملة
مفعولا نحو علمت قیام زید فی علمت زیدا قائما والمتعدی
لا ثلثة متعدیا الی اثنین نحو اعلمت زیدا قیام عمرو ولم یذکر انبا
ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم یوجد احدث بهذا المعنی لما
بینها کثیرا اما تستعمل متعدیة الی اثنین ثانیهما بالباء
قال الله تعالی انبئونی باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم
وقال فلما انبأهم باسمائهم ونبأت اخبرتك بقیام زید وخبرتك
بخبره وحدثته بکذا فتقییر تعدیتها الی ثلثة بتضمینها معنی
الاعلام لا باعتبار معانیها الوضعیة فهی ملحقات بالمتعدی
الی ثلثة والحق البعض اری الحلمیة نحو ارانی الله تعالی
فی النوم زیدا سالما ولم یلحق سیبویه الانباء وهذه ای الافعال
المتعدیة الی ثلثة مفعولها الاول کمفعول باب اعطیت
الاول فی کونه مباینا للثانی وجواز حذفه بدون الثانی وعدم
جواز التعلق بالنسبة الیه لانه کالفاعل لانه العالم والثانی
والثالث المعلومان ولذا کان حقه التقدم علیهما حتی یجوز
ارجاع ضمیرهما الیه متاخره نحو اعلمت غلامه زیدا فاضلا
والاخیر ان ای الثانی والثالث کمفعولی باب علمت فی کونه

الثالث



الثالث عین الثانی وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
بدون قرینة وکثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معینا وجواز
الغاء فی صورتی التوسط والتأخر وجواز دخول ان علیهما و
جواز التعلیق نحو اعلم اولری زید عمرو ابکرا فاضلا ثم ای بعد
ما علمت کون الفعل لازما ومتعدیا والمتعدی متعدیا
الی واحد والی اثنین والی ثلثة الی غیر ذلك اعلم جملة معطوفة
علی ما سبق باعتبار المعنی ای اعلم ان الفعل یکون هکذا ثم اعلم
الخ او معترضة او استئنافیة انه ای الشأن لا بد لکل فعل من
مرفوع لتمامه فانه تم ای الفعل به ای بالمرفوع کلاما غیر
محتاج الی فاعله ای کلاما مفیدا او حقیقة ثم معنی صار ای
صار کلاما ما الی غیره کالجزء المنصوب لا فائدته فائدة
کلاما تاما بانه یصح السکوت علیه ویحصل الفائدة ولم
یحتج الی غیره کالجزء المنصوب لافادته فائدة تامة ویسمی
ذلك الفعل فی الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه وعدم احتیاجه
الی غیره ویسمی مرفوعه فاعلا لقیام معنی الفعل به فکانه
موجد ومؤثر فیه کما فی مثل طال زید او لتأثیره فیه کما فی نحو ضرب
زید ای اوجد الضرب ویسمی منصوبه ان کان الفعل متعدیا الی
واحد او اثنین او ثلثة لانه لا لازم لا ینصب المفعول به
مفعولا ای مفعولا به لتعلق معنی الفعل به ووقوعه علیه

ای عطف علی نوعین احدهما لازم والاخر متعد

64

ووقوعه عليه كالافعال السابقة من المتعدى الى واحد و
واثنين او ثلثة وان احتاج اى الفعل الى معمول منصوب
بان لايدل على الحدث الذى يدور الفائدة عليه الا ذلك
المعمول المنصوب يسمى ذلك الفعل فى العرف فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب والاحتياج مبنى
على النقصان ويسمى مرفوعه اسماله ومنصوبه الذى احتاج
اليه خبرا له اشعارا لانحطاط رتبته حتى عوملت معاملة الحرف
العامل فى جزئى الجملة بالنسبة اليهما ولايدخل اى الفعل
الناقصة الا على المبتدا والخبر فى الاصل ليدل على اتصاف
الاسم بالخبر من جهة دوامه عليه او انتقاله اليه ونحو
ذلك من معانى الافعال الناقصة وينصب الخبر تشبيها بالمفعول
بعد مرفوع الفعل وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما اى فعل
لايدل على معنى المقاربة اى مقاربة الخبر للاسم اى قرب حصول مضمونه فى زمانه
التكلم كما يأتى انشاء الله وهو اى القسم الاول التابع المتبادر
من اطلاق الفعل الناقص يعنى لو قيل الفعل الناقص يتبادر ذهن
السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثانى لشيوعه بفعل المقاربة لا
بالفعل الناقص نحو كان قد يدل على صار لكثرة هو لدوام ثبوت
معنى خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليما او لانقطاعه عنه نحو كان
زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه ضمير الشان نحو كان

---

65

زيد عالم وكان زيد غنيا وتكون تامة بمعنى ثبت ولا تدخل
على الجملة ولا تكون فيه ضمير الشان وتكون زائدة وصار قدم لا
صالته للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع
متعدية بالى نحو صار الى الفقراء اى رجع اليه واصل تقول
الى زيد عالما ورجع زيد غنيا وحار زيد فقيرا او استحال كقوله
ان العداوة تستحيل مودة وتحول نحو قوله فبالك من نعمى
تحولن ابؤسا وارتد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد يعنى
وقعد كانه فاعتبر قال الاندلسى لايتجاوز بها عن موضع السماع
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب
انما يطرد قعد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه العرب فلا يقال
قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ليكون
مثل قعدت كانها حربة والحق فى جاء الاطراد لمجئ جاء البر
قفيزين يريد انهما يجيئان فى غير موضع السماع لكن مع
شرط فى قعد فكان اختياره ولذا قال اذ اكن اى المذكورات
بمعنى صار هذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثل
وقال الرضى وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا
بل سماعا الاترى انه انتقل لايلحق به مع انه بمعنى تحول
فاصبح وامسى واضحى وقدم مناسبة التقابل بين الاولين

---

والافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
نحو كان زيد قائما فانه يقرر زيدا على صفة القيام
بخلاف سائر الافعال فانها ما وضعت لذلك خاصا
نحو ضرب فى ضرب زيد فانه قد قرر زيدا على صفة
الضرب الا انه ما وضع للتقرير وانما وضع لنفس
لا خبر او المراد بالصفة مخصوصة مصدره قال
الرضى انما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع
بما على ما تاما بل مع المنصوب بخلاف الافعال التامة وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة
لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان
فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو المصدر
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو حصول
القيام فيجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر
ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم حصل القيام
فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة فى ضمير الشان وهو تعظيم الامر وتفخيمه

[illegible]

اقتضى تأخير اضحى وظل وبات لاقترانها بمضمون جملة باوقات
يدل عليها موادها فاصبح زيد نائما بمعنى صار زيد نائما في
الصباح وكذا امسى واضحى نائما اي صار نائما في المساء
او في الضحى وظل زيد قائما بمعنى صار زيد قائما في جميع النهار
وبات زيد قائما في جميع الليل ويكون بمعنى صار مجردة عن الدلالة
على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا غيره وتكون
تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح
وامسى بمعنى دخل في المساء واضحى بمعنى دخل في الضحى
وظل بمعنى اقام نهارا وبات بمعنى اقام ليلا نام او لم ينم
وآض وعاد هما في الاصل بمعنى رجع وغدا بمعنى ذهب في
وقت الغداوة وهي اول النهار الى الزوال وراح بمعنى
مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب
في هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت
بمعنى صار فتكون من ملحقاتها كما صرح به في الامتحان وقال ابن
مالك لا يكون غدا وراح الا تامين واذا جاء المنصوب بعدهما
فهو حال وما زال من زال يزال كخاف يخاف لا تستعمل الا
ناقصة لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته ويلز
م النفي لا من زال يزول فانه تام قال يقول ولا من زال يزيل
من الباب اي فرق نحو كالكيس لانهما تامتان وما فتئ بفتح



بفتح التاء وبالهمزة فتكتب بالالف وبكسرها بالياء في الصحاح
ما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وفيها
بالياء فتكتب بها وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتأ
من الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما افتأت اذكره وما
برحت اذكره اي ما زلت اذكره وما ونى من ونى ينى
ونيا بمعنى ضعف يقال فلان لا ينى يتكلم به اي لا يزال
وما رام من رام يريم ريما اي برح يقال لا ترمه اي لا تبرحه
كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين في غاية
الندرة ذكره الامام في كلها اي كل المذكورات مما بعد
ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالنفي ولو معنى كالنهي مثله
وما دام ما فيها مصدرية توقيتية فتدل على ان ما تعلقها مدة ثبوت
خبرها لاسمها ولذا احتاج الى كلام قبله فيه لانه ظرف زمان
وليس اصله ليس كعلم لا كجيء منه غير صيغ الماضي والدليل على ان اصله فعل
بالكسر لا فعل بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم
ابن السراج ومتابعوه انه حرف والصواب فعلية بدليل اتصال
ما يتصل بالفعل مثل ليست ليسوا لست الخ وقد يتضمن فعل التام
معنى صار اي يدل عليه في ضمن معناه الاصلي وقد مر معنى التضمين
فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك التضمين ناقصا محتاجا الى خبر
منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا

بجزء او خبر مضاف الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا اي صار مثل بشر كذا قرره الرضي نحو تم التسعة بهذا اي
بسبب هذا الواحد او صار به عشرة اي صار بهذا العشرة
تامة ويجوز اعتبار المعنى المذكور فيما سبق اي التسعة بهذا صارت
عشرة وكم زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدا
زيد امرا اي صار امرا عادلا ويجوز عدم اعتبار النقص و
وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حالا او تمييزا او مفعولا له
كما صرح به القاضي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا
ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة على انفسها الا
ما اي فيما نافيها او لفظ ما استثناء من ضمير اخبارها
ويجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير مضاف اي الاخبار ما في اوله
نافية كما في مازال وملحقاته او مصدرية كما في مادام سواء الخبر
التقديم على مجموع ما او مدخول فقط اما الاول فلاقتضاء
الصدارة وعدم جواز تقديم ما في حيز ما المصدرية
عليها واما الثاني فلشدة امتزاجها وما ليس في
اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على
مجموعهما مثل ما قائما كان زيد لعدم الامتزاج ولا اتصال
قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز نحو قائما
مازال زيد ولا جالسا مادام زيد لما ذكر خلافا

للكوفيين



للكوفيين ووافقهم ابن كيسان من البصريين في غير مادام فانهم
يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجها وصيرورتهما مثل فعل مثبت
في المعنى والحكم كذا ان بدل لفظ ما بان النافية اي لا يجوز تقديم
الخبر في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقييد بانتفى
جواز التقديم انتفاء مثل ذلك الانتفاء ان بدل الخ لانها كما
في اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق بهما كما مر واما ان
التقديم ان بدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره لانهما
من واد واحد ولكن فيجوز لي التقديم نحو قائما لم يزل زيد لانه
هذه الحروف اي اثرت في مدخولاتها لفظا ومعنى اعتبرت
كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة فانعزلت عن اقتضاء الصدارة
ولا كذلك لا لانه لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل فيما لا يدخل
فيه غيره من ادوات النفي فمر دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلا مال انعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر
هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب
لانه يجيء منه في المعمول المنصوب انه امورها كامر خبر المبتدأ
وخبر ما يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسمي الفعل الناقص
وهو الذي لا يتبادر من اطلاقه لانه ليس خاصا ما اي
فعل ناقص يدل على معنى القرب اي قرب حصول الخبر لاسمه
اما لمجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى او بانه يظهر

باعتبار شروعه فيما يفضي اليه وهذا وغيرهما مما سيذكر يسمى هذا
القسم في الاصطلاح افعال المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا
تستعمل افعال المقاربة الا ماضية الا كاد واوشك فانه
يجيء مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما ولا تكون
اخبارها الا افعالا لا اسما مضارعها الا ماضيا بالاستقراء ولا
نها لدلالتها على القرب تقتضي ان يكون خبرها لفظا دالا
على ان معناه لم يثبت الان وذا في المضارع ولابد في اخبارها
ان تكون مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم
عمرو الا ان يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير
او المسند الى الظاهر
نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه في قوة عسى زيد ان يموت
ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى فطفق
مسحا اي شرع مسحا حذف لدلالة المصدر عليه نحو عسى
وهو غير منصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف ويقويه اتصال
الضمير المنصوب في عساه وعساك والصواب انه فعل لكثرة
استعماله باتصال ما يختص بالفعل به ويؤول عساه
جواب لسؤال مقدر
بان المنصوب مستعار للمرفوع وخبر الفعل المضارع الاتي مع
ان الدال على الاستقبال المناسب للرجاء الذي فيه ولا
بد وان يقدر مضاف في جانب الاسم او في الخبر التصحيح
كونه او ان كان غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان



يخرج هذا ما ذهب اليه المتأخرون ونحوه معنى كان والمحقق
الفاضل العصام تضمين معنى صار وذهب الكوفيون الى ان
عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبرا بدل اشتمال وارتضاه
الرضي لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد
وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى انشاء
الطمع والرجاء لم يبق في معناه الاصلي وبقي المنصوب للتشبيه
بما في الاصل ورد الحل بان القرب مستفاد من الرجاء ليس
معنى لعسى ويرده ايضا استعماله بدون ان كما افاده بقوله
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير
مضاف وقد تكون تامة غير محتاجة الى خبر منصوب بدلالة
بان مع المضارع اي لا يجوز حذف ان على هذه الاستعمال
نحو عسى ان يخرج زيد ويكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى
كان ويحتمل ان تكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان
اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنصوب
والمنسوب اليه ذكره المحقق في الامتحان او من باب التنا
التنازع ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى
وفي المضارع ضمير يتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام
فاما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
فانه مع الفعل فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يعلم

في ضمير الشأن وكاد يعطف على عسى ويستعمل ناقصا دائما
وخبره غالبا مضارع بدون أن لدلالته على الجزم نحو كاد زيد
يخرج وقد يكون مع أن تشبيها له بعسى نحو كاد زيد أن يخرج
ويجيء في ضمير الشأن كما في قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق
منهم وكرب بفتح الراء افصح من كسرها ذكره الدماميني بمعنى
قرب في الاصل يقال كربت الشمس اي دنت للغروب
وهو مثل كاد في وجه شبهه كون خبره بدون أن وبها وهلهل في
الاصل بمعنى قارب وطفق بكسر الفاء وفتحها في الاصل بمعنى
شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان واخذ في الاصل بمعنى
تناول وانشأ مهموز من الافعال في الاصل بمعنى اوجد
واقبل في الاصل بمعنى اقبل عليه وهب كرب قال الدماميني
هي قريبة ومن شواهدها قول الشاعر هببت الوم القلب
في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم اغريه وجعل في
الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار
وعلق بكسر اللام وهي غريبة ويستشهد بقوله اراك
علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير يستعمل هذه
الافعال استعمال كان بتضمينها معناه فصارت ناقصة
مثله واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع لان هذه الافعال
والاستعمال كأنه تدل على الشروع المستلزم بجزم حصول المشروع

لاطمعه

لاطمعه فناسب المضارع بدون ان للطمع الذي يدل على حدو
ث مصدره واوشك في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
القرب وهو يستعمل استعمال عسى اعني يكون ناقصا خبره
مضارع مصدر بأن وتاما بأن مع المضارع مثل اوشك زيد
ان يجيء واوشك ان يجيء زيد لانه قد يستعمل في الطمع واستعمل
كاد اي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم
اخبار افعال المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم
رجوعه الى الاقرب على انفسها لانها لعدم تصرفها ضعيفة
فلا يكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة
بالنسبة الى الحرف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم
ولا يجوز هذا في الحرف كلا كما في ما ولا او في اكثر الصور
كما في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ظرفا والقياس
والثاني من السبعة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما
يذكر بعده لمجيئه من التام والناقص اللازم والمتعدي
بخلاف اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهة
للمضارع الذي هو عامل قوي لكونه فعلا واعتبار النسبة
في وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قدمه و
ترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث
بحث العامل تعرض لعمله فقال فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق

هو منه التام او الناقص اللازم او المتعدي المعلوم لاشتقاقه
منه والثالث من الستة اسم المفعول والاعتبار النسبة فيه ايضا
وموافقة لاسم الفاعل في الشرط ونيله المفعول به في بعض المواضع
قدمه فهو يعمل جميع عمل فعله التام المجهول لكونه ماخوذا منه والكتفي
بالشهرة ايضا في ترك التعريف والقيد وشرط عملهما اي اسمي
الفاعل والمفعول في الفاعل الاصلي او النائب المنفصل عنهما
ضميرا او اسما ظاهرا نحو اراغب انت والقائم زيد لانه غير
المنفصل وهو الضمير المستتر لانه لجاز مختص بالفعل لكونه
اعتباريا محضا لا يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى
المقوى وعدم المبعد عن المشابهة والمنفصل لثبوته و
واستقلاله يتوقف العمل فيه على وجودهما والمفعول به
الصريح لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف
الى وجود مقو كامل وعدم مبعد واما غيرهما من المعمولات
فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولانه العامل لا يخلوا عن زمان
ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت
بنعمة ربك بمجنون وحرف التشبيه نحو زيد كالاسد يوم العـ
القتال والحال مثله والمفعول المطلق لكونه يجيء العامل
دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف والمفعول له انه كان مجرورا
فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول



معه حكم المعمول المصاحب انه لا يكونا اي اسما الفاعل والمفعول
مصغرين نحو ضويرب ومضيرب ولا موصوفين نحو جاءني رجل
ضارب شديد لانهما اذا وصفا يصيران كالمسند اليهما و
المسند اليه مخصوص بالاسم فيبعدانه عن المشابهة بالفعل
وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة
وهذا الترجيح لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تاويلهما بالفعل
فالاولى تاخير قوله مصغرين لكنه قدمه لطول ذيل الموصوف بقوله
فانه وصفا بعد العمل اي عملهما لم يضر اي الوصف المتاخر عملهما لبقا
على الوصف لوجوده بلا مانع نحو جاءني رجل ضارب غلامه
عمرا شديدا ثم اي بعد ما لم يكونا مصغرين وموصوفين انه كانا
اي اسم الفاعل واسم المفعول ملتبسين باللام الموصولة عند
غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على ما
سيجيء ان شاء الله تعالى لا يشترط لعملهما في الفاعل والمفعول
به شيء غير ما ذكر من العدميين وغيره الاعتماد والدلالة على
اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام المو
صولة ولا يشترط الاعتماد على غيره والدلالة على زمان الحال
والاستقبال لانهما فعل في الحقيقة غير صيغة الى صيغة اسم
الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة حرف
التعريف عليه على ما سيحقق ثم انه لما كان الاولى انه يقول

المص ثم انه كان باللام لا يشترط شيء او ايراد الواو مقام
ثم نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب غلامه عمرا وامس
او الآن او غدا عنده ت وان كانا مجردين عنها يشترط معه اي
ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدإ ولو في
الاصل بانه كانا خبرا او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب
غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه وما زيد
بمكسوب ماله وعلمت زيدا عافدا ابنه او الموصوف بانه
كانا موصوفين نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتنق
غلامه او ذي الحال بانه كانا حالين نحو جاءني زيد راكبا
غلامه او مركوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل
او اسما مثل ما ومن نحو اقائم الزيدان وما عامل البكران و
الهمزة اعم من ان يكون محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان
او النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب
العمران ومعمور داره وليس معمول غلام زيد والنفي
اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان والاخفش
والكوفيون
لا يشترط في عملهما كانه المشابهتها للفعل وبهذا الا
الاشياء يتقوى المشابهة لانها وقع بعد المبتدإ
والموصوف وذي الحال لا يكون منجرا عنه كالفعل والو

والوقوع



والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقهما بالحكم
وان اراد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء والتقدير والتقييد
نحو يا طالعا جبلا ورجحه المص ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعل المثال
معتمدا على موصوف مقدر ورده المص بانه لو اعتبر هذا الاعتماد
للقائل شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا ولها موصوف ملفوظ
او مقدر ويشترط مع الاعتماد في نصبهما اي نصب اسم
الفاعل واسم المفعول المجردين عن اللام المفعول به بان كان
اسم الفاعل من المتعدي اي متعديا كان واسم المفعول من المتعدي
المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان الحال تحقيقا
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان
الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان
وقيل انه يتلفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الآن كقوله
تع وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب
عمرا غدا ومعطي غلامه درهما غدا وجه الاشتراط انه للمشابهة
التي العمل لاجلها المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الا
ستقبال تتاكد تلك المشابهة وتتقوى بانه يعمل النصب
فانه كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول به معنى فانه كان
معمول اخر نصبه بمقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط
معنى الحال او الاستقبال عنده وفي رفعه الفاعل لانهما لم

لم يشترط فيه واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بالمعـ
بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما بزيادة اللام في
ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد والجيش ضربك لزيد ولا
تجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا
تعبرون وهذا في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد
فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه
الافعال نحو علمت بانه زيدا عالما وتثنيتهما وجمعهما الصحيح
او المكسر في العمل والاشتراط كمفرديهما اي التثنية والجمع الصحـ
الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول
لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما سيأتي واما جمع المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه ومحله يكون في الفاعل والمفعول نحو
زيد ضراب غلمانه عمرا الان او غدا وكذا المذكور من اسم
الفاعل والمفعول والعمل والاشتراط وكونه تثنيتهما و
جمعهما كمفرديهما ثلثة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل
فعّال وفعول ومفعال قال الرضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا
من البصريين وزاد سيبويه فعيلا كعليم وفعلا كحذر ومنعه
غيره ومنع الكوفيون عمل صيغة المبالغة مطلقا لفوات مشا
مشابهتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم
بفعل مقدر وقال البصريون انها تعمل مع فوات المشابهة





اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل
هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لانه اشتراطه
كان لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت والرابع من التسعة
الصفة المشبهة اي المعتبرة مشابهتها لاسم الفاعل في انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم
التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة قدمها
لكثرة عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي تعمل عمل فعلها
اللازم لزوم اشتقاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة بالشروط
المعتبرة في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد
ومعنى الحال والاستقبال العامة في اسم الفاعل بل هي اولى بها منه
غير اي الا معنى الحال والاستقبال استثناء من الشروط فانه اي
معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصبها معمولها
تشبيها بالمفعول نحو زيد حسن الوجه بنصب المقتضى للتمام نحو
زيد حسن وجهه وبيان انواع صيغها ووجوه استعمالها في المطولات
والخامس من التسعة اسم التفضيل قدمه لكونه النسبة معتبرة فيه
وكونه مشتقا منه السوابق ولا يخفى انه ترتيب المتن انسب
بمرامه لانه في مبحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم
المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق وانه في مبحث الاسم وهو
اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه وهو لضعفه بسبب خروجه

من معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه لابد لالته على معنى الزيادة
لانه مطلق كمعنى المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب
المفعول به بنفسه بالاتفاق ونحو قوله تعالى هو اعلم من يضل منصوب
بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلت بنفسه لانه ينصبه
باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكنهما فيهما
يجوز تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب
به ونحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما تزاد في مفعول
فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق او جاهل بزيد ويتعدى بحرف
جر يتعدى به فعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم
واذا تعدى باول المفعولين باللام او الباء يبقى الثاني منصوبا بالفعل
بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثوب اي
اكسوه الثوب وعند الكوفيين منصوب به ولا يرفع الفاعل الظاهر
لما سبق بخلاف الضمير فانه لاستتاره اعتباري محض يسهل العمل
فيه في كل وقت الا اذا صار اسم التفضيل ملتبسا بمعنى الفعل
بانه لا يدل على الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل
في المعنى ونفس الامر وصفا كائنا لمتعلق بكسر اللام فانه وصفا
حقيقيا له وهو الكحل في المثال فانه الاحسن في الحقيقة الكحل
لا الرجل ما اي شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل
عليه اي على ذلك الشيء في الذكر بان يكون صفة له كمثال المتن او خبرا

عنه



عنه نحو ما من رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد او حالا منه
نحو ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو وانما اشترط
ما جرى عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل فيه وفي كلامه اشارة الى
ان الاسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما جرى عليه حال
كونه المتعلق مفضلا ملتبسا باعتبار المتعلق اي بالنظر الى
تعلقه بما جرى عليه وراجحا حالا على نفسه اي نفس المتعلق حال كونه
ملتبسا باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غير ذلك المتعلق وهو
تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال حال من النفس
كما ان الظرف الاول حال من الضمير المستكن في مفضلا الراجع
الى المتعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر كونه
في غيره فيما جرى عليه وهو رجلا في المثال يكون مفضلا واذا
اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعني يجب
ان يكون المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج
اسم التفضيل عما هو الاصل فيه وهو كون المفضل والمفضل
عليه متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو وفيتهما ولئلا يخرج
عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفين باعتبارين
لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل
النفي منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول
مطلق لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك متعلق با

باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار
الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك
لانه اذا كان في الكلام نفي فالفائدة تتوجه اليه فههنا
المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفي بالنفي
يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في الثاني نحو ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما في مثل ما رأيت رجلا
يزيد حسن كحل عينه على حسن كحل عين زيد فيؤول الى انه احسن
احدهما ولحسن الآخر او الى انه حسن عين زيد زائد
على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يأبى الاول وانما قال الكحل
الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال فههنا الا
قتضاء المقام ذلك لا لانه افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى
فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع
المانع منه ولوجود المقتضي ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا
على انه خبر المبتدا وهو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذي
هو منه باجنبي هو المبتدا والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز
بل بين كل عامل ومعموله لكن منع الرضي حتى صرح بجواز زيدا عمرو
ضارب قال الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر
قياسا بلا ضعف ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت
والسماع لم يثبت الا في المنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا





بل يكفي معناه نحو قلتما رأيت رجلا احسن الخ ويعمل في غيره اي
كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما لضعفهما
يكفي للعمل فيهما رائحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول له ومعه
والتمييز والمستثنى والسادس من التسعة المصدر تشارك
تعريفه وبيانه صيغة لشمول ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض
الانواع ويعمل عمل فعله المشتق منه التام او الناقص المعلوم
او المجهول المتعدي واللازم ولكن لما كان وضعه لماهية
الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم
يلزم عمله بل اذا عمل عمل بمناسبة الفعل ولذلك اشترط عدم
ما بعده عن الفعل وعدم ذكره الفصل واليه اشار بقوله
وشرط عمله في الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذا عمل
فيه والمفعول به الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بلا شرط
انه لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانهما يبعد عن مناسبة الفعل
الفعل لاختصاصهما بالاسم ولانه يعمل بتأويله بان مع الفعل
والصفة والموصوف لا يؤول الا به فلا يقال اعجبني ضريب عمرو
زيدا ولا ضرب شديد زيد عمرا وانه وصف بعد العمل لا يضر
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضي ولا مقترنا بالحال
بانه يراد به الحدث الملاحظ بقرينة نحو ضربك زيدا الآن
لانه عمل كما عرفت بتقديره مع ان والفعل وان تخلص المفاعيل

لا للاستغراق ولا معرفا باللام لعدم احتماله التثنية والتذكير لاختصاص
اللام بالاسم الصريح عند الاكثر اى انما شرط هذه الاشياء عند
اكثر النحاة ووجهه ما ذكر وعند البعض لا يشترط واحد منها
فيعمل مصغرا او موصوفا ومقترنا بالحال ومعرفا باللام نحو اعجبني
ضريب زيد عمرا او ضرب شديد بكر بشرا او ضرب زيد عمرا الآن و
ولم انكل عن الضرب مسمعا لانه المصدر شيء لا يلزم انه يكون مقترنا
بالحال فقدر اعمال الفعل لندوره وتقديره بانه اكثر واشهر
كذا في الرضي ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا مقرونة مع الفعل
نحو ضرب ضربة او ضربة او ضربا زيد عمرا او كانت بدونه اى الفعل
والحال انه الفعل مراد غير لازم الحذف كما اذا قلت في جواب
هل ضربت ضربة او ضربتين او ضربا زيدا وغيره بدل من مراده
تعيين للمراد بالمراد اذ مما يشاركه الفعل فهو وجه للتاويل
مع وجود الاصل وانه كان الفعل لازم الحذف بانه لا يجوز
اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربا زيدا اى اضرب زيدا
او سماعا كالمثال الآتي فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل لا
لتاويله بالفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه
كالظرف المستقر هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل وتبعه
الرضي وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه معمول له
متأخر عنه نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لانه النسبة لم تعتبر في

وضعه



في وضعه لانه وضع للحدث لا للحدث القائم والمتعلق بالغير
كما يقتضيه ذاك مرفوع وغيره من المشتقات عقلا وضعا فلا
يحتاج الى اثبات شيء مما ذكر البتة ولا يجوز هذا الحذف في
غير المصدر مما يعمل في الفاعل لكون النسبة مأخوذة في وضعه
ولا يضمر الفاعل فيه لعدم ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار
فيه فلا يرد مثل ضربي زيدا ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه
عند الجمهور لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول حيز ان لا يتقدم
عليه وكذلك ما يرى يتقدم ما على المصدر يقدر له العامل ويجعل المذكور
تفسيرا له نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله بلغ معه السعي
اي لا تأخذكم رأفة بهما رأفة وكذا في قوله بلغ الآية وخالفهم
الرضي وصاحب اللب والمحقق في الظرف لكثرته وقوعه وجعلوا
ما ارتكبوه تكلفا وقد مر انه الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم
انه المصدر اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدي يرفع الفاعل
ثم ينصب المفعول به وبالعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول
بالعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول
منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل
ويترك المفعول وبالعكس والى نائب الفاعل والاكثر في
المصدر اضافته الى الفاعل ولا بد في اضافته الى المفعول
من قرينة تدل على انه مفعول والرابع من التسعة الاسم

الاسم المضاف معنى او لفظا قدمه لكثرة في الاستعمال ولان الاسم
التام قد يكون تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو بمعنى الجر المنتقل اليه
من حروف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية
او المصنوعي او المنوي للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية
كذا قال الفاضل العصام التبين وقال فلان الخيار في تقدير الكلام
ومن لشيوعها في مقام الاضافة دون غيره لعدم شيوعها فيه وهذا
المص بتقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها
ليس فيها تقدير حرف الجر وشرطه اي الاسم المضاف من حيث
انه مضاف اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان
الاضافة من خواص الاسم مجردا عن تنوينه ولو تقديرا نحو كم
درهم مالك وحواج بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة
والاضافة دليل عدمه فيتنافيان وما يشبهه وهو نونا التثنية
وجمع المذكر لانهما دليل التمام ايضا على ما سيأتي ان شاء الله
تعالى لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فهو واللام لا يضاف
لانه التجرد لاجل اللام السابقة على الاضافة في التلفظ ونحو
بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك وقد تصدى المص
في دفعه في الامتحان بتعميم النائب بالضمير اذ اصله الحسن وجهه على
ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف ضميره كالحذف من المضاف
وبفرض وجود التنوين في الحال وانه لا يكون فيه و با المضاف اليه





اي لما يصير مضافا اليه في العموم والخصوص بان لا يكون مما يصدق
عليه واحد سواء بالترادف كليث واسد وحبس ومنع او بغيره
كانسان وناطق ومما يجب ان يعلم انه ليس المراد بالمساواة
المساواة بالوضع اذ لا خفاء في صحة قولك نور النور والف الف
وغلام غلام وابواب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف
والمضاف اليه في الوضع انما المراد المساواة في الارادة فالمراد بالنور
المضاف ما يستنير به المضاف اليه وبالمعدود في الف الف غير
المراد بالعدد وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز يؤول باضافة
المدلول الى الدال ولا اخص منه خصوصا مطلقا لا من وجه لانه
لا فائدة في ذكر المضاف اليه فيصح اضافة المباين نحو غلام زيد و
اضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة
خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر
الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن
انما يتقبل هذا القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد
العام ولو ادعاء واستقبح انسان رجل حيوان فرس وهي
اي الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو رأي المص
على نوعين لانها اما ان تفيد في المضاف معنى او لا بل تفيد التخفيف
في اللفظ فقط الاولى معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا كما في افادة في اللفظ تخفيفا

فلو سميت اللفظية لكان لها وجه لكن لا تسميت اللفظية لفظية لوجه
يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والثانية لفظية
اي منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف في اللفظ وسيأتي ان شاء الله
تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية في الاستعمال
قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة ولو معنى
وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا المنسوب والمصدر
بمعنى الصفة والمستعار مضافة الى معمولها التي تعمل فيه بعد فعلها بان يوجد
شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة مضافة الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب
زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ونحو عمرو ضارب زيد
امس فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المعمولية او الى غيره نحو زيد
مصارع مصر فان المصريين بمعمول له فانه معمول من يصرع فخرج نحو زيد
ضارب عمرو الان او غدا وعمرو معمول القار وبكر حسن الوجه وبرهان
نحي الكلام او صرع الكلام بمعنى مصروعه او اسد الكلام اي
مجترى الكلام وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذ لما كان
معرفة من التعريف لئلا فادي بقاؤه على حاله ان كان نكرة
او المعنى خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان ذا لام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد به واحد
من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيدنا

خيرلي



خيرلي واحد من المسمين بزيد وعمرو ثابت لم اي شجاعنا ولا
يجوز في غيرها من المعارف كاسماء الاشارة والموصولات
وقال الرضي وقد يضاف العلم مع بقاء علميته اذا منع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كزيد الخير وحاتم الجود وهي اي الا
ضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذه كثيرة قدم القسم
على بيان الفائدة لان المعنوية لا تكون الا بحرف الجر فكان من
تتمتها فكانه اهم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف
اليه من حيث المعنى جنسا للمضاف في اصالته ويلزم العموم له ولغيره
كما اشار اليه بقوله بث صالحا للمضاف وغيره كما ان المضاف شامل
للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراط عدم كون اخص فيكون
بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فان الخاتم يكون فضة وغيرها
والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا جري
على مذهب ابن الحاجب وقال الفاضل العصام انه اضافة
العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم
لان الاراك هو الشجر واشار اليه الفاضل الجامي في مواضع من شرحه
وانه صرح خلافه في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه
او بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف اليه
علة للمضاف كما في دخان النار وحرارتها في وقت وجود مغاير
اليه غيره اي غير الجنس التام وهو الاكثر سواء بينهما مباينة

نحو غلام ورأس عمرو والمضاف عام مطلقاً لكتاب الاظهار او بينهما
عموم من وجه والمضاف اليه اخص المضاف اليه نحو فضة خاتمي او ظرفية
كيوم الضرب وضرب اليوم ولم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفاً لل
لمضاف قسماً على حدة تقليلاً للاقسام وتسهيلاً للضبط ولا يلزم
في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها بل يكفيه افادة معنى اللام الذي
هو الاختصاص وتفيد اي المعنوية تعريفاً للمضاف ان كان المضاف
اليه معرفة لان الهيئة الاضافية في المعنوية موضوعة لتعيين المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة فمعنى غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمان
اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود اذا كان غلام واحد ليس
كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق
وغيره كاللام بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والحال انه
المضاف نحو غيره وشبه ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها
لتوغلها في الابهام في الاغلب ومثلها قولك نظيرك وشبيهك
وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ابهاماً لكنه لا امكان العهد
والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد في المشتبهات بالاشتهار
او يعلم المخاطب باضافة الغير الى ضده واحد لتعرفت ولندوره جعله
الملحق كالعدم نحو غلام زيد وتفيد تخصيصاً للمضاف ان كان المضاف
واليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك نحو غلام رجل فان الغلام
قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف خص بالمضاف

اليه



اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان حاصلاً قبلها مثل غلام لرجل
لا بعض لان المعنى الواحد يكون بمعنى لشيئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة حقيقة او حكماً وبالاول
فخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول به بانه يوجد شرط
عملها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج عنها ولا تفيد الاضافة
اللفظية شيئاً الا تخفيفاً في اللفظ اي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لانها
لما كان اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم
تضف فكانت فائدتها لفظية ثم التخفيف اما في جانب المضاف
بحذف تنوينه فقط ولو تقديراً نحو عمرو ضارب زيد الان او غداً
او حذف نونه ضوارب عمرو الان او غداً من اضافة اسم
الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في
نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير
من المضاف اليه وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه
حلقياً واللام ~~وهو لكونه~~ وسطياً لا يمنع التخفيف ونصب
لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذا المعنى عليه واستتر ذلك الضمير
في الصفة لئلا تخلو عن المنسوب اليه فصار غير المتعدي متعدياً بصورته
واريد اضافته فحذف التنوين ونحو زيد معمور الدار اي معمور داره
من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل مما فيه ما عمل في حسن
الوجه ومن هذا القبيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل

او بحذف نائبه فقط وهو في نحو الضاربا زيد والضاربو زيدا ومع
الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلامهما والزيدان قائمو الفرس
اي قائم فرسهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لانه سقوط التنوين باللام السابقة
على الاضافة خلافا للفراء وجاز وجاز الضارب الرجل مع عدم
التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه اصله الحسن وجهه لاشتراكهما في كون المضاف صفة
معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام والاولى حمل
الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما اكد والمر
اد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف الى المفعول المعرف
واسم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم وهذه الاضافة اعم
من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب غلام الرجل خلو قيم
وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام لانه اوضح واخصر وفي الحسن الوجه
ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه
اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره وليس فيه قبح ولا الاجراء
المذكور ولهذا كان مختارا والثامن من التسعة الاسم المبهم التام
باحد الاشياء الاتية فانه بسبب تمامه بشيء بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة



او حكما كما في الضمير المستتر وينصب اي الاسم التام اسما نكرة لاختصاص
التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على
التمييز لازالة ابهامه ووجه نصبه يشبه المفعول في الوقوع بعد شيء تم
بما بعده ولما كان تمامه بشيء بعده اراد ان يبينه فقال وتمامه
فقيل لكان التام مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد ههنا
فقال اي كونه اي الاسم على حالة يمتنع اضافته اي ذلك الاسم
معها اي مع بقاء تلك الحالة يكون باحد خمسة اشياء فانه يمتنع
اضافته على ما يبين ان شاء الله تعالى بنفسه بدل من احد اي
لا بشيء اخر وذلك اي التام بنفسه كائن في الضمير المبهم الغير المعين سواء
كان ضمير غائب بانه لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بانه لا يكون لمعين صرح
به في مغني اللبيب نحو يا لك نعمة ويا لك فضلا والغالب ما يكون الضمير
المبهم في موضع التفخيم والمبالغة في المدح او التعجب نحو ربه رجلا لقيت
في مقام التفخيم ونحو يا له رجلا في مقام التعجب ويا له مرثا ما بعده
ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير لا عن النسبة والا لصح نعم الرجل
وايضا التام بنفسه في اسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأي من جعل تمييزا لا حالا والتمام في
هذين لانهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين اما لفظا نحو
رطل زيتا او تقديرا نحو مثقال ذهبا وهكذا يتم بتر واحد عشر رجلا
وكم رجلا وكاين من رجل وكذا حراه لانها من حيث هي اسماء تستحق

التنوين ولما كان لتمييز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث
مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد ان يبين ههنا توضيحا
للمقصود فقال ومميز ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علم الثلثة
او في حكمه لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافه وكونه منونا
لان اللفظ في استعماله الاقل مثله في استعماله الاكثر وهو استعماله
مرادا به المعنى وما زاد عليها منتهيا الى عشرة حكمه اي حكم هذا
المقام لاسقاطها وارادتها الا انها في الحكم مدخول قيد ختام عشرة
في الحكم المذكور لا ينصب وسمع النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه
للتخفيف ومجموع ولو معنى ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال
وثلثة رهط الا في ثلثة الى تسعة ومميز مائة نحو ثلثمائة منتهيا
الى تسعمائة فان التمييز الذي هو مائة ليس بجمع لا لفظا وهو ظاهر
ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع وكان القياس
مئين او مئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث
السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة جمع المذكر
السالم بعده اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزها
كان يقال ثلثمائات رجلا فلا اري التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
نعود مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين واخواته
وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه اخصر فانه

في الامتحان



في الامتحان ومميز احد عشر واحدى عشرة وما زاد الى تسعة وتسعين
وتسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة
عشر فلان التمييز انما جيء به لبيان المبهم فكان كالجزء [illegible]
فلو اضيف اليه كان جعل ثلثة اسماء اسما واحدا بخلاف
خمسة عشرك واحد عشرهم ومما لم يكن المضاف اليه تمييزا واما
في عشرين الى تسع وتسعين فلان نونها ليس نون الجمع فلا تحذف
عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء
النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما لم يضف
مثل احد عشر لم يضف مثل احد وعشرون لشبهه به وحمل عليه
عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت
عشري رمضان اي عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز
التبس ومع هذا جاء على قلة عشرو درهم واربعو ثوب ومفرد
دائما لثقل التركيب في المركب وخفة المفرد وحمل ما ليس فيه
التركيب عليه ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما اي المائة والالف
وجمعه اي الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن ما
قال الرضي وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلثة
الى تسعة واما اذا لم يكن تمييزا فيقال مئات رجال لا ينصب الاضافة
اليه هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها كما ثلث فيحصل
الثقل والمفرد اخف ومجرور بالاضافة وجاء مائة رجال

وميتين عاما فالواقع فوقها فلثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة
رجل ومائتا رجل والف درهم والفا درهم والالاف درهم
وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين
اي القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم التام بنون التثنية
واحترز بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الا
الاضافة اي اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية
لحصول المقصود مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وما
ومثقال ذهب ولا تجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين
المذكورين اعني في التام بنفسه فلانتفاء شرط الاضافة المعنوية
الذي هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون
شبه الجمع فلما مر من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في التام
بالاضافة فلامتناع اضافة المضاف الى الشيء اخر لفظا او
وان معنى فيجوز كما في حب رمانك لان الحب مضاف الى الرمانة
باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب باعتبار انه ملك له
يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب للرمانة وبنون شبه الجمع
فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لا عن اسم تام مثل الاخسرين
اعمالا وحسنون وجوها وهو اي شبه الجمع عشرون وما زاد منتهيا
الى تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة اي لمضاف الاسم
المبهم كاملة نحو مملوه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه

المبهم ملا مر

لضعفه

لضعفه لكونه جامدا ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه
بيانا له والبيان لا يتقدم على المبين والتاسع من التسعة بمعنى الفعل
والكلمة التي المفهوم منه كونه بمعنى مفهوم ما من الفعل والامر ليس كذلك
اراد انه يبين المراد بقوله والمراد منه كل لفظ مشتق او غير مشتق
وهو الاغلب الاكثر يفهم منه معنى فعل مطابقة كما في اسماء الافعال
او تضمنا وهو الحدث كما في نحو فاسم معنى الفعل دال معنى الفعل
فاطلق المدلول على الدال تجوزا اي من معنى الفعل اسماء الافعال اي اسماء
دالة على الفاظ هي الافعال على ما عليه البعض وليس بشيء لانه اذا
قيل مثل رويد لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال
معدول من انزل بمعناه اسماء معاني الافعال حيث لا يفهم من
رويد الا معنى امهل فحذف المضاف اي اسماء ثم صار حقيقة عرفية
وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي
وهو لو وافق الظاهر المرجع ولفهم للمبتدئين ولارادة التنبيه على كثرة
الافراد في ابتداء الكلام والاول اوفق لمقام التعريف والضمير في
سماه حينئذ راجع اي الاسم او اسماء فتذكير الضمير فانه الظاهر ما
بمعنى الامر قدم مع انه فرع فرع الماضي لكثرته او الماضي لم يقع ما وضع
بمعنى الامر او الماضي لانه المتبادر من الوضع اصل الوضع ودلالتها على
هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع ولهذا خرجت من تعريف
الفعل فلو قال ما صار كانه انسب فالانسب جعل كانه بمعنى

كأف بمعنى التضجر وأوه بمعنى اتوجع ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ
علم ذلك مستاه على حذف المضاف او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم
معموله اي اسم الفعل ولو ظرفا عليه لضعفه في العمل وفي اكثر النسخ معمولها
عليه بتانيث الاول وتذكير الثاني والمناسب تذكيرهما او تانيثهما
الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء فيها زيدا اي خذه ورويد زيدا
اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الاحضار ومنه قوله تعالى هلم شهداءكم
ويجيء لازما بمعنى اقبل وتصريفه بانه تقول هلم هلما الخ غير فصيح
وهو لغة بني تميم وعليه ما في الحديث هلموا الى حوائجكم اي اقبلوا
مركب من هاء التنبيه ولم عند البصرية ومن هل وام عند الكوفية و
هات شيئا اي اعط ويصرف بحسب حال المامور من الافراد وغيره
كما في قوله تعالى قل هاتوا برهانكم وحيهل الثريد اي ائته واصله
حيهلا ويجيء هذا بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد او بالباء
للتعدية نحو حيهلا بعمرو اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهلا على زيد ويجيء حي مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت
وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ويستعمل
بالباء بمعنى تمسك ودونك عمروا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه
ويجيء الوزن من الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسا عند سيبويه
ومنعه المبرد بانه لم يسمع تراك وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاضل

نزال

العصام



العصام بان القياسية لا تتوقف على السماع في كل فرد اذ يلزم السماع
في اشتقاق اعلم من يعلم وغير ذلك نحو قط بمعنى انته وبله بمعنى رويد
وآمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر و
وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وقرقار بمعنى صوت وعرعار
بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة وهما من الرباعي ولم يجيء منه الا
هذان وغير ذلك مما لا يحصى والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات
الامر اي بعد وبناؤها على الحركات الثلث ويقلب هاؤها الا
الاولى همزة فصارت ايهات وقد ينون في تلك الستة فصارت
اثني عشر وقد تحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اربعة عشر
وشتان زيد وعمرو اي افترقا وقد يزاد ما بينه وبين مرفوعه
نحو شتان ما زيد وعمرو وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو و
شتان بمعنى بعد وما موصوفة او موصولة اي بعد مسافة بين
زيد وعمرو وسرعان زيد ووشكان عمرو وشتيان اي قرب وفتح عصام
العين الاول سرع والثاني بقرب وغير ذلك مثل بطان بضم الباء
وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة ومدتها والنون مفتوحة
ايضا بمعنى بطؤ وغير ذلك وقد تضمن اسماء الافعال في المطولات
ولم يبلغ ما ذكر منها حين مست الحاجة فيها اعلم انه لا يخلو اسم
فعل عن التوكيد والمبالغة في معنى فعل استعمل فيه فرويد زيدا بمعنى
امهله مبالغة في الامهال التفرقة وهيهات ذلك بمعنى ما

ما بعده اذ ما هو بمعنى الماضي لا يخلو من تحصيل التعجب ومنه جاء التأكيد
فالأولى التفسير به ومنها اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره
في بحث حرف الجر وهو اى الظرف المستقر لا يعمل في المفعول به بالاتفاق
لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال
العامة وشيء ومنها لا يعمل في المفعول به ولا في الفاعل الظاهر الا
بشرط الاعتماد على ما ذكر في باب عمل اسم الفاعل والمفعول من الاشياء
الخمسة او الموصول ليحصل القوة بالاعتماد على ما مر اعلم ان اختلف
في المرفوع بعد الظرف على الارجح كونه فاعلا او مبتدأ والظرف
خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كانه
فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه
اخذ كثيرون وعليه بيانه المص واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
وبتأكيد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل
لا يشترطه عمله الاعتماد نحو زيد في الدار ابوه وجاءني رجل في يده
كتاب وجاءني زيد كتفه سيف وافي الدار احد وما في الدار
احد وجاءني الذي في الدار ابوه فنحو في الدار زيد يتعين كونه
خبرا مقدما الا عند الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون الامرين
لانهم لم يشترطوا الاعتماد لا في الظرف ولا في المشتق من الفعل
فزيد في قائم زيد مبتدأ او فاعل ويجوز في هذه المواضع كون الا

الظرف

كونه الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في اقائم زيد واذا
لم يرفع الظرف الاسم الظاهر بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم
لم يرفع الظرف ففاعله ضمير مستتر فيه اى الظرف منتقل من متعلقه بفتح
اللام المحذوف ويعمل في غيرهما اى المفعول به والفاعل الظاهر كالحال
والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت في الدار دارسا
يوم الجمعة على معنى ثبت في الدار دارسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتدأ
ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو
مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ فهذا اى لانه
الاسد بمعنى مجترئ عمل عمله هذا على رأى من جعله مستعارا واما
على رأى من جعله تشبيها فلا يكون اصلا لكونه عاملا ومنه كل اسم يفهم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اى المعبود
لمن فيها اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم
الجمعة امام الامير جالسا وليت ولعل نحو ليت اولعل زيد يوم
الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى واترجى فان الراجح الظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال
والظرف بل العامل هو الخبر ولعل المص اعتبر امكان تقييدهما و
كأن داخل في حرف التشبيه وانّ وانه ولكن وانه كانت يفهم
منها معنى الفعل لكنه لم يسمع عملها وحرف النداء نحو يا ربنا منعما

نحو مررت برجل
برجل هاشمي اخوه اى منسوب الى بني الهاشم ويشترط في عمله اى المنسوب ما يشترط
فيه اى في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمسة ومنه الاسم المستعار نحو اسد في
قولك مررت

اشبه الصفة وحرف النداء من معنى الفعل

نحو يا ربنا منعا لانفهام معنى النداء منها لانها من حروف المعاني وليس
هذا مبنيا على كونها عاملا في المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده
من معنى الفعل وجعل العامل في المنادى الفعل المقدر على ما سيجيء وحرف
التشبيه وهو كان نحو كان زيدا اسد صالا للحال والكاف ولفظا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا او تقديرا نحو ابو يوسف ابو حنيفة مجتهدا او في الاجتهاد
وحرف التنبيه مثل ما ذكر من مثال اسم الاشارة وها انا ابوك منعما
وحرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وغيرها كالنسبة
الحكمية وما شانك راكبا وما لزيد وعمرو نائمين اي ما يصفان واين
وانت من زيد اي بعدت منه فهذه المذكورات من الاسم فيه معنى
الصفة لا هنا تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كا
كالحال والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيدا لما فرغ من
العامل اللفظي شرع في المعنوي فقال والعامل المعنوي هو اي عامل
لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان
من النوع وزاد الاخفش نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتاكيد وعطف
البيان وذلك العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلثة
اذا كانت تابعة للمنادى المبني ترفع على اللفظ وتنصب على محله ولو كان
العامل عامل المتبوع لما جاز كما قال سيبويه لما اختلف الحال واجيب بان الرفع
لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع بحيثية من قبل العارض فهو اختلاف
واجاب المحقق بجعل الرفع بمنزلة الجر الجواري في مثل جحر

ضب



ضب خرب فالاولى مذهب سيبويه فانه المنسوب الى
المتبوع منسوب اليه مع تابعه في قصد المتكلم فان المجيء في جاءني
زيد الظريف منسوب الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في نحو جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه على ما كان التابع
والمتبوع شيئا واحدا في المعنى واستحسن القائل وعليه فانه
الاولى استحسانه لكونه تطبيقا للفظ بالمعنى النوع الاول العامل
المعنوي رافع المبتدا والخبر اي عامل الرفع فيهما الاخذ
الاسناد المقتضي للمسند اليه والمسند في تعريفه والمسند
اليه الذي هو المبتدا مشابه للفاعل في كونه مسندا اليه
والخبر المسند في كونه جزءا ثانيا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور
واليه ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدا نقله الا
ندلسي عن سيبويه وقال الكسائي والفراء كل يرفع الاخر
وعد الرضي هذا قويا في بحث العامل وهو اي النوع الاول
الذي هو العامل في المبتدا والخبر التجرد اي تجريد الشيء اي
خلوه كما هو المتبادر في العرف عن العوامل اللفظية المتبادر
من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو
علمت لزيد منطلق وبحسبك درهم والمراد عدم العامل
اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان اوضح فهذا الذي ذكرنا
مبني على تجريده التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود

فلا يرد مبتدا وخبر ركب ابتداء ولانا نسلم انهما عامل لفظي ويمكن ان
ينزل القوة القريبة والامكان منزلة الفعل والوجود كما
في ضيق فم الركية اي احفره ضيق الفم او يكون المعنى انه وجدت
العوامل وفي اكثر النسخ التجرد وهو الانسب والاوفق
لما في عامل المضارع اي التعري والخلو لاجل الاسناد اي اسناد
شيء الى شيء والشيء الاول المخبر والشيء الثاني المبتدا اخرج
تجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم والنوع
الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوعه
صلاحا بنفسه اي لا بناصب وجازم موقع الاسم اي موقعا يليق
به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال نحو جاءني
رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك
الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد
المضارع عن النواصب والجوازم بان لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا
دخل عليه احدهما كان معمولا له ولا يوجد الوقوع المذكور وانما
عمل فيه الرفع لانه اذ يكون كالاسم فاعطي اسبق اعرابه وهو
الرفع وهذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين الرافع التجرد
عن النواصب والجوازم واورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع
لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين
وسوف وقد وخبر كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير

بانه



بانه يقال الذي ضارب هو وضارب الزيدان ويكفيه وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم واخويه انه مع السين وسوف
وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وعدل لعارض وقد سبق مجموع ما ذكرنا من العوامل ستون
فذلكة ما ذكر من تفصيل العوامل الباب الثاني من الابواب الثلاثة
في المعمول وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما
توقف معرفة المعمول على بيان ما يكون معمولا وهي الالفاظ اراد
انه يبينها اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول اولا
اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المعمول انه
الفاظ وانما قال الالفاظ يعم الاقسام الثلثة للكلمة والجملة
لانه للكلام الواقع في التركيب وعدمه الموضوعة اي التي لها
تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او اللفظ كما في الالفاظ
التي اريد بها الفاظها نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد اذا
لم تقع في التركيب مع الغير كالالفاظ المعدودة من الفعل مثل
يضرب يقتل يفتح يعلم يمنع يحسب او من الاسم نحو زيد
غلام مهما ما من اي اين انى او من الحرف نحو هل بل قد لم لكن
معمولة لان المعمول لا بد له من عامل والمفروض عدمه كونها لا
تكون عاملة او خبر مبتدأ محذوف اي هو اي عدم كونها معمولة

منع عدم كونها عاملة لعدم معمولها وانه وقعت نحو اي في التركيب
فيهما او ويقع على ثلثة اقسام القسم الاول ما اي لفظ تركب
لايكون معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة اي لا يكون له اعرابا لا
لفظا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وهو المعاني المختلفة
والمشابهة كما في قسمي القسم الثاني وعدم قيامه مقام ما يوجد
سوى ذلك في نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون معمولا
اثنان اي نوعان النوع الاول الحرف مطلقا عاملا او غير عامل
باتفاق الفريقين والنوع الثاني الامر بغير اللام متى اطلق
لفظ الامر في هذا الفن يراد به هذا الامر وقوله بغير اللام قيد
تحقيقي لئلا يتوهم من هو قريب العهد من علم الصرف انه عام
للقسمين لانه عام لهما في ذلك العلم عند البصريين انما حكم
بانه غير معمول فانه اي ~~بالتخفيف واصله ان الفعل تسمع المعيدي~~
الامر لما حذف عنه حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد
حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لانه اصل اضرب لتضرب
باتفاق الفريقين التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم
مشابهة تامة على ما سبق فاعرب معطوف على صار وعمل فيه اي
في المضارع خرج اي الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهي
حرف وجود لوجود ضمنه عند سيبويه وظرف جوابه عند غيره فعاد
الى الاصل وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة

ولاثمرة



ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني
موقوف وسكون اخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول
الكوفيين انه مجزوم والسكون والسقوط جزم واعراب وا
والقسم الاول الثاني ما يكون معمولا دائما اي لا ينفك عن المعمولية
معربا او مبنيا لوجود موجبه وهو اثنان ايضا اي كما كان القسم
الاول اثنين الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم حتى
ابتدائية سببية ومدخولها مسبب من الحكم السابق على
اسماء الافعال بان لها محلا من الاعراب قال الدماميني في شرح
المغني عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل
من محال الاعراب فاختلفوا في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل
على الابتداء اي على انها مبتداء ولا خبر له بل فاعلها ساد مسد
مسد الخبر كما في اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي ليس
بشيء لانه قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتداء بخلاف
اسم الفعل فانه معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فانه تسمع
في تسمع بالمعيدي وان كان فعلا لفظا الا انه مبتداء فاسم
الفعل اذن كذا في ذلك او حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية
اي على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض اخر
ورده الرضي ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدمة
قبلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وانه قال بعضهم

وهم المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن حاجب م
وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي وقيل انه مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفصل اذ رتبة عارضي للازم
ورتبه اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو صيغة مرفوع بين المبتدأ
معرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما
النواسخ نحو كان زيد هو القائم ونحو ظننت هو الكريم او انه هو
الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو او لا نحو
زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ~~او لا نحو زيد~~ ويكون مطابقا
للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم
والخطاب والغيبة والغرض من اتيان الفصل بين كون الخبر خبرا
ونعتا نحو التبيع وجيئ به فيما لا التباس فيه باختلاف الاعراب
كما اذا دخل بعض النواسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر افعل
من طردا للباب وسماه البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون
عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا سقطه
عنها كالعماد للبيت يحفظ عن السقوط بالحرفية كدلالته على
معنى غير مستقل وهو رفع الالتباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية
استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون يجعلونه تاكيدا
ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لانه المضمر لا يؤكد به
المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض

البعض



البعض الذي ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله
لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد
باللام الجارة وجعل صفة للمصدر ليتبين فاعله اي خلافا
ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر يجب حذف فعله ويكون
نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنسوب عنه وهو الفعل
لانا نقول نحو سنة الله اي سن الله سنة حذف فيه الفعل و
جوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا
يضاف والنائب لا يكون في حكم المنسوب عنه من كل وجه وجملة
يقول ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب استيناف
قال المحقق لا نظير له في الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى
الفعل فلا يرد اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة
اللام حرفا وما سبق اشتباه على المغايرة بتغيير الاسلوب
فقال واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى الاسم اراد
بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق الواحد
والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة
واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلهما
بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة فقال بعضهم
وهو المازني والاخفش انها حرف للتعريف لا اسم
موصول كغيرها اي كلام غير الاسم اللام الداخلة عليها

كالترجيح والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو
كانت موصولة لكان الاعراب حقها ويجري عليها ويجيء الجواب
في بيان دليل الجمهور وقال الكتة هم خلافهم للجمهور وهي اسم موصول
بمعنى الذي في المفرد المذكر او التي في المؤنث وبمعنى تثنية
المذكر والمؤنث والجمع كذلك فح يثنى مدخوله ويجمع ويذكر
ويؤنث ويجوز اعتبار صورتها حيث يكون معناها تثنية
او جمعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا للفظها فتكون
متى يكون موصولا دائما فيكون لها اعراب في كل موضع مع
ان الاعراب في مدخولها ظاهرا لا فيها فحينئذ وجهه بقوله
اعطي اعرابها لما بعدها اي اللام اللام في ذاته في
المفعول على ما اختاره في مغني اللبيب وقال الرضي كل موضع
يتوهم فيه كون حرف الجر في غير معناه المشهور او زائدة
فالواجب فيه التضمين ففي كلام المص يضمن معنى العروض فا
فاصل الكلام اعطي اعرابها ما بعدها عارضا لحذف
ما بعدها فالظاهر مجرور ذكره مثله الفاضل العصام في حاشية
الفوائد الضيائية لما انتقل اي ما بعدها ما مصدرية اي
لانتقال من الفعلية اي من كونه فعلا الى الاسمية اي كونه اسما
صورة لكن اعتبر دخولها على الفعل صار كالاجنبي غير حيث انتقل اعرابه
الى مدخوله فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا او





زيدا واصل جاءني المضروب غلامه جاءني الذي ضرب غلامه واصل
الضاربان زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا
فقس فالجزء الاول اي الذي معمول لوجود المقتضي وعدم الما
نع والجزء الثاني غير معمول لعدم المقتضي الذي هو المانع فلا يرد
الذي يضرب لانه ليس بمعمول لهذا المعنى فمعنى عبارة هذا الكلام
اي الذي ضرب بانه غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل
الضارب صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى ونفس الامر اسما موصولا والثاني
اي ضرب في صورة الاسم وان كان المعنى معنى الفعل فوجب ان يراعى
الصورتان فانعكس الحكم بانه انتقل الاعراب من الاول الى الثاني
وصار لفظيا كما في المثال المذكور او تقديريا كما في مثل الغازي
لانتفاء المانع الذي هو البناء ترجيحا اي انعكاس ترجيح او مفعول
له لعكس المدلول عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون له
لجانب اللفظ اي لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية
واللام زائدة لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب
هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم اي اثر لفظي اي منسوب
الى اللفظ المحض لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ
فالاعراب في الحقيقة للام وظهر في مدخوله والذي حمل الجمهور
على هذا التطويل عملهما في المفعول به بمعنى الماضي باللام دون

دون الاستفهام في النفي كما عرفت مع انه طلبهما للفعل اقوى
من الموصول والثاني من الاثنين الفعل المضارع وانه كان
مبني باتصال نون جمع المؤنث ونوني التأكيد لانه اذا وقع
في التركيب لابد له من عامل رافع او ناصب او جازم لوجود
المقتضي وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او
منصوبا او مجزوما والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان
لفظا كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظ انه لا يكون معمولا لعدم
وجود المقتضي فيه في ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم
الثاني وهو ما يكون معمولا اي اسما او فعلا مضارعا فيكون
معمولا لقيامه مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضي فحكم من شيء يقوم
مقام شيء فيأخذ حكمه وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي
كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اي الماضي اذا وقع
بعد ان المصدرية الناصبة يحكم على محله اي الماضي بالنصب واذا
واذا وقع اي الماضي بعد العامل الجازم حرفا او اسما حال كونه شرطا
او جزاء بلا فاء اذ معه يحكم على محل الجملة بالجزم لا الماضي كما سيجيء
ان شاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام المضارع اذ الناصب
والجازم عاملان فيه اصالة وفي الماضي نيابة عنه ولظهور ذلك الاعراب
الذي هو النصب او الجزم في المضارع المعطوف على ذلك الماضي
وظهوره فيه يدل على وجوده في المعطوف عليه لانه بتبعية له





والله والتأثير للجازم في معناه حيث يقلبه الى الاستقبال فاثر
في لفظه الجزم ذكره في مغني اللبيب نحو الجملة ان ضربت
انت منصوب محلا لكونه مبنيا وتقتل معطوف منصوب
لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصب
ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت مجزوم محلا وتقتل
مجزوم لفظا ضربتك واقتل في الجارية قوله في غير هذين
الموضعين متعلق بما يكون قدم عليه او التقدير الماضي
في غير هذين الموضعين لا يكون معمولا لعدم قيامه مقام
ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير والثاني
من الاثنين الجملة فانها من حيث هي هي لا يكون لها اعراب — محل من الاعراب في
لعدم موجبه فيها فاذا وقعت موقع الاسم والمضارع
تكون معمولا لنيابتها عنه لا لوجود المقتضي ولما كان معرفة
احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين
كل قسم مثالا وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجملة
بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين و
لا يعلم انه تنبيه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة
اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود لذاته او غير مقصود
وهي عند المص اعم من الكلام لانه اسناد مقصود لذاته
فلا يكون له اعراب في موضع فنحو زيد قائم قام زيد جملة ليس

كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم وان ابوه قائم منه فجملة
ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا
لاعلم ومتعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب
وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يعتبر الاسناد في
في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم
اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بانه
الجملة انه استحقت بدخول اداة الشرط عليها انه تعد قسما
مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد
اما زوج او فرد واداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل
الشرطية في الفعلية او ظرفية وانه استحقت انه يكون قسما
برأسه كما اعتبره المص في الامتحان بسبب انتقال العمل والا
عراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد والآن انه لما عمل الفعل بكونه
لفظا او معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط فبقي قسمان احدهما فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل
لكون الجزء الاول الفعل وهي اي الجملة الفعلية على ما اختاره صاحب
اللباب والمص في هذه الرسالة الجملة المركبة التي ركبت
من الفعل حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل
ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة
من اي من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط

او جواب الشرط المحذوف

الواو حالية



او لم تدخل نحو وان احد من المشركين استجارك او معنى اي
معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا لما يفهم
معنى فعل مطلقا كما كان كذلك فيما سبق بقرينة المقسم
وهو الجملة ومن فاعله اي مرفوعه فاعلا او نائبه او اسم
باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمرا وضرب عمرو وكان الله
عليما مثال للفعلية بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك
مثال لها بها وهيهات زيد وتراك ذنبا مثال لها والفعل
معنى اسم فعل وان قائم الزيدان وما قائم الزيدان مثال
لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول
فعل فعنده الجملة اسمية عنده ومثل ليثه ببينته ان قائم
مبتدا والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه قولان
آخران احدهما كونه قائم خبر المبتدأ محذوف اصله اقائمان
الزيدان في الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر
موضع الضمير رفعا للالتباس والثاني كونه قائم خبرا والزيدان
مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر
وهو على هذين جملة اسمية وان في الدار زيد مثال لها والفعل
معنى ظرف مستقر وثانيها اسمية وهي الجملة المركبة من
المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم
وقائم زيد وان زيدا قائم وان الليث ابا بهم وما هذا بشرا

هما المستتر تحت قائمان فلما اقيم الظاهر مقام المستتر صار الفاعل ظاهرا وزال التثنية عن الصفة فصارت مفردة فصار اقائم الزيدان

ومنهم من فسّرها بما كان جزؤه الاول اسمًا مسندًا اليه
او مسندًا تقدم حرف اولا فالمراد الزيادة اسمية كما مرّ
لما بقي القسمين من الجملة اراد ان يبيّن المواضع التي يكون
لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لا بدّ له من اعراب فقال
فان اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار لبعد المرجع ولئلا
يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها لفظها او حفظ به معناها
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة او نحو ضرب زيد
جملة فعلية فلا بدّ له اي للفظها من اعراب محلّي كما ذهب
اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المحقق لانه في آخره
اعراب محلي لكونه تتعلق بلا بدّ اي انتفى البدّ لكونه في حكم الاسم المفرد الغير
الجملة موكدا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى ابتدائيته يجوز
وقوعها اي تلك الجملة في كل ما اي موضع وقع الاسم المفرد فيه اي في ذلك
الموضع فتقع اي الجملة التي اريد بها لفظها مبتدأ او فاعلا ونائبه وغير ذلك من
معمولات العامل نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة فعلية
اسمية واي قوي زيد قائم لقام الفاعل وكانه ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية
وقلت ان زيد قائم جملة اسمية ومنه اي مما اريد به لفظه مقول القول اي جملة محكية
بالقول اي بفعلت مفعولا واتى فيه مما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ
الجملة الا انه لا بدّ فيه من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم فانه لم تلاحظ فيه الا كما
لا يخفى نحو قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا الحكم كذا اي الحكم ما اريد به لفظه او المعنى ومثل ذا اي

ومثل ذا اي مثل المذكور من الجملة الجملة ان اريد بها معنى مصدري
اي منسوب الى المصدر بان تؤول بالمصدر يعني انه لا بد لها من
اعراب في كل موضع اتى بواسطة ان اي بواسطة حتى ان بفتح وتشديد
او ان او ما المصدرية حتى خفيفة لان وما والمخففة من المشددة في قوله تعالى
بمعنى انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صيامكم
والطلب العلم ما دمت حيًّا اي مدة دوام حياتك واعلم انه لا اله
الا الله او اريد بها معنى مصدري بغيرها اي بلا واسطة نحو الجملة
التي اضيف اليها اسماء الزمان اختلفوا فيها هل هي جملة من حيث
هي هي … او معنى مصدري مفهوم منها اشار … الى الثاني
ههنا والى الاول في بحث المبني فالمختار والنزاع في الحقيقة
فيتوقف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث
المعنى الى مصدرها كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع
صدق الصادقين ونحو جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيه سواء لانه في الاصل مصدر وهذا خبر ان وما بعده
فاعله او خبر مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر ان اي ان الذين
كفروا مستوٍ او مستوٍ انذارك عليهم في عدم النفع انذارك وعدم
انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء

كالمشددة خبر

وتاكيده فانهما جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء، ونحو
تسمع بالمعيدي خطاب لنفسه خير من ان تراه تسمع مرفوع مبتدأ، جرد عن النسبة
التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى الفاعل والمعيدي
منسوب الى معيد تصغير معد بالترخيم واصله ان المنذر سمع المعيدي و
والجيد ما يبلغه من فصاحته وبلاغته فاراد زيادته فلما رآه استحقره
وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي الرجال ليسوا بجزر
انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيانه وان قاتل قاتل
بجنانه فاعجب المنذر كلامه اي حسن عنده وهذا الاخير شاذ مقصود
على السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع لعدم عامله لفظا وفي هذا
شذوذ اذ اعتبار المؤول بلا ان وتقديره بلا شرط وفي غير هذين
الموضعين اللذين احدهما ما اريد به لفظه والاخر ما اريد به معنى مصدري
لا يكون له حكم الاسم المفرد لكونه في معناه ولا يكون لها اي للثاني الذي هو
الجملة اعراب في وقت او بسبب الا وقت ان تقع خبر المبتدأ او
بان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبر الباب ان اي الحروف المشبهة بالفعل نحو
ان زيدا قائم ابوه وكذا خبر لا لنفي الجنس نحو لا غلام رجل اخوه عبيد و
خبر الا في المستثنى المنقطع نحو المعيد يتبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب منها
فتكون الجملة الواقعة خبر الواحد منها مرفوعة المحل او تقع خبر الباب
كان اي الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه عالم او خبر لباب كاد اي الافعال
المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيدا ابوه

قائم



علم زيدا عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم
زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل
للمعلق نحو علمت اقائم زيد قائم مبتدأ، وزيد فاعله سد مسد الخبر
فيكون جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدأ فيكون جملة اسمية او تقع حالا
نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في احد هذه المواضع منصوبة
المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع خبر ما او لا المجازيتين
نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلامه حاضر او تقع الجملة جوابا كائنا لشرط اداة
جازم كان ذلك الجواب مقرونا بالفاء الشرط الجملة الاولى من الشرطية والجواب
الجملة الثانية قيد بالجازم لان غيره من اداة الشرط لا يعمل وبقوله بعد الفاء
لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون اعراب في يجيء ان شاء الله تعالى او بعد اذا المفاجاة
النائبة عن الفاء في الجملة الاسمية في الربط به لدلالته على حدوث امر بعد امر نحو
معنى التعقيب نحو ان تكرمني فانت مكرم او فاكرمك وقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعد حرفي
مجزومة المحل او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه عالم او حكمية مثل
ولقد امر على اللئيم يسبني او معطوفة على اسم مفرد ليس بجملة نحو زيد ضارب
ويقتل والزيدان ضاربان ويقتلان او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب
من الجملة السابقة نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم
وابنه ظالم او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل الاعراب نحو
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فانه جملة هل

هذا الابتداء بدل من النحو على وجه وتفسير على وجه
وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
فان لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم على وجه وبيان على وجه
او تأكيد للثانية اى الجملة ولا تقع تأكيد المفرد لانه اللفظي بتكرير
اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو
زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها كالجملة على
رأى وهو رأى اهل البلاغة نحو لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك
وقالوا عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر
كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب المتبوع من رفع ونصب
وجر وجزم فظهر من هذه الجملة اى مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها
لفظها الى هنا لما كان في التفصيل نوع اطالة وعسر ضبط اجمله تيسيرا
للضبط وتسهيلا للحفظ ان الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد وفي حكمه
فيكون له اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء العامل كالمفرد وذلك القسم
ايضا اى كمطلق الجملة قسمان الاول ما اى قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به
معنى مصدري بواسطة او بدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لشبه
توهم من اول الامر انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون في تأويل
المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا يكون معمولا في موضع لعدم الموجب واستقلالها
بالافادة التامة في مواضع خبر اى خبر كان ومفعول اى مفعول كان كما سبق
في المتعلق منه وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة

لها

او جملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولا
وما يكون اعلم ان المعمول وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا او محلا
على نوعين احدهما معمول بالاصالة اى معمول ملتبس بالاصالة في كونه
معمولا لذاته لا لتبعية لمعمول وثانيهما معمول بالتبعية اى بكونه
تابعا لمعمول النوع الاول وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام لانه
المعمولية بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم
فالمعمول مرفوع ومنصوب مشتركان بين الاسم والفعل ومجرور مختص
بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة ولما شوق الاجمال التفصيل
قال اما المعمول المرفوع فتسعة ثمانية منها الاسم حقيقة او حكما
او حكما وواحد فعل الاول من التسعة الفاعل قدمه لانه اصل
المرفوعات لكون عامله فعلا اصالة وهو قوي لفظي ونائب
الفاعل نائب عنه والمبتدأ عامله معنوي وقوة العامل تقتضي
قوة المعمول والنائبية تقتضي اصالة المنوب عنه وهو اى
ما اى مرفوع اسند اليه اى نسب اليه بقرينة او ما بمعناه
والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها و
نسبة بعض بالمعنى الفعل لا يصح السكوت عليها وحيث يراد
بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات في
التعريف فلا ينتقض منع الفعل الاصطلاحي خرج به اسم [illegible]
المبتدأ الثاني الذي لا يحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل

بتقديم نائب الفاعل

الناقص المعلوم خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام لانه
المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه انه يكون تاما فكان معلوم كضرب
نعم ذكر المجهول في تعريف النائب يغني عنه لكن الحذف اكثر عن المتقدم
ولا ضرر فيه او ما اى شيء يلابس بمعناه اى معنى الفعل التام المعلوم
مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم
الفاعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح من التابع من العامل
فى باب التسمية بل هو اعم منه نحو ضرب زيد مثال الفاعل المسند اليه الفعل واقائم
الزيدان مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لما عرفت انه جملة
فعلية وما نسبة غير تامة نحو زيد قائم او قائم ابوه وهيهات زيد مثال
لما اسند اليه بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما والثاني من النسبة نائب
الفاعل لم يقل مفعول ما لم يسم فاعله كما قال غيره لانه احصر وهو ظاهر واظهر
لانه فيه دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه لا يصدق على درهما في اعطى زيد درهما
بخلاف ما قالوا فقدمه لئلا يلزم الفصل بين النائب والمنوب عنه ولاهالته بالمعنى
الذي ذكره وهو اى النائب ما اى مرفوع اسند اى نسب اليه الفعل خرج به
المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه
من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبني للمفعول في المصدر
المجهول نحو ضرب زيد والمضروب الزيدان وزيد مضروب او مضروب غلامه او ما
شيء غلامه والشيء من ذات النخيين والجبني فضرب زيد اى مضروبيته
ولا يكونه اى الفاعل ونائبه شيء الا اسمين ضربهما في الامثلة التي تقدم

نائب الفاعل

اوما



او ما في تأويله اى الاسم الدال عليه اسمين من الجمل التي اريد
بها لفظها او معنى مصدري لكونهما مسندا اليهما كما تقدم وتحت
نحو وقت انه النائب قد يكون جارا ومجرورا كما قد سبق انه
المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه
نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا في الاستثناء المنقطع
اعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما فلما كان مستثنى مفرغا
لكن المشهور في السنة المعربين انها هنا بمعنى الا بمعنى لكن
ولا بد من كونها بمعنى الا كونها عاملة عملها لانه لم يكن من شيء يكون
بمعنى شيء ولا يأخذ حكمه ولو سلم بتقدير خبر فيكون المعنى
الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا فالنائب فاعطى اعراب
مدخولها اياها لكونها اسما واضيف اليه فاحتيج الى علامة
يصح المعنى به وذلك والله تعالى اعلم الحصر المفهوم من الكلام
مع منع ويصح حصرها على الاسمية حال كونها غير ثبوت كونه النائب
جارا ومجرورا نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اى النائب الذي هو
جار ومجرور لانه العامل اذا اسند الى غير ضمير المتصل يجب افراده
على ما يجيء وتذكيره اى العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا
اذ ثبت نحو مر بهند ولا يجوز مرت بهند هذا ثم انه قولهم بوجوب
تذكيره ما اسند الى الجار والمجرور وتعليلهم كتب به حكام والامر
وعلام بالالف بعيد ورد ما الاستفهامية مع هذه الحروف

كالشيء الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كالتاء في الوسط
يدل لأنه على انه الجار كالجزء الاول من المجرور فكأن المسند اليه هو الجار
والمجرور فصار كالمركب وانه اعتبر الاعراب في المجرور لصلاحيته
له وجها من حيث هما اليوصفانه بالتأنيث ولذا يجب تذكير العامل
اذا اسند اليهما نعم يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير من تتمة
العامل فكأنه الجار في الاعتبارين والا يلحق بالاسناد اليه اعتبار
الاتصال اللفظي ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء و
وقيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه لشدة الاتصال جعلتهما
كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء شعبة
شواهد فاذا اردت تفصيله فعليك به ولا حذف فيهما معا من عامل
لكون النسبة مأخوذة فيه وضعا الا من المصدر وقد مر بيانه
حذفهما معا منه ولكل منهما اي من الفاعل ونائبه قسمان مضمر هو ما
وضع لمن يحكي عن نفسه او يخاطب اليه او لشيء اليس واحدا منهما تقدم
ذكره لفظا او معنى كما في مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما كما
في ضمير الشأن والقصة والضمير المبهم او اعتبارا كما في مثل نعم
بيت لتعينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالمضمر الذي هو الفاعل
او نائب الفاعل في امثاله تفصيلية لاجوابية ايضا اي كالفاعل ونائبه
على قسمين مستتر اي منوي مع العامل واعتباري ليس بملفوظ حقيقة بل
حكما بانه حكم بملفوظية لاجراء احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية

والعطف



والعطف عليه وغيرهما وبارز منفصل بقرينة اللحاق وهو لفظ
حقيقة ولا يستعمل الا بما اتصل به فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان
الاول واجب الاستتار اي واجب استتاره ملتبس بحيث لا يجوز
ابرازه لعدم تحمله على ما يأتي بدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز
نصبه على انه يكون حالا من الضمير الملحوظ في الاستتار ولا يسند عامله
الا اليه اي لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا الا انه
جائز الاستتار والثاني جائز الاستتار يكون بحيث يسند عامله
تارة الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب الا هو و
وما راغب انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته والاول
اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده والمتكلم
مع غيره والمخاطب لا الغائب المفرد لا التثنية والجمع المذكر
لا المؤنث والمنفيات ستجيء كائنة من فعل الماضي مضارعا او امرا
او نهيا وما من الماضي فيجيء لانه لم يستعمل اسناده الى غيره ولا الا
بارز في الضمير اصل لانه ليس باعتبار محض كالمستتر والماضي اصل بالنسبة
الى ما عداه فاعطي الاصل للاصل والمستتر فرع لاعتباريته فالمناسب
اعطاؤه للفرع نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب لغيره وتضرب
للمخاطب المذكور وفي اسم فعل الامر لانه حكمه حكم مسماه ولذا يجوز
في اسم فعل الماضي نحو هيهات زيد نحو نزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف وفي افعل التفضيل في غير مسألة الكحل وفيها يعمل

تارة اليه

مسألة الكحل

في الفاعل الظاهر وفي غيرهما لا يعم فيه الا على ضعف كما مر قال في مغني
اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لانه تحقق انه قدر
فاعلا على انه يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو
ضعيف وانه قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه
الفاضل العصيد على ان نحن مبتدأ ومنكم صفة لمتكلم المحذوف وال
التقدير فخير منكم نحن فحذف فخفف وخرجه ابو علي ومن تبعه على انه
نحن تأكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل
من عمرو وفي مفرد اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من الا
سم المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل ونائبه والمراد بالفاعل المرفوع
الظاهر واذا وجد فلا يجب الاستتار وسيأتي نحو جاءني ضارب
او مضروب او اسد اي مجترئ ناطق هذا قرينة الاستعارة
او هاشمي اي منسوب الى بني هاشم او حسن ونحو في الدار زيد
اعاد نحو لئلا يتوهم انه داخل تحت الحكم لا معطوف عليه ثم انه كونه
هذا المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهرا لانه الاسم
الظاهر الذي بعد الظرف ان قدر مبتدأ كما هو مذهب الجمهور فالاستتار
ثابت فيجوز في الدار غلامه زيد لانه مرجع الضمير وانه كان متأخرا
لفظا الا انه متقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وانه
انه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لانه عندهم يجوز عمل

ولاكن لا نظير في الصفات

عندهم

الظرف



عمل الظرف وشبهه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد فيكون
ايضا مما يجوز فيه الاستتار لانه عمله في المرفوع بعده ليس بحتم
واياما كان فالمثال لا يخلو عن قلق نعم جعل المثال المذكور في المغني مما
لا اعتماد له لكن على تقدير انه يكون المرفوع بعده فاعلا لا مبتدأ
ويكون في تثنية اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين
وجمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار لانه كما يجوز
هم رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت مطلقا
ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم انه
يسند الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ما سيأتي
والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير
لا تتغير فتعين الاستتار لكونه النسبة معتبرة فيها نحو جاءني رجلان
باه او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون وجاءتني نساء
صالحات او مستورات ويكون في عدا وخلا حال كونهما فعلين اذ
حرفين لا يعملان الرفع وفي ما عدا وما خلا ما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يحتملان الحرفين الا في رواية ضعيفة عن الاخفش
وفي ليس ولا يكون حال كونهن في باب الاستثناء اي مستعملات
في الاستثناء اذا يكون قبلها متعدد فيجوز الاستثناء اما بعدها
عنه وانما وجب فيها لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع ويكون
فالاتي هي الاصل في هذا الباب نحو جاءني القوم عدا او خلا اي الجائي

نائب الفاعل

ويكون لتعلقها بالتثنية والجمع ويجوز تعلقه بالجمع
فيكون ليضرب فانه قد يكون مذكرا او مؤنثا وبجمعهم
عدم التقييد بالصحة لشرط من الاطلاق ح

ضاربانه

منهم زيد او البعض او الجي زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون
الجائي منهم زيدا او سيجي التحقيق ان شاء الله تعالى والثاني اي جائز
الاستتار يوجد في الغائب المفرد والغائبة المفردة من الفعل بقرينة المقابلة
لا التثنية والجمع وسيأتي تبيانه نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب
او لا يضرب وهند ضربت التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل
الظاهر او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة ويقال
ضرب زيد باسناده الى الاسم الظاهر وكذا البواقي نحو يضرب او ليضرب
او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لا تضرب هند فاذا كان
هكذا فهو مستتر فيه ضمير لعدم جواز تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل
اي فيما يشبه الفعل في العمل بعلمه كعلمه مما ذكر اي من الاشياء التي ذكرت
من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اي عمل شبه الفعل
في الفاعل الظاهر مما ذكر في بحثه غير التثنية والجمع المذكورين
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب
الاستتار فيهما علامة نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه واضارب
الزيدان وجائني رجل ضارب غلامه وجائني زيد راكب غلامه وكذا
البواقي مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه او هاشمي اخوه او حسن
عبده او في الدار فرسه فلا يستتر فيه ضمير كما مر واما الضمير البارز لا

لمستتر



لا المستتر فانه سبق المتصل لا المنفصل فانه لا يجيء على حدة
فلا ثاني في نحو تثنية الافعال ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا
غائبا او مخاطبا مذكرا او مؤنثا لا فعل التعجب فانه لا يتصرف لما ستعرفه
فانه لا يبادر وهو اي البارز المتصل فيها الالف نحو ضربا وضربتا
التاء علامة التأنيث كما في الواحدة وضربتما وزيدت الميم لئلا يلتبس
بالف الاشباع مثل كيف انت والتاء علامة الخطاب لطرد التثنية وقيل انه
الضمير هو التاء كما في الواحد والالف لدفع الالتباس بالمفرد ولم
لمثل ما ذكر وقيل هو تما والانسب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان
ويضربان وتضربان وليضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا و
في جمعها المذكر غائبا او مخاطبا وهو اي البارز فيه الواو نحو ضربوا و
وضربتم اذ اصله ضربتموا لانه يعود الواو عند اتصال الضمير
المنصوب والضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير
التاء وحدها وقيل الواو وحدها وقيل المجموع والاظهر ما في المتن لاطراد المجموع
وحذفت الواو لانها مع الميم علامة الاسم ولا يوجد في اخر الاسم
واو مضموم ما قبلها غير هو ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف
ويضربون وليضربوا و في جمعها اي الافعال المؤنث غائبا او مخاطبا
وهو اي الضمير البارز فيه النون نحو ضربن وضربتن وشدد النون لانه
اصله ضربتمن قياسا على التثنية فقلب الميم نونا فادغم ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا تضربن وفي المخاطب والغائب والغائبة

ونضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا ح

تقدم المفرد والتثنية والجمع ذكراً كان مذكراً كان او مؤنثاً والمتكلم
وحده كائنين في الماضي واحوالهما في غير الماضي سبقت وهو اي الضمير
فيهما التاء نحو ضربت مستتب بحركات التاء فتحها في المخاطب وكسرها
في المخاطبة وضمها في المتكلم وفي المتكلم مع غيره كائنا في الماضي ايضا وهو
اي البارز فيه نا نحو ضربنا وفي المخاطبة المفردة والتثنية والجمع مستتر في
غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا وفي الماضي ما ذكر وهو اي الضمير
البارز المتصل فيهما الياء وهذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة
التانيث والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واضربي ولا تضربي هذا
وللاستتار وجوبا وجوازا والابراز وتعيين محالها وتعيين البارز
مناسبات ذكرت في المطولات وان المظهر الذي هو الفاعل او نائبه
فظاهر غير محتاج الى بيانه بشرا او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه
احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه اي المظهر العامل
اي عامل كان يجب افراده الى العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر
كما اذا قلت جائني رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض لندوره ولا يجوز ان
يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب
الافراد فيهما اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده حينئذ
لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم
تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه
الفعل ومنه قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا الحسن من اسند الى الظاهر

بالفاعل



بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير
والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو
حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اي العامل انه وضع
الظاهر للغيب والمتكلم والمخاطب يجب اسناده الى الضمير بارز
او مستكن ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او
او الزيدون ونحو ضرب زيد وان كان المظهر المسند اليه مؤنثا
لا مذكرا فانه يجب تذكير عامله حقيقيا كان او لفظيا وسيجي حكمه
يائي مفردا وما هو كائن من الاولين لا من غيرهم كنافة
وغرفة وحكمه يائي مفردا او مثنى لا جمعها كالمسلمات والت
وسيائي حكمه متصلا بعامله الفعل او شبهه لا منفصلا عنه وسيذكر
انه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله ليدل على تانيث
الفاعل من اول الامر ولكونه ذلك المؤنث اصلا وحكى سيبويه
عنه بعض العرب انه قال قال فلانة استغنى بلفظ المؤنث
عن علامته ان كان العامل متصرفا بانه يجي الماضي والمضارع والامر
وغير ذلك من المشتقات وانه لم يكن متصرفا فلا يجب لا لحاق
بالحروف بعدم التصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته مثل نعم او نعمت
المرأة هند ليس او ليست هند عالمة وكاد او كادت المرأة
تخرج مثل ضربت هند والهندان هذا الاسناد الفعل وزيد
ضاربة جاريته هذا الاسناد شبه الفعل والحكم كذلك من وجوب

تأنيث العامل او وجب تأنيث العامل مثل ذلك الوجوب اذا
اسند العامل الى ضمير المؤنث اى الى ضمير راجع الى المؤنث حقيقيا
او غير حقيقي ايذانا بتأنيث المسند اليه اول وهلة ولمقارنة
الضمير لكن اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان
الا اذا كان المؤنث على المذكر فانه في حكم المذكر الا في منع الصرف
على ما يأتي وفي الجمع فانه يجمع كذا الخ هذا كون المؤنث من جمع المذكر
المكسر العاقل فانه وان كان مؤنثا بتأويله بالجماعة لا يجب تأنيث
عامله على ما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى
ضمير المؤنث الحقيقي من الادميين وما من غيرهم من الحيوان نحو
الناقة سارت او سائرة ونحو الشمس طلعت او طالعة
مثال الضمير غير الحقيقي وفي اسناد غيرهما اى المؤنث الحقيقي المذكور
وضمير المؤنث يجوز تأنيث عامله اى عامل الغير اعتبارا للتأنيث
وتذكيره اى العامل نظرا الى عدم عراقته في التأنيث او الى وجود
الفصل وضعف الاسناد ولما كان ظاهر قوله غيرهما شاملا للكل
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا فذلك الغير مؤنث لفظي نحو
طلعت او طلع الشمس وحقيقي من الادميين ليس بمفرد ولا تثنية
بل جمع نحو جاءت او جاء المؤمنات ومن الادميين مفردا او مثنى
لكن غير متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة او امرأتان
قيد بهذا اذا لم يكن المؤنث منقولا من علم المذكر واذا كان كذلك

يجب تأنيث عامله وان وقع فصل لدفع اللبس نحو جاءت اليوم زيد
اذا سمى به مؤنث وضمير جمع المذكر المكسر العاقل نحو الرجال جاءت
او جاء ولفظ جمع المذكر المكسر العاقل نحو جاءت او جاء الرجال اعلم انه ظاهر
غير الحقيقي ان كان متصلا بعامله فتذكير العامل احسن وان كان منفصلا
فالتأنيث احسن والكل فصيح وظاهر الجمع المكسر الاحسن تذكير عامله
مطلقا لكون تأنيثه بالتأويل وان كان بعض التأنيث الحقيقي
في جمع مفرده كمؤنث حقيقي لانه ازاله التأنيث الطارى بالجمعية
والمؤنث الحقيقي المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر
يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت
الركب والركب جاء او جاءت او جاؤوا وفي هذا المقام تفصيل
حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي ولما توقف بعض احكام عامل
العامل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر
المؤنث لانه وجودي وعدمه يظهر المذكر به فقال والمؤنث في عرف
النحاة ما اى اسم فيه اى في اخره علامة التأنيث
لفظا اى ملفوظة او من حيث اللفظ او كونا
لفظا او سواء كانت لفظية نحو ضاربة ونفساء
وحبلى من الحقيقي وغرفة وصحراء وبشرى
من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار
واعرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض

والانفكاك عوايضا لا يرجع الالف عند التصغير في الغالب نحو هنيدة
ونويرة وفي الثلاثي محمول عليه وانما يرد التاء عند
التصغير في باب كعقرب وقديديمة ذا نحو قديديمة والصيغ
المؤنثة مثل هي وهذه وذا اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب
ثم ان التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها
عما عداها فلا يلزم الدور باخذ التانيث فيه كذا في الامتحان وهي
اي علامة التانيث في الاصطلاح التاء الموقوف عليها ها كونها هاء
حالا نحو ضاربة وفي الاصل نحو ضاربتين وخرج بها اخت وبنت وصافيات
فانه لا يوقف عليها هاء بل العلامة فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو
ظلمة مثال لما فيه علامة التانيث لفظا وشمس مثال لما فيه العلامة المقدرة
بدليل شميسة والالف المقصورة نحو حبلى لن الحقيقي ودعوى من غيره
والالف الممدودة نحو ناقة او حمرة حمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي
والاولى ان يكون هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس في اسم
الاشارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي وهذا اي كونه للمؤنث بعلامة
التانيث يكون في غير ثلثة وما فوقها منتهيا الى العشرة فانه مذكرها
بالتاء لانه سبق وهذا جمع مؤول بالجماعة كما عرفته فاعتبر به اذا كان
جمع المذكر ولو معنى فتقول ثلثة منذكر وتاء اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة
اي القطع والتركيب
لسابقيته فانه مؤنثتها تحذف فيها فرقا بينهما والمؤنث
لا يكون الا اذا كان المعدول جمع المؤنث ومن هذا قيل ثلث مؤنث وانه جاز





وانه جاز تذكيره وتانيثه بالاعتبار جاز الامران في العدد نحو ثلثة
رجال واربع نسوة ونحو ثلثة او ثلث اشخاص ان اريد به المؤنث
وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحدى عشرة واثنتا او اثنتي
عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتانيثهما في الثاني على
القياس واذا ركبت اثنا او ثلثة مرفوع نائب الفاعل والزائد
عليهما الى تسعة مع عشرة حتى جعلتهما كلمة واحدة اثبتت التاء
او التاء مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حال
الذي قبل التركيب وهو التذكير لا في الجزء الثاني كراهة اجتماع
اي القيد اللفظي
العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة
عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واثبتت التاء في الجزء الثاني
فقط اي لا في الاول في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع
عشرة امرأة فرقا بين المذكر والمؤنث وخص عدم الاثبات
قائم مقامه
في الاول لابقائه على حاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني
لانتفاء المانع وهو اللبس وتقول عشرون في المذكر والمؤنث
واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحدى وعشرون
واثنتان او اثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين والجز
هكذا الى مائة ثم بعطف مائة على العدد الزائد او بالعكس
الى الالف ثم بالعطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث قسمان

وتقول في الواحد واحد واثنان في المذكر واحدة واثنتان او اثنتان في المؤنث
99 ح

100b

حقيقي ولفظي والتأنيث الحقيقي اي المؤنث الحقيقي تأنيث ما
بازائه اي بمقابلته مدلول ذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل
فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر كما لا يثمر ونخلة انثى كما يثمر فلم يخرج عن
الحيوان اخراجها كما مرأة بازائها زيد والتأنيث اللفظي
الغير حقيقي بالنسبة بخلافه اي المؤنث حقيقي اي ما ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل كانت تأنيثه من لفظه باعتبار وجود علامته
لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس ولما ذكر في اثناء بيان احوال
العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد والتثنية
في الجمع ناسب بيانها وتعريف كل منها حتى يتم المقصود ولكن
قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما
عداهما وقدم الجمع المكسر لشدة مناسبته لمقام التأنيث وبمناسبة قدم
الجمع السالم فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا ما اي جمع تغير بناؤه دال التغير
للجمعية فخرج نحو مصطفون ومصطفون لانه تغيره لا لاعلال صيغة مفرده
اي هيئته فخرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفرده لانه
احوال الآخر لا اعتبار لها في الصيغة والتغير اعم من ان يكون
حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه فيقدر ان ضمة كضمة
اسد جمع اسد بالفتح في النهاية عارضة وان كان مفرده كما في قوله
تعالى في الفلك المشحون بعد ازالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة الصيغة

101a

الى المفرد فخرج نحو ركب ورهط مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له لانه
الركب ركبان الابل خاصة ولا مفرد مختص راكب الابل ثم ان المغير اعم
من ان يكون حقيقيا كمثال المتن واعتباريا كما مر في جمع اسورة
جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه وكما علم من الكل
انه السالم مطلقا سالم بتغير بناء واحده اكتفى بهذا القدر
والتغير في نحو سنين وارضين بعد الجمعية لا الجمعية
كما ذكره المص وتصدى المؤلف تقسيمه الى المذكر والمؤنث وقدم المذكر
لشرفه فقال وجمع المذكر السالم ما اي جمع لحق
آخر مفرده ولقد احسن في زيادة قوله مفرده لان اللحوق العلامة
في آخر المفرد الحي في آخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد الاعتبار
دخل فيه الايامنون جمع ايامن جمع ايمن واو مضموم ما قبلها في الرفع
للمجانسة ولو تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها في
النصب والجر ولو تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة
للتعادل ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر السالم من حيث صيغته
لم يتعرض لمفرده الذي هو انه مع ما لحول المفرد الزائد عليه
من جنس كائنة في غير حال الاضافة فان النون تحذف فيها
اي في الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة
نقصانها فتنافيا نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث
السالم ما اي جمع لحق آخر مفرده ولو اعتبارا كصواحبات

جمع صواحب جمع صاحبة الف وتاء مؤنثا نحو مسلمات جمع مسلمة
او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة ما لا
يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجيء انه العامل اذا اسند الى ضمير
الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا والتثنية اى مثنى
الاسم بقرينة المقام ما اى اسم لحق اخر مفرده ولو اعتبارا كيا با
مثانه وجعل اضافة الى ضميره ما يحل الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة
المعنوية لانه في التقصى بالجمع بناء على انه المفرد اللاحق باخره الف
كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا انه مسلم كما انه مفرد مسلمان مفرد
مسلمون الف في الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر صفة
ياء ولا حاجة الى صرفه الى الف لانه فتح ما قبلها من ضرورة انه فتح
مع انه المجانسة تقتضيه كسره ليشتبه بالجمع ولم يعكس لان التثنية
لكثرتها لانها تاتى من كل الاسماء الا ما قبلها من جمع المذكر السالم السبق بالفتح
بالفتح الاخف ونون مكسورة للتقاء الساكنين ثابتة في غيره حال الاضافة
وغيرها تخفيف لكثرة ما ذكر نحو مسلمان ومسلمين ولا يخفى كونه
لا جمع مؤنث اراد انه يجب في حال العامل اذا اسند اليه او الى
مضمره تثنية لحديث المؤنث مطلقا ولكن جمع سالم او مكسر واحده
مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي من العقلاء او غيرهم
جمع المذكر السالم اى الا جمع المذكر السالم مؤنث اى يجوز ان يعامل
معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وبجماعة مثلا اذا جاءت

جائية

ولزوم الالف في الاحوال لغة بني الحارث قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها



رجال فكانك قلت جاءتني جماعة رجال واما جمع المذكر السالم فليس
بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغير صيغة مفرده فان اراد
به معنى ليس لم ما صدق عليه حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعية
جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو
المتبادر لكن ان فيه الجموع الشاذة منه في الحكم المذكور ربما بانه
ما كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وانه
ما كان من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكر السبق يجب
تذكير عامله المسند اليه فتقول جاء المسلمون في اسناد الفعل وجاء
رجل قاعد ناصره في اسناد شبه الفعل واذا اسند اى العامل
الى ضميره اى جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل
بالفعل واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء وبانه يجمع بالواو
والنون في الصفات الا في افعل من فانه مفرد مذكر دائما نحو المجاهدون
قبل الفتح افضل من المجاهدين من بعد وفي بعد المفاضل منه فانه يجوز
افراده نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤون واما جمع المذكر
لا المؤنث المكسر لا اى العاقل لا غير العاقل اذا اسند العامل
او قوله الى ضميره نائب الفاعل فيجب انه يكون عامله مفردا مؤنثا
وبله بالجماعة او جمعا مذكرا رعاية لجانب ذكورته من العقلاء
اى لا يخلو الكلام عنه اعنى احد الامرين نحو الرجال جاءت او جاءوا
او جائية او جاؤا ونحو الرجال ضاربة وغيرها اى جمع المذكر السالم

جمع قائم

لكونه مؤنثا جمع الجمع

المفرد ا مؤنثا او جمعا مذكرا

[illegible]

وجمع المذكر المكسر العاقل كان من الجموع اذا اسند اى العامل او وقع
الاسناد الى ضميرها اى ضمير الفعل الذى هو الجموع يجب كونه عاملها
الى الضمائر مفردا مؤنثا بالياء او جمعا مؤنثا باتصال النون الذى
وضع لجمع المؤنث عاقلا او غير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت
فى المؤنث العاقل تنزيلا له منزلة غير العاقل واجروا جمع المذكر غير العاقل
مجرى المؤنث لعدم اصالته فى التذكير وجمع جمع الت لم او المكسر
فى شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر
المكسر اصحابه لندرته وذلك الغير من الجموع جمع المؤنث الت لم
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جوائى وجمع المؤنث
المكسر العاقل نحو الجوارى جاءت او جئن او جائية وجمع المؤنث الت لم الغير
العاقل نحو المشترات سكنت او سكنّ او ساكنة وجمع المذكر المكسر الغير العاقل
من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
ومن الحيوان الافراس جاءت الى اخره وعلم ان التفرقة المذكورة
فى الضمير المسند اليه غير مختصة به بل جارية فى الضمائر كلها فتقول هم ضربهم
واياهم ولهم وغلامهم للاغنياء فى جمع المذكرات لم وهى اوهم وضربها اوهم
او ضربهم واياها او اياهم ولها اولهم فى جمع المذكر المكسر العاقل وهى
هن وضربها او ضربهن واياها او اياهن ولها او لهن فى غيرهما
من الجموع وهكذا فى ضمير الخطاب نحو يا ايتها المسلمون انتم الت جوت الاغنياء
ويا ايها الرجال انتم القائمون او انت القائمة وهكذا والنوع الثالث

[margin notes:] جمع المؤنث غير العاقل — عامّ وقد يسند — جمع المؤنث المكسر الغير العاقل

منه المولف
من المرفوعات



من المرفوعات السبعة المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا بين النوعين ولم
يمكن تعريفه تعريفا يجمعهما اراد ان يقسمه اولا الى قسمين ثم يعرف
كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه
قال النوع الاول الاسم ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به ما يقابل الصفة
الواقعة للظاهر بعد النفى او الاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد
فى الباب هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتدأ عبارة عن مفهوم
مشترك بين قسميه وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
او الا الذى حقه التقديم لكان له وجه كما قال الفاضل العصام الجامى فى
المستثنى مخالفا للجمهور او المؤول به وقد سبق المسند اليه اى او وقع
الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثانى من المبتدأ لانها مسندات
المجرد عن العوامل اللفظية بانه لا يكون له عامل لفظي اصلا وقد عرفت
المراد به وخرج به معمولات العوامل اللفظية نحو زيد قائم مثال للاول
ومثال الثانى قوله حق الله قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى
من ان تراه ولا بد له اى للقسم الاول من خبر ملفوظا او مقدرا ليدور
ان الفائدة عليه والنوع الثانى من المبتدأ الصفة لفظا كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة او معنى كالاسم المستعار نحو اسد
الزيدان والمنسوب نحو اقرشى اخوان الواقعة بعد كلمة الاستفهام
حرفا وهو الهمزة وهل او اسما كما صانع الزيدان ومن خاطب
البكران وكذا متى او اين او انى وكيف وايان ذكره فى الامتحان او الكافية

[margin notes:] او صفة الاسم او المؤول به — فى بحث العامل المعنوية — وما من مفعول ما بعدها

او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان وليس نحو غير قائم الزيدان
فان قائم مبتدأ في الاصل ولما اضيف اليه غير وصار مجرورا انتقل اعرابه
الى الغير فاعرابه غير مستعار منه كما اذا استعمل في المستثنى حيث
ينتقل اعراب المستثنى اليه رافعه الظاهر اي غير مستكن سواء كان
ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف في انه يكون اراغب انت عن الهتي
من صفة القبيح وليس قائم ابوه زيد منه لانه الصفة وان كانت داخلة
على قائم لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتدأ وحقه التقدم
او اسما ظاهرا نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون فالصفة
مبتدأ ولا خبر لهذه المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام
والنفي اولى بالفعل وما فاعله سد مسد الخبر والمجموع جملة فعلية كما
سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعا
واما اذا طابقت مثنى او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت
مفردا جاز الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ
على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر لا يجوز تعدد المبتدأ بلا واو نوعيه
ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف عاطف واما
معنى فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز نحو الزيدون قائمان
ونحو زيد وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما
نحوي والآخر صرفي ونحو الحلو الى مضى حب من الحلو ونحو الماء والعسل
والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد تشتمل

ويجوز ان يكون انت مبتدأ مؤخرا بمجموع عن الهتي متعلقا بشيء المقدر احترازا من الفصل بالاجنبي ١٢

كلام



كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الآخر مع الخبر الآخر
خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط طريقان مبتدأ
احدهما ان يضاف كل مبتدأ الى ضمير سابقه تقول زيد
ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى كلام
واحد اضفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهي وحكمت
على الآخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما انه
يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجمع الروابط للاول للآخر
الى الاول تقول زيد عمرو وهند قائمة في داره بامره فضمير
قائمة لهند وداره لعمرو وبامره لزيد كذا في الشهيد واللص
الراجح في النوع الاول من المبتدأ ما انه الثاني يجب تقديمه
على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه به وذا عاله والكوفيون يوجبون
كما تقدم ومن ثمه جاز في داره زيد والكوفيون لما اوجبوا عدم
الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدأ عندهم منعوه لانه
مرتبة العامل التقديم وبعض من جوز في داره زيد جوز نحو
في داره قيام زيد وفي داره غلام هند وبعضهم منعه لان ما
يضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم
في اكفانه درج الميت وشرط اي المبتدأ المذكور من حيث انه
مبتدأ ما انه يكون معرفة لانه محكوم عليه انما يكون اعم من المحكوم
به اذا كان معينا والا فات الفائدة المحكوم به في الجملة الفعلية

الاعم هو الفصل ولذا يقدم والايب لى يكون المحكوم عليه فيها
نكرة صرفة فالمبتداء انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة
مخصصة بوجه من وجوه التخصيص لتكون قريبة من المعرفة كالتحديد
كالتخصيص بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك او الاضافة
نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور
ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادة نكرة
محضة بصح نحو كوكب انقض الساعة وبقرة تكلمت ووجوه يومئذ
ناضرة ويجوز حذفه اى المبتداء اى لا يمتنع عند قيام قرينة دالة
على خصوص المبتداء مقالية نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد
بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال اى هذا الهلال لانه فى مقام
انه يشار اليه شىء ويحكم عليه بالهلالية ويجب فى مقام المدح والذم
والترحم والمرفوع الرابع من الستة خبر المبتداء وهو اى الخبر الاسم
بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض
الاحكام المجرد عن العوامل اللفظية المسند به الباء للالصاق اى الذى
التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد تعلقا بالخبر
منه بالمبتداء وقيل للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظ ما به المسند
معناه الى المبتداء وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتداء وما للموصول فى
المسند غير الفعل ومعناه حال من ضميره او المسند خرج به مثل يقوم
فى يقوم زيد المسند وقائم فى اقائم الزيدان نحو قائم فى زيد قائم وحجر

(Interlinear and marginal notes: اى ظلام الليل ما بيننا خلفت — نحو الحمد لله اى هو اهل الحمد — ر الباء داخلة على المقصود — قائم العصام ابن ... — اى الضمير الذى — فى الجنب — وان لم يفد نكرة محضة لا يصح نحو رجل قائم فى الدار — واما قوله بالمنع اشارة الى انه كلمة يجوز هنا بمعنا الامكان العام مقيد بجانب العدم — وانما وجب حذف لعلم انه كان فى الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او غيره وذلك فلو ظهر المبتدا لم تبين ذلك ويجب حذف ... نحو زيد جاهل ... — نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين — نحو مررت بك المسكين — كالترحم نحو مررت ... الى موصوف المجرد — قوله الباء اشارة الى ... للالصاق او للسببية — على تقدير ان يكون الباء للالصاق ... — على تقدير ان يكون الباء بمعنى الى ... — او بالعكس فى الاول ... قائم حال وهو ... مذكورة فى ... [illegible])



فى هذا حجر ويجوز تعدده اى الخبر اى لا يمتنع بلا عاطف اما لفظا
ومعنى نحو زيد قائم بالفعل عالم بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلو
حامض اى مز وذلك لانه اجتماع الاوصاف الغير المتنافية فى محل واحد
ممكن ويجب التعدد فى القسم الاخير وكذا اذا تعدد المبتداء
معنى نحو هى فاضل وعالم ولابد من العطف ولا يطابق المبتدا الا انه
ضميره لا يرجع الى المبتداء بل يرجع ضميره الى موصوف فهو فى تقدير
هى شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بجانب العاطف والخبر
هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى
كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا ليوافق
المبتداء ويكون اخصر واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة
اسمية كانت او فعلية وتقييدها بالخبرية اما لانها هى المتبادر
او لان تخصيص العموم الى الانشائية او قسمية نحو قوله تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة
بالقول اى مقول فى حقه كذا لانه بعيد كذا فى شرح الكافية لعصام
الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضى الارتباط بغيرها
فلابد فيها من عائد يربطها الى المبتداء وهو الضمير للغيبة او الخطاب
او المتكلم نحو زيد ابنه او انت ابنك او انا ابنى عالم وهو الغائب
ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا
اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتداء نحو قوله تعالى انه

من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجره ومنه نعم الرجل
زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام نائب عن الضمير
والظاهر النائب عن الضمير مثل القارعة ما القارعة اي ما هي انه لم يكن
الجملة خبرا عن ضمير الشأن او القصة لوجود الربط معنى لكونها عبارة
عنه اي نحو انما زيد عالم لان الشأن عالمية زيد نحو زيد ابوه قائم
في الاسمية او قام ابوه في الفعلية ويجوز حذفه اي العائد الضمير
لتبادره لفظا فانه يجب تقديره لقرينة تدل عليه قياسا اذا كان
ضميرا مجرورا بمن التبعيضية والخبر جملة اسمية مبتدأها جزء من المبتدأ
الاول نحو البر الكر بستين اي منه والمحذوف صفة المبتدأ وجوز الفاضل
العصام كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا
قياسي نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسنى على قراءة الرفع وقوله قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك اجماعا
وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع
فلا يحذف والحذف في غير المذكور سماعي واصل الخبر والراجح فيه
ان يكون نكرة لان الاصل في الافادة ان تخبر عما يعرف المخاطب بما لا
يعرفه وقد يكون معرفة لجواز كون النسبة اي المعلومية مجهولة عند
المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف
النسبة بينهما وتنزيلا نحو الله الهنا ومحمد نبينا عند من يعرف
النسبة بينهما تنزيلا للمعرفة منزلة عدمها لجريه على خلاف





مقتضاها ويشترط في تعريف تعريف المبتدأ عند غير سيبويه فاحد
الامور الثلثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك
فانه من مبتدأ عنده وعند غيره خبر مقدم والمفتاح عد الغير فنقول
بابك كم درهم ولا تقول بابا كم درهم وكذا العدة الفرس او افعل تفضيل نحو
مبتدأ وجملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فانه خبر عنده
مبتدأ وخبر عند غيره ويجوز اي لا يمتنع حذفه اي الخبر عند قيام
قرينة مقالية نحو زيد اي زيد قائم لمن قال ازيد قائم ام عمرو او
او حالية نحو خرجت فاذا السبع اي واقف بالباب ويجب اذا
التزم في محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اي موجود التزم الجواب
في محله ونحو ذلك مما يبين في المطولات وانه كان المبتدأ بعد اما
وجب دخول الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمنطلق
لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شيء
فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا
يجتمع اداتا الشرط والجزاء في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق
في كل وقت او لاجل كل شيء الا لوقت او لاجل ضرورة الشعر كقوله
اي الشاعر اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
المواكب الجماعة والربط في الخبر العموم المشتمل على المبتدأ فانه يفيد
نفي كل قتال لوقوعه بعد النفي او لندرة اضمار القول وما يشتق
منه بعد الفاء المقدر كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم

اكثر اى فيقال لهم اكثر ثم وانه كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل
اى بجملة فعلية او ظرف اى جملة ظرفية افراده بالذكر مع انه داخل
في الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول
الفاء المشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم انه
المراد بالفعل الصريح او موصوفا به اى بالموصول المذكور فصارت
اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اى الفعل والظرف فصارت
ستة او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فلكل
فبلغت الى اثني عشر قسما او كان لفظ كل مضافا الى صفة لفظ الى نكرة
موصوفة بمفرد والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي
تحت قدمي هاتين او غير موصوفة اصلا فتمت اربعة عشر جاز
دخول الفاء في خبره لان المبتدأ في كل منها لابهامه كان مثل اداة
الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه
ليس جزاء في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في الرضي وذكر الز
مخشري وتبعه الجامي ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه
ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد
لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من جواز دخول الفاء
في الخبر او جواز امثال الجواز المذكور جاز دخوله في الخبر اذا دخل
عليه اى على المبتدأ المذكور ان المكسورة وان المفتوحة ولكن لعدم

تاثير

تاثير المكسورة في معنى الجملة فكان وجودها كعدمها والحقت بها المفتوحة
لاشتراكهما في افادة التحقيق ولكن لاشتراكهما معها في بعض الاحكام
كجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون بخلاف سائر نواسخ المبتدأ من حرفا كان نظر كان وليت ولعل
وما ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول
الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدآت المذكورة لانهن تنافي ما يقتضي
الصدارة فلانه خبر على ما اعتبره فيه معنى الصدارة ولكن صح في الامتحان
الجواز في خبر كان نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم مثال للموصول بالفعل
او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال
للموصول بالظرف نحو الرجل الذي في كتاب فله جائزة ونحو رجل يأتيني
نكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم
ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم امثلة للمضاف اليه ونحو كل
رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثال لانه كل المذكور وفي اخبار
غيرها اى غير الاخبار المذكورة او غير المبتدآت المذكورة لا يجوز
دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا والمرفوع
الخامس اسم باب كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة مطلقا
اى ما اسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره من تعريف

الفاعل وحده وحكم اى اسم باب كان حكم الفاعل من انه لا يكون الا اسما
او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا
او مظهرا والمضمر اما مستترا او بارز والمستتر واجب او جائز وغير ذلك
من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشان والمرفوع الثامن
خبر باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل وامره اى حكمه كامر خبر المبتداء
حيث يكون واحدا او متعددا مفردا او جملة ملفوظا ومحذوفا وغير
ذلك لكن لا يجوز تقديمه اى خبرها على اسمها مع جواز تقديم خبر المبتداء
عليه لانها لم تشابهها للفعل عمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على
المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يلزم التساوى فى كل وقت الا وقت
ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظرف معرفة نحو
ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار رجلا الثالث انه مصحح لوقوع النكرة
مسندا اليه على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم
ان كان معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه عليه ان خبره لا يكون
مما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه
نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة
سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون
خبر المبتداء وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة على ما في التسهيل
وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اى اذا كان الاسم نكرة والخبر
ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم مايلى

ط

المعمول في الاصطلاح
ما ورد بما يفعل لقاعدة ولم يسند اليه ذلك





على علم وبعده استفهام نحو ليت شعرى ازيد قائم
والمرفوع السابع خبر لا التي لنفي حكم الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر
المبتداء الا في التقدير فانه لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه
مرفوعا بالعامل المعنوي كما كان قبل لا وعند البصريين مرفوع
بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا نحو
لولا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوي عنده
نحو لا غلام رجل جالس عندنا والثامن من المرفوعات اسم ما ولا
المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجل قائما ولا رجل افضل منك
وحكمه حكم المبتداء والمرفوع التاسع الفعل المضارع مبنيا نحو يضربن
وهل يضربن او معربا نحو يضرب ويضربان الخالي عن النواصب
اى نواصبه والجوازم اى جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب
او مجزوم نحو يضرب رفعه بالضمة ويضربان رفعه بالنون ولما
المعمول والمنصوب من انواع المعمول بالاصالة الاربعة فشرع
بحث المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق
لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او بمع بخلاف
المفاعيل الباقية وهو اسم اى مبنى صحيح بالاسم لانه من قبيل
الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى التكلف بتقدير المضاف قبله
او قبل ضميره وارتكاب المسامحة بانه اطلق المعنى لفظا فعل
فاعل عامله اى قام به بحيث يصح اسناده اليه بمؤنة فيه نحو

نحو ضربت ضربا او غيره نحو مثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا
والفاعل عام من ان يكون مذكورا كالامثلة المذكورة او غير مذكور
نايب مناب شيء مثل ضُرِبَ زيد ضربا على البناء للمجهول او لم ينب مثل اعجبني
ضرب زيد عمرا على الاضافة الى المفعول او نايب الفاعل ولقد احسن في التعبير
بالعامل لانه شامل للفعل الاصطلاحي وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل
بلا تكلف مذكورا صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا نحو فبعدا للقوم
الظالمين اي بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلا نحو الحمد لله بمعناه صفة
بعد صفة لعامل اي ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث
يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا او تنزيلا مثل ضربته
سوطا لتنزيل الالة منزلة الضرب فخرج ضربته تأديبا وكراهت
قياما وكرهت كراهتي زيدا واحببت حبي عمرا والان معنى كرهت
احببت ليس الكراهة والمحبة اللتين قصدتا بلفظ المصدر بل هي
متعلقاتهما لتعلق الوقوع عليهما اي الواقع عليهما ما اريد بها
بالمصدر نحو كرهت كراهتي واحببت حبي بمعنى كرهت كراهة و
احببت حبا فهو داخل في التعريف لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتاكيد
وضربته بالكسر للنوع وضربته بالفتح للمرة والاصل الاكثر انه يكون العامل
بلفظه اي انه بمعناه وقد يكون اي العامل ملابسا بغير لفظه اي
بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او بحسب الباب نحو انبتني الله تعالى
نباتا وفيه رد على سيبويه حيث جعل قعدت جلوسا بتقدير

جلست



جلست جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير نبتم نباتا وقد يحذف
فعله اي الاكثر انه يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحي وتخصيصه
بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لانه الحذف مختص به او العامل
مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة اي وقت
قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف
ضربت زيدا اي ضربت ضربا شديدا وخير مقدم لمن قدم اي قدمت
خير مقدم لقيامه مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اي قدوما
خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي آض ايضا اي عاد الحكم السابق
عودا لقولك جاء زيد وعمرو ايضا اي آض ايضا ومجيء زيد وعمرو ايضا
اي هيئة ويكون بعد كلام يبين الحكم لغير ما ذكر فالمعنى عاد المجيء عودا
او قياسا في مواضع ذكرت في المطولات وسيق نبذة منها
ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا بل اذا كان للنوع
او العدد وما للتاكيد لا يتقدم لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد لا يلزم اي
المفعول المطلق لعامل اي عامل كان اي يستعمل العامل بلا ذكره معه
لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول مطلق فلا يحتاج اليه للتاكيد
او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يقصد والمنصوب الثاني من الثلاثة
عشر المفعول به قدم لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو في اللغة الذي
الصق به الفعل اي الفاعل وضرره والموصول وكذا فيه وله ومعه وهي صيغة
مفعول مسند الى ضميره مصدره اي الذي فعل فعل به وفيه وله ومعه

وفيه انه الواجب ح المفعول وجوبا لانه مسند به صفة جرت على غير ما هي
له وفيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا لام
ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اى
شيء مفعول به في الاصطلاح اسم ما اى شيء وقع عليه اى على ذلك الشيء
اى تعلق به حسا نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة او عقلا نحو علمت
زيدا قائما اى تعلق عقلي بقيام زيد فعل الفاعل اى الحدث القائم به بقرينة
اضافة الفعل الى الفاعل والمراد به آلة العبادة على ذلك الوقوع فلا يرد نحو
ضرب زيد عمرا كذبا وهو على قسمين احدهما عام للازم والمتعدى اى ما لانه
فيه ولا يختص بالمتعدى وهو المجرور بالحرف الذي ليس للظرفية والتعليل
وثانيهما خاص بالمتعدى وتحته اى المتعدى فهم بحثا من العامل القياسي
وجوازا اى لا يمتنع تقديمه اى المفعول به على عامله لانه فضلة فانشئ وجه
العامل يعمل فيه لقوته وهذا بناء على ما سبق من المعمول المصدر واسم الفعل لا يتقدم
عليهما وما سبق في من انه معمول المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه نحو زيدا ضربت
وبه مررت وقد يجب اذا تضمن ما يقتضي الصدارة كالاستفهام نحو من اضرب
والشرط نحو من تضرب اضرب وحذف فعله مطلقا نحو بنفسه بوجود القرينة
يعني لا يتوقف على وجود ما يجب حذفها وبدونها نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ونفيه يعطي ويمنع وقد سبق لكن فيما سبق ذكرنا من الحال العامل وهنا لبيانه
حال المعمول فلا تكرار وحذف فعله لقيام قرينة مقالية نحو زيدا لمن قال
من اضرب اى اضرب زيدا او حالية نحو مكة لمن يتهيأ اى يريد مكة وقد يجب



سماعا وقياسا كما ابين في المطولات والمنصوب الثالث
من الثلاثة عشر المفعول فيه قدمه لكونه مدلول الفعل في الجملة وهو
اسم ما اى شيء فعل فيه اى في ذلك الشيء مضمون عامله والمراد
عامله الذي في تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير
وان كان مسبوقا بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم
بقرينة ان العامل عامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم
الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه
ليس مضمون عامله ويخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما
فعل فيه مضمون عامله في تركيبه لكن بقي اليوم في ضرب اليوم لانه
يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عامله الا ان اول الاسم
بالمنصوب بقرينة المقسم ويخرج شهدت او فضل الله يوم
عرفة فان الشهود والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان
بيان للموصول وتنويع له وقال الرضي وعند ابي علي ان المصدر
يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلولي
ولما كان المفعول فيه عنده اعم مما فيه حرف الجر لفظا كما عند
ابن الحاجب قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه وعند الجمهور
تقدير في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير
صريح عندهم لفظا اى نصبا لفظيا اى من حيث اللفظ ان لم يمنع
مانع من اللفظية كما في الظرف المبنية والمجرور بغي لا يحتاج الى

اي الشرط لتقديمه وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر
ويجوز اي لا يمتنع تقديمه اي المفعول فيه على عامله ويجب ان تضمن
ما يقتضي الصدارة نحو اين صليت ومتى تجيء ثم هاهنا ولو كان العامل معنى
فهو ظرف مستقر ولا يجوز نحو عليه اتفاقا فالمثال زيد يوم الجمعة في
داره في الفعل وشبهه اولى ويحذف اي المفعول فيه مطلقا بقرينة وبدونها
ويحذف عامله ويؤخذ شرط التفسير اي بشرط القرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه اي صليت يوم الجمعة والمنصوب الرابع
المفعول له وقدمه لانه مسبب وباعث على الفعل ولانه اذا حذف منه اللام
يشبه المفعول المطلق حتى عده الزجاج منه وهو اسم ما اي شيء فعل
لاجله اي لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربت تاديبا
مضمونه عامله في تركيبه اي عامل الاسم فلا يكون منه قولك التاديب مشروع
وقولك التاديب ضرب زيد للاجل لانه فعل لاجل التاديب مضمونه عامله الذي
في تركيبه وشرط نصبه لكونه مفعولا له لفظا لا محلا تقديره اللام وقد مر شرط
تقديره ايضا في بحث حروف الجر ويجوز ولا يمتنع تقديمه اي المفعول له على
عامله في مثل كلمة بحيث يجب لا وجه في تقدم تقضيه بعدم
كونهما نائب الفاعل لان اللام في المفعول فيه وله الاصطلاحي فلا يتنازع ولانه
ونكره مطلقا اختاره على المنفي اشارة الى انحطاطه ويجوز حذف عامله بقرينة
مقالية نحو تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربت تاديبا او حالية مثل تاديبا
عند من لا يعلم ضرب احد والمنصوب الخامس المفعول معه الظرف في نائب الفاعل

كالفوائد



كالفوائد ورفعه تقديري للزوم ظرفيته لما انه مشغول بالاعراب الحكي وهكذا
علم لازم الظرفية كما في القصد تقطع بينكم كذا في شرح الكافية للفاضل العصام
وليس مراده الله تعالى اعلم لزوم نصبه بالاعتبار من بقاء نصبه لانه قرئ
لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكر
فلا يرد كل رجل وضيعته بعد الواو وخرج من المنصوبات ما عدا الى ان الواو
وخرج بقوله لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله اي
لمصاحبة معمول عامل او الى فاعله اي لمصاحبة معمول عامل اياه نبه بفعله
معمول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لانه معنى حسبك وزيدا
درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم انه لا يكون موافقا للمفعول في الاعراب
فلهذا التقييد خرج انه نحو في ضربت زيدا وعمرا المعطوف بواو المصاحبة
لا مفعول معه كذلك كفاك وزيدا درهم والتقييد فيه انه اصل الواو
ان يكون للعطف فالنصب فيما لم يكن قبله منصوب معدول عنه ويتبع
بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة
مع المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع
بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفي
نحو ما لزيد وعمرو وتعين العطف لضعف العامل المعنوي ولا
يجوز تقديمه بدونه المصاحبة على عامله اتفاقا فلا يقال و
الخشبة استوى الماء رعاية لاصل الواو ولمعنى المصاحبة ولا مع
المصاحب لانه اما منوع الفعل ومجرور بحرف او باضافة ونحو

نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وفيهما يجب
النصب لعدم جواز العطف وفي نحو

منها لا يتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو
كما قال عبد القاهر ولا العامل المعنوي كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر
بعد الواو نحو جاء البرد والجبات الطيالسة اي جاء البرد ولابس الطيالسة
كما قال الزجاج لانه قال ذلك تكلف والواو واسطة بين العامل والمعمول
فالحق ان العامل عامل المصاحب والا على المعمول المصاحب رعاية لاصل
الواو وخلافا للاخفش حتى جاء وقع في بعض الاشعار وقال الجمهور
انه ضرورة ولا يجوز تعدده بخلاف عطف النسق ويجب المتقدم ويجوز
ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك ولا يمكن المتصل لمسلوكه
الواو وهذا اخر المفاعيل والآن يشرع في الملحقات فيقول والمنصوب
السادس الحال قدمه لكثرتها في الاستعمال وهي اي الحال في اللغة صفة
قائمة بالغير يقال كيف حالك اي شأنك وصفتك سمي به لانه دال
على تلك الصفة انث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة
ما اي منصوب مشتقا او جامدا يدل على صفة يبين اي ذلك المنصوب
هيئة الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه
مبين الذات ومبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر
في ضربت ضربا شديدا او رجعت القهقرى فخرج باضافتها الى الفاعل
والمفعول به وبما عرفت ان المقسم المعمول بالاصالة والموصول
عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا
يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل حيث يكون له



في وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة اعم
من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد راكبا او باعتبار متعلقه
نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن انه يكون محققة كما مثلنا ومقدرة
مثل جاءني زيد وفي يده كتاب غدا اي مقدرا كون الكتاب في يده
غدا حالا مقدرة ومنه قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
وتسمى حالا مقدرة ومن انه يكون لازمة لصاحبها او نادرة لا تنفك
عنه خلق الله تعالى كل شيء عليما وزيد ابوك عطوفا اي احقه وتسمى
مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها مقررة لمضمون جملة اسمية
وتسمى بها لانه تقرر المضمون فحينئذ وشرط ابن مالك والاكثر
في المؤكدة كونه جزئي الجملة الاسمية جامدين معرفتين كما مثل
الاخفش فعلى هذا يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده على
تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عنده من جملة اقسام الحال في
المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمون
جملة اسمية جزءاها جامدان معرفتان وما عداها منتقلة والمشهور
ان المنتقلة ما تثبت تارة وتزول اخرى ومن انه يكون الدلالة
من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة فانه
الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
او من جوهر الكلمة نحو جاءني زيد راكب فانه راكبا يدل على التركيب
ومن انه يكون توطئة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه

نحو ان عربيا فانه الحال نحو عربيا وذكر قرآنا توطئة له وتسمى
موطئة والتردد في المثل يمنع الخلو فيه خلل مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا اي لفظيا كالفاعل والمفعول بان يكون فاعليته او مفعوليته
بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فعلا او شبهه او معناه مما يعمل في الفاعل
كاسم الفعل او مفعولا او معنى اي معنويا بان يكون بالنسبة الى
اي معنى الكلام الذي يكون مفهوما منه سوقه وان كان في اللفظ
مبتدأ او خبرا او غير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
بنا وبزاحد ثلثة شيئا او المفعول معه نحو جئت وزيدا راكب يعني
وجاء زيد راكبا هذا مبني على انه يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل
المفعول به ومقتضى عبارة جار الله العلامة وصاحب اللباب
نحو به بلا من المفاعيل قال الفاضل العصام وهو الاتم وعلى هذا يوجه
كلام المص بحمل يبين مجهولا وجعله نائب الفاعل له وبه متعلق بيبين
والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذي يصح وضعه موضع المضاف
الذي هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف في حكمه منه داخل في المعنوي
فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للحقيقة والحكمي نحو قوله تعالى فاتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه يصح ان
يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون نحو ضربت زيدا قائما
مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظي وهذا زيد قائما حال من ذا او زيد
امثال للحال من المفعول المعنوي لان المعنى انبه في قائما او اشير زيدا

قائما



قائما ومثال الفاعل المعنوي نحو ما شأنك راكبا اي ما تصنع وعاملها الفعل
مطلقا او شبهه كذلك او معناه وشرطه اي بعض شرطها احد هذه الثلثة
وشرطها اي الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث ولا معنى للتعريف هنا كذا في الرضي لكن قال الفاضل
العصام وينبغي ان يكون الحكم اكثريا ونادرا في الاحوال المعرفة بالكثرة
بعيد فيكون مثل خبر المبتدأ الذي الاصل فيه التنكير وقد يعرف نحو رأيته
وحده ومررت بك وحدك ومررت بي وحدي لا يؤول بمنفرد
كما قال في الاعتبار الاول وصاحبها يكون معرفة غالبا ولا يتقدم
اي الحال على العامل المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كانه
العامل فاحد شيئين احدهما حدث متعلق والآخر متعلق حال حتى متعلقه
نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به
فحال كل يليه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مطلقا
مذهب سيبويه واجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرفي اذا
تقدم على الحال صاحبها نائب عنه مبتدأ او غيره نحو زيد قائما
في الدار ومررت بزيد قائما في الدار واجاز ابن البرهان تقديم
الحال الظرفي على العامل الظرفي مطلقا نحو جديدا كتاب في الدار وزيد
في الدار جديدا كتاب في البيت وغير الظرف من العامل المعنوي
لا خلاف في انه الحال لا تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة
بالواو فلا يقال والشمس طالعة جائني زيد رعاية لاصل الواو

حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا
ولكن نص في مغني اللبيب على جوازه وعلى في الحال المجرور بحرف الجر
او الاضافة لانها تابع وفرع لذي الحال المجرور ولشدة
امتزاج مع الجار كانه جزء اخير منه لا يجوز تقدمه عليه فكذا
تابعه هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين ونقل عن ابن
كيسان وابي علي وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا بحرف
الجر تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
وقالوا ان الرفق الجر من تتمة العامل فاذا قلت ذهبت راكبة
هندا وقال الدماميني يجوز تقديم الحال على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو هذا ملتوتا ضارب السويق خلافا يقال مررت جالسا بزيد راكبة جهته فلا تكن قلت اذهبت
ولو كان صاحبها اي الحال نكرة محضة اي لا يكون فيه شائبة التعريف
بان يكون مختصة نحو جاءني رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين فانه لا يجب التقديم وجب تقديم الحال عليها
نحو جاءني راكبا رجل بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس بالصفة
منقوض بالحال عن النكرة المختصة فانه لا يجب تقديمها وقد يجب
التقديم اذا كان صاحبها بعد الا ومعناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضمير متعلق
الحال نحو لقيني شاتمه زيد اخوه والاصل الاكثر في الحال ان يكون
مفردا لحصول المقصود به وحقه وقد تكون جملة لدلالتها

الجملة

على الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها
والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا يمكن
في الانشائية التي لا تدل على ثبوت مضمونها وفي الرضي قد يقام
الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلتزم
تنكيره لقيامه مقام الحال نحو بعثه يدا بيد واذا كانت جملة ومع
استقلالها لا تقتضي ارتباطا بغيرها فلابد فيها اي في الجملة
الحالية من رابط يربطها بصاحبها وهو اي الرابط الضمير فقط
اي كائنة على غيره في المضارع المثبت اي في جملة صدرها المضارع الغير
المنفي الخالي عن السين وسوف فانه لا يقع حالا اذا قصد به معنى
منها ملتبسا بجهة الاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غير نحو قمت واصك
وجهه وقد تعلمون اني رسول الله مؤول بتقدير المبتدأ اي وانا
اصك وانتم قد تعلمون او بجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع
بكونه عاريا عن قد كما في كلام بعضهم لم يحتج الى التاويل في الثاني
وقال الفاضل العصام ينبغي ان يكون الحكم اكثريا نحو جاءني زيد يركب
او الضمير مع الواو معطوف بحسب المعنى على قوله فقط فكأنه قيل
وهو الضمير بلا واو او مع واو لان الضمير للربط والواو لا يحتاج
الجملة الى زيادة رابط او الواو وحده اي منفردا عن
الضمير لدلالته على الربط من اول الامر او الضمير وحده اي منفردا
عن الواو لوجود اصل الربط في غيره اي غير المضارع المثبت

وهو المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي والجملة الاسمية
المثبتة او المنفية فهذه خمسة انواع فاذا ضربت في الثلثة
من الروابط وهو اجتماع الضمير والواو وانفراده وانفراد الواو حصل
خمسة عشر لكن الغالب في الجملة الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية
وكذا جملة ليس لعدم دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية
المنفية الواو مع الضمير او وحده لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت
فناسب ان يكون الربط قويا الا في الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده
نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة الحالية على الجملة التي
تقع خبرا او صلة او صفة لان الجملة الحالية فضلة يتم الكلام بدونها
فيظهر استقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط واشدها نحو جاءني زيد
لا يركب او ولا يركب او ولا يركب عمرو او نحو جاءني زيد قد ركب
او وقد ركب او وقد ركب عمرو او نحو جاءني زيد ما ركب
او وما ركب او وما ركب عمرو او نحو جاءني زيد هو راكب او وعمرو راكب
او وما عمرو راكب ويجوز تعدد الحال كالخبر فاذا اجتمعت على ذي الحال واحد
شي متعدد فيه وانه كانه الثاني حالا من المتقدم شي منه اخره نحو جاءني
زيد راكبا ضاحكا وحذف عامل الحال لقرينة مقالية نحو ماشيا لمن قال
كيف جئت اي جئت ماشيا او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد
السفر او لمن يشهد اي سر راشدا مهديا الرشد قد يكون التسداد
والهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون مهديا وقد

لا

لان المهدي يكون راشدا وقد لا ويحتمل ان يكون مترادفين ومتداخلين
ولم يتعرض للزوم قد في الماضي المثبت اعتمادا على شهرته او ذهابا
الى مذهب الاخفش والكوفيين من عدم لزومه والمنصوب السابع
التمييز ويقال له المميز وهو في اللغة التبيين وفي الاصطلاح ما اي
منصوب ويجيء انه لا يكون نكرة يرفع الابهام ولم يحتج الى ذكر المستقر
لانه لا يحتاج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة في
الجنس عن ذات فخرج به الحال لانها ترفعه عن صفة في صاحبها مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة المذكورة في بحث الاسم التام وقد سبق
بيانه فلا حاجة الى ذكر مثاله او عن ذات مقدرة تنويع للتمييز
في نسبة في جملة والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص بالمنتصب
بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب
والاب اما اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس والدار والعرض اما
اضافي كالابوة او غير اضافي كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا او
ابا وابوة وعلما اي طاب شيء زيد والمنتصب عنه هو المنسوب
اليه المسمى به لانه بسبب لانتصاب التمييز عن العامل او في ما
اي شيء ضاهاها اي ذلك الشيء الجملة في كونه النسبة ماخوذة
فيه وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز
عين غير اضافي خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
مثلا ماء والصفة المشبهة نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي

خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره في الجملة كما اكتفي فيها بما يذكر حضف وابا
والتمييز ههنا اضافي محتمل لهما لانه رفع الابهام عن شخص صواب
لزيد فهو للمتعلق وان رفعه عن زيد اي طبت ابا العمرو وهو للمنتصب
عنه وابوة عمرو اضافي خاص بالمتعلق ودارا عين غير اضافي خاص
بالمتعلق وزيد حسن وجها عين غير اضافي خاص بالمتعلق جز المنتصب
عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو وعلى عرض غير اضافي خاص
بالمتعلق والاسم المستعار نحو زيد اسد غلاما والمنسوب نحو زيد هاشمي
ابا او في النسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما
ووجها وصف التمييز اي الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة
فاعل فالمعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره
واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لانه اي ليس ممتلئ بماء او وبفجرنا
الارض عيونا لان العيون ليست متفجرة بل منفجرة واجيب بانه فاعل
لو عبر عن مضمونه ممتلئ ماء بماء ماء وعن مضمونه فجرنا الارض عيونا
بتفجير الارض عيونا واتمام الوجه بانه اي فاعل مجازي في قصد المتكلم
بحسب اصله العيون واعذب خلفاء اي لا جرم انه فاعل معنوي حقيقيا
او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله لا لفاعل اللفظي خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر فانه لا يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم
انه معمول الاسم التام وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه

ولذا لم



ولذا لم يتعرض له هنا والتمييز لا يكون الا نكرة بالاستقراء وفيه
لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف والمنصوب الثامن المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى ولما كان تصوره بهذا القدر كافيا
في تقسيمه قسمه اولا وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل
وهو الاسم المخرج اي الاسم المعنى الذي اخرج عن حكم متعدد والاخراج
والخروج يقتضيان الدخول قال المعنى اي عن حكمه متعدد معلوم
دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءني القوم الا زيدا او جزءا منه
نحو اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءني
رجل الا زيدا بالا او احدى اخواتها التي تذكر في اثناء المباحث
وكان من الاخوات بيد ولما قال الفاضل العصام ليس
هذا من تمام الحد بل المقصود زيادة التوضيح فلا يفيد النقض
وعدم التصريح ومنقطع وهو الاسم المذكور بعدها اي الا
واحدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد الا
وغير وبيد وبيد تختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة
حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد
المذكورة سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذا عرف
خروج زيد من القوم قبل الاستثناء بان زيد قرينة على انه المراد
بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا

اى لكن حمارا لم يجئ او المستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين والمراد صدق
ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لانه لما
المقام مقام بيان الاحوال وهى للافراد منصوب وجوبا لمقابلته
لقوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا عما يكون بعد
اخواتها فانه فى بعضها مجرور وفى بعضها غير مقيد بايجاب الكلام
غير الصفة صفة الا او بدل منه فيه تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها
المستثنى وقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب
او حال من ضميره على مذهب الاخفش وابن البرهان فيه علم عليه ليشارك
فيه المعطوف على خبر كان لان المعطوف على مقيد بقيد متقدم يشاركه
فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما ونهيا ونفيا
صريحا او معنى ولا مثل فتلى جاء رجل الا زيد وقوله تعالى فشربوا منه
الا قليلا اى لم يطيعوا تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان
فى غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر المستثنى منه لكان معمولا
على حسب العامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء والعلوم
بوجوده والعامل فيه ما هو عامل فى المستثنى منه عند البصريين بتو
سط الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيامها معنى الاستثناء
به نحو جاءنى القوم الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى

منه



منه ولو كان فى غير الموجب فهو معطوف على قوله فى كلام موجب
مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه ايضا الاستقراء
وقد تعذر فيه البدل بتقديمه نحو ما جاءنى الا زيدا احد واعلم انه
لا يجوز تقديم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا تقدم
على المستثنى منه يتأخر عن العامل نحو ما جاءنى الا زيدا احد واذا
تقدم على العامل يتأخر عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا جاءنى
ولا يجوز الا زيدا جاءنى القوم كذا فى الرضى او كان بعد الا
منقطعا والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءنى
القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا وقد
لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم
عذاب الخزى وجعل سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى
المتصل والحق مع الجمهور لانه للاستدراك مثل لكن فيعمل
عمله كما مر فى بحث العامل او اذا كان بعد خلا او بعد عدا اعاد
كافة تنبيها على اول المرتبات انه ما بعدها ليس من جنس ما قبلها
والاستعمال الاكثر وهو استعمالهما فعلا او بعد ما خلا او ما
عدا او ليس او لا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الافعال
ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال لكن فى خلا بنزع الخافض
لانه لازم نحو خلا عنه او بتضمين معنى جاوز وقد سبق انه
الاستثناء رفع هذه كلها واجب والمستثنى اعمال الاسم الفاعل

من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف او مطلق
الا انه في ليس او لا يكون لا يكون لمصدره ومحل الجملة النصب
على الحالية بتأويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا او الظرفية
فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا
يبعد انه يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا
زيد كما في منذ في جاء به في تقدير منذ زمان جاء فيستغني
عن توجيه النداء ام حذف فيه بانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهاره
لانه لا يدخل على الا ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر
والحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغي انه يذكر هذا الحكم
فيه قوله لو كان بعد خلا الا انه اراد انه يجمع صور وجوب النصب
على الاستثناء ويختار البدل اي كونه بدلا اخر مع انه مختار
لان النصب مما يحسن فيه وانه كان مرجوحا كائنا في كلام غير موجب
اذا في الموجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه يجيء نحو ما جاءني
القوم الا زيد او الا زيدا ويعرب اي المستثنى بعد الا على حسب
العامل اي على ما يقتضيه العامل بحسب عاملية بحسب توسط
الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور ولما لم يختص هذا الحكم بغير
الموجب لم يقيده به لانه كما يكون في غير الموجب وان كان قليلا
نحو يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء مفرغ له
في التحقيق هو العامل ويجري في جميع معمولات الفعل الا المصدر

نحو ما جاءني الا زيد بكونه في الموجب صح

والمفرغ في

118

المؤكد والمفعول معه واول قول الشيخ انه نظر الى الاطلاق بالاطلاق
عطفين نحو ما ضرب الا انا وما ضربت الا زيدا وما ضرب الا زيد
وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تأديبا وما كان قائما
الا زيد وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء
زيد الا راكبا ويجري في المبتدأ والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد
وما زيد الا قائم والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه
بعد غير وسوى بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين في الاكثر وجاز كسرها مع المد وبعد حاشا والاول
اعادة بعد هنا ليدل على انه قوله في الاستعمال الاكثر فيه في
فقط وهو استعمله حرف جر وهو مذهب سيبويه ومن تبعه والكرد
فعلية الا على الشذوذ فقد النصب على انه فعل متعد فاعله مضمر
ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا وحاشا زيدا اي نزهه الله تعالى عن ضرب عمرا وقال
الاخفش تارة فعل وتارة حرف جر ومجيء اللام بعدها دليل
فعليتها وقال ابن مالك دليل استعمالها بالتنوين فهو مصدر بمعنى
تنزيها وقال الرضي فالاولى كونها مصدرا في جميع المواضع والجر بالاضافة
وسقوط التنوين في حاشا الله لبنائها على غالب الاستعمال وبعد
عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعمالها حرفي جر فكثر
النصب بعدهما كما تقدم ولا اعراب للحروف واعرابه سواء النصب

سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما بمعنى مكان في الاصل
ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء ، وقال الكوفيون يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في
قوله ﴿ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا اى غير العدوان واصل غير ان يكون
صفة لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهي المغايرة و
كثر استعماله هكذا نحو جاءني رجل غير زيد وحمل على خلاف الاصل
على الا بتقل الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مغايرة شيء
لشيء مستعملا في الاستثناء ، ويعرب غير كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجوازه واختيار البدل
والاعراب على حسب العوامل العامل لانه اعراب كان لمدخوله الذي
انتقل منه اليه لاسمية غير فكان اعرابه من مدخوله وجب نصبه في
كلام موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير موجب تام مختار
الابدال وفي غير تام يعرب على حسب العامل نحو جاءني القوم غير
زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني غير زيد
واصل الا اى الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء ، ولذا كثر استعماله فيه و
يحمل على غير تطفلا مستعملا في الصفة لمناسبة المذكورة اذا تعذر
الاستثناء المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى
وعدم دخوله المستثنى منه ولابد فيهما من المعلومية والاحرف

لايقبل



لا يقبل الاعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا باعراب ما تستحقه الا
فالصفة في التحقيق الا مع قولها فحينئذ لم يلزم المطابقة بينه وبين مو
موصوفه لا مستثنى لتعذره وهو يكون في الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله
تعالى لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله منكر لا يدل على
عدد محصور الا الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام اى غير الله
فحمل فرضع ويكون في المعرفة ايضا مثل جاءني الرجال الا زيد حيث
لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيتعذر
الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في
المنكر المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع خبر باب
كان اى الافعال الناقصة دلت على معنى القرب او لم تدل وامره
اى خبر باب كان كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه و
يجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا في احد المعمولين لعدم
الالتباس بخلاف خبر المبتدأ لاتحاد اعرابهما فلابد فيه من قرينة
نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بني
الابناء وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز تقدمها ويجوز حذف كان لكثرة
الاستعمال دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله وهو كونه كان بعد
ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره كان تقول ان عملهم خيرا
وقد يقال مجيء ان بعده اسم يصح فيه تقدير ظرف والا فيتعين

فيه النصب نحو اسير كما نسير ان راكبا فراكب فانه يستحق فيه نصب
الاول انه كنت راكبا فانا راكب بعده فما بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف فيه لانه على
عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو كان في عمله او مع عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وهذا اضعف الوجوه لفقد العلة المذكورة ونصبهما اي
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى مقصود مشعر بحرف
الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف وان خنجر فخنجر
على الحذف وابقاء المجرور مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرض له
في المتن ويجب الحذف اي حذف كان نحو ان حيث يكون فيها او عوض عنها
ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة اي ان كنت ويجوز
فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب العاشر اسم باب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل قد احسن في الترتيب حيث جمع بين منصوبات الحروف واخرها
لضعف عاملها وقدم منها معمول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معمول
ما يشبه بالمشبه به لانه فرعها فبينهما شدة اتصال ثم اخر ذكر معمول
ما هو مشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا لنفي الجنس راجح على لا
بمعنى ليس بما على ما الاختصاص ببعض اللغات دونه وهو كالمبتدأ لكن
يصح ان يقع نكرة مخصصة ولو مع تعرف الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدأ
الا لضرورة الشعر ولابد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه





اذا لم يكن فصل صحيح ذكره في الامتحان والمنصوب الحادي عشر اسم
لا لنفي الجنس ولما بعده ثلثة احوال نصب وفتح ورفع
فالمتحد انه ما سمي بهذا العنوان ما يكون له عمل فيه مع نفي الجنس
وهو المنصوب والمفتوح واما ما هو مبتدأ فلا وجه لتسميته
نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر ولا رجل في الدار ويجيء وقد
يحذف اسمه لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا يحذفان
معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا في جواب هل قام زيد فليس
هذه بل قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا عليك اي لا بأس
عليك والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل
خبر المبتدأ في كونه مفردا وجملة ولزوم العائد في الجملة وغير ذلك
الا ما خص به والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل
عليه احدى النواصب الاربعة نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن
واما المعمول المجرور من انواع المعمول بالاصالة فالمجرور نوعان النوع
الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر والنوع الثاني
المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة
لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف
اليه والجزء منفصل به بشروطها فيه كما مر ولا تقديم معموله على المضاف لانه
اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابع وقد عرفت في تقديم انه الحال
من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس

مما يحسن فيه لانه الاصح المضاف اليه ومعمول ثم انه عبادة المتن مشكلة
ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف
وظاهره مخالف لمذهب البصريين لان الظاهر ان العطف
على المظهر المجرور فيجب اعادة الجار فالظاهر الى التمحل اما بحمله على مذهب
الكوفيين فيه من انه يلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على الجر على الشذوذ مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف
والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من
حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى تساءلون
به والارحام قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا على
انه نائب الفاعل او على تقديره بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فحينئذ
وتحت الاوقت ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو
انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لانه في معنى النفي حيث يؤكد بلا كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعده لا يعمل فيما قبلها ومن ثم لم يجز انا زيدا
مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم على الغير في عامة كتب النحو لكن في اللبيب ما يدل
على تخصيصه بصورة جواز قيام لا مقامها غير فلا يقال ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم
ان لانه لا يجمع ... والحق ما قال الجمهور لان اعتبار شيء مع شيء لا يلزم ان يكون
في الوجوه كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة بل
ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليه اي على ما سمع اي لا يجري القياس عليه فيما لم يسمع
والمسموع مفعول المضاف مصدرا او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم لغة قراءة ابن عامر زين

لكثير من المشركين قتل



قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل
وكقوله تارك يوما نفسك وهواها سعي في ردائها وقوله
عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي ونحو هذا غلام والله
زيد قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور غير عزيز و
بغيرهما عزيز قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها لا تت عنهم والظرف
والكسر اكثر النحاة للفصل بالمفعول وغيره في السعة قالوا ما ثبت
في القراءة من الشواذ والفصل بغير الظرف في الشعر اجمع منه بالظرف
والاكثر ان يورد الكلام بجميع اجزائه حتى المضاف وقد يحذف
المضاف بقرينة واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه الاخير مقامه
نحو قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس
الرسول فيعطى اعراب المضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء الاعراب
بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال نحو قوله تعالى واسأل القرية
اي اهل القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة النصب وقد
يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا ابقاء على النية وهو في الاستعمال
والشذوذ خلاف القياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة
اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه مع قرينة ايضا والاصل
الاكثر ذكره ويبقى المضاف على حاله وصفته حين كونه مضافا من التجرد

عن التنوين ونائبه انه عطف عليه اي على المضاف ما اي اسم من الظاهر
او نحوه اضيف الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون دالا عليه
فيكون كانه مذكور فابقى المض‍ف على حاله ولم يعد ما حذف لاجل الاضافة
ولم يبن نحو قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
اي ذراعي الاسد العارض السحاب اسر به اي كونه مسرورا بالعارض
فكانه الاصل بين ذراع الاسد وجبهة الاسد ثم ذراعي الاسد
كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل
القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل
المضاف اليه المحذوف نحو يا تيم بالنصب مضاف الى عدي المقدر المدلول
عليه بالمذكور في تيم عدي لانه لما دل عليه كانه لم يحذف فلم يبن ولم
يعوض عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول
مضاف الى عدي المذكور والثاني تكرير الاول وجاز الفصل به عنده
بين المضاف والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار كانه الثاني هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم
في سوأة عمر والبيت لجرير لما اراد عمر التيمي انه يهجوه قال اي لا احصر
لكم وانتم ضعفاء لو هجاكم احد لا يوجد لكم من ياخذكم بايديكم فتشفقونه
تحت الهجاء ولا ابا لكم انتم اولاد الزنا مستحقون الهجاء لا تتركوا عمر
يهجوني فليقتلكم في مكروه من قبلي يعني هجائي لهم والا اي وان لا يعطف
عليه ولا يكرر كذلك فحينئذ المضاف عوضا عنه اي المضاف اليه بعد ما يجعل

المضاف



ما يجعل المضاف اليه كالمذكور انه لم يكن المضاف غاية وحسب
ولا غير وليس غير وليس كل ما لا يكون بهذه يحذف منه المضاف اليه
وينون نحو مخصوص بكل وبعض واذ واو وانه واي نحو قوله
تعالى وكل آتين ورفعنا بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ ويومئذ
اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فاذا قطع
كل وبعض عن الاضافة فالاكثر تعويض التنوين وامتناع دخول
اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كله
لكونه بتقدير كله وانه كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد يلحق
في جهة حرف الجر وانما سميت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما
حذف فصارت غاية يتم الكلام بها وحسب عطف على غاية ولا غير
وليس غير وهذه ست جهة للغاية في الابهام منتهيا فيها اي في الا
شياء المذكورة من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض ولو كان
منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعيد كان خيرا من قبل و
كذا لو عوض نحو فساغ الى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات اي قبل هذا اليوم يبنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه
بالحرف في الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات وينون
المضاف بشرط المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان
المضاف بعضا او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت
اهل اليمامة وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول

رالادة معتين على اجتناب التوالي ويضاف الشيء بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة
ليلة واما المعمول المجزوم من اقسام المعمول بالاصالة [illegible]
مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع فانه كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا يقتضي شيئا
من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي
فانه كانت كلم المجازاة اي كلمة تقتضي الجزاء حرفا وهو ان او اسما وهو
ما عداه من احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية
وجزاء وهو جملة الثانية منها والشرطية مجموع المركب منهما [illegible]
اي الاول وقدمه وجه التسمية فانما تقتضيهما لانها لتعليق
اسم بامر وتعمل فيهما لان العمل ينبغي على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف
لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء
يكون فعلا وجملة اسمية فان كانا اي الشرط والجزاء اي صدرهما
مضارعين بلا لم ولما لانه لو كانا بهما فالجزم بهما وهو الاصل
في الباب لاتحاد اللفظ والمعنى او الاول اي الشرط فقط عطف
على الف التثنية للتشريك في الجزاء اي كان الاول مضارعا والثاني
غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا
والثاني ماضيا يستهجن لان تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه
عن بعضه مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام

القديم



في الكلام القديم بل قال البعض لم يجيء الا في ضرورة الشعر
والمراد من البعض صاحب المغني وقال الشارح رحمه الله [illegible]
مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجيء قوله عليه
السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له و
قال بدر الدين في رسالته المسماة بشرف البدر [illegible] ليلة
القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء
وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المصنف اختاره فاطلق
كلامه بغير قيد صفة المضارعين باعتبار الثاني منهما اي كان
المضارع الثاني من المضارعين بلا فاء لانها مانعة عن انجزام المضارع
بالجزم وصح الجملة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل بين الموصوف
والصفة باجنبي وايهام خلاف المراد فالجزم بهما لفظا او تقديرا
او محلا في المضارع واجب لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم
المانع نحو ان تخلص تنج وانه تعمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد
ونحو ان تنصر تنصر وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
وهذا الوجه احسن بعد الصورة الاولى اي اذا كانا ماضيين جاز
الجزم وهو الاكثر لوجود المقتضي وصلاحية المحل والرفع في الثاني
لمعمولية الماضي الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني اتك
او اتيك وليس اضربك في قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل
الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لا

لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم
جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصور
بالفاء التقدمة فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمونه على و
جود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار في لك علي درهم ان دخلت الدار و
كذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي نحو اضرب
ان ضربتني زيدا وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماضيا او مضارعا
اي جملة صدرها ماض متصرف احترازا عن غير المتصرف بمعنى المضارع صفة
بعد صفة لماضيا اي ليس بمعنى نفي او مضارعا منفيا بلم او لما لا
لن او لا او ما وسيجيء حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط
المعنوي لتحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال وللجزم فيهما
محلي اذ الاول مبني والثاني مجزوم بغير الاداة نحو ان ضربت
ضربت او لم اضرب او لا اضرب وان كان الجزاء الجملة الاسمية
نحو المصدرة باداة الاستفهام وسيجيء الكلام عليها او جملة
ماضية بالشبه كالجملة الامرية اي منسوبة الى الماضي بانه يكون صدرها
ماض او بالتخفيف فتوصيف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها
نحو متصرفة وصف الجملة به وصف بحال جزئها الاول اي غير
متصرف صدرها او بمعناه والظاهر انه معطوف على غير متصرفة و
الضمير راجع الى الجملة ماضية بناء على المذكور فوصفها به وصف
باعتبار صدرها اي جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع

يجوز



ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضي بمعناه على انه الموصوف
مقدر وفي بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل انه يكون في الاصل
ماضي فسقط من قلم الناسخ الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما
موصولة عبارة عن الماضي فكتابة اي حين اذ كان الجزاء ماضيا
بمعناه جملة معترضة من قد ظاهرة او مقدرة الا انها لتحقيق
مضمون مدخولها فاذا دخلت على الماضي تحقق معناه فيكون نصا
على كونه الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة صدرها مضارع لم يقل
مضارعية لنظيره انتفى في مجوله مقترنا بالسين او سوف او لن
او ما لانه الاخيرات [illegible] صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية
انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها
امرا والنهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية اي المنسوبة
الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا
كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة
فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على
ادوات الشرط فيقدر تقدمها عليها نحو ان اكرمتني اكرمتك يعني
كانك قلت ائن اكرمتني تكرمني قال علي كرم الله وجهه فان
فعل الله ذلك بكم اتؤمنون ويجوز تقدم هل وغيرها من ادوات الا
ستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم
عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله

تعالى قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
غير الله ويجوز دخول الفاء لعدم علامتها قال تعالى ارأيتم ان كنت
على بينة من ربي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه
وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيانه اقسام الانشائية
لا بيانه اقسام الانشاء التي يجب فيها الفاء والدعائية اي المنسوبة
الى الدعاء اي الذي استعمل في الدعاء وان لم يكن انشاء في الاصل
والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اي في الجزاء لعدم
تأثير اداة الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال لوجود الا
ستقبال قبل دخولها او عدم وجوده بعده فلم يوجد الربط المعنوي
فاحتيج الى الربط اللفظي وهو الفاء فيه سماعا وقد يجيء مع الجملة الاسمية
اذا موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقد سبق انه المجزوم في
هذه المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية
ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال الغير المتصرفة
من الفعل الذي تحته فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا مثال لها
من افعال المقاربة وقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت مثال الماضي بمعناه
ومن خصائصها انه عدم تحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال
الا قليلا يحتاج الى قرينة وتقلب غيره الا قليلا كما في الرضي
وانه تعالى تم فسترضع له اخرى مثال المقرونة بالسين ومنها نحو

غيره الاسلام



غير الاسلام دينا فلن يقبل منه اي مثال المقرونة بلن ونحو ان ضربت
زيد فلم يضربه ونحو ان ضربت زيدا فاضربه او فلا تضربه او فهل تضربه
وان اكرمتني فيرحمك الله ونحو ان جاءك زيد فليته مكرم او فلا تكرمه
او فهل تكرمه وان كان الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا هذه الاحرف المذكورة
مثبتا او منفيا بلا اي سواء كان مثبتا او منفيا بها فيجوز الفاء
لضعف التأثير في المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الاداة
ولا وان كان للاستقبال لكنه قد يجيء لغيره نحو جئت بلا مال مقرون
مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع عن الجزم ويجوز حذفه فمقرون
مع الجزم نظرا الى وجود التأثير في الجملة لانها خصته للاستقبال نحو
ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا
اضرب مذهب سيبويه انه كان فصل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدأ
فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه
وارتفاعه الرفع والمص اعلم انه لا يدخل شيء من النواسخ على
كلمة الشرط ولا حرف نفي الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما من ضربني
ضربته وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا
لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد فعل
وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل
في معنى انه مع تقدم الدال على الجزاء اذا كانه نقيض الشرط اولى
بجزائه منه نحو اكرمه ولو شتمني فالشتم بعيد عن الاكرام ونقيضه

وهو الصحيح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو
الاعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اى اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا هذا اخر
البحث من المعمول بالاصالة والان نشرع في المعمول بالتبعية فنقول
واما المعمول بالتبعية اى الذى عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول بالاصالة
والانفهام ذلك من عبارته لم يعرفه فخمسة اى فانواع خمسة بالاستقراء
والمناسب لتاخيره عن المعمول بالاصالة بالاول انه مفعول هنا والثاني
ولكن بعده في الاسلوب ولا يجوز تقديم شيء منها اى من الخمسة
على متبوعها في السعة وفي ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك
ورحمة الله السلام والتاكيد المعنوي نحو بنيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاق كله ذلك الشهر وعاملها اى الخمسة عامل متبوعها هو مذهب
سيبويه اما الصفة والتاكيد وعطف البيان فلانها انما جيء بها لمعنى
في متبوعاتها فكانت معها كشيء واحد فانسحب العامل لهما
واما البدل فلان المبدل منه في حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل
عليه واما المعطوف فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
خلافا لمن خالف واعرابها اى الخمسة كاعرابه اى المتبوع ولو موصوفا
نحو لست نائى وذاهب بالجر عطفا على نائى لتوهم الجر به لكثرته فيه
باب . النوع الاول من الانواع الخمسة الصفة وهي اكثر مشابهة واستعمالا

ف ١٠٩



واوفر فائدة ولذا قدم وهي تابع يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على معنى كائن في مدلول متبوعه خرج بها جميع التوابع والتابع
داخل في الجنس فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه ويدخل الوصف
بحال المتعلق نحو جاءني رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيب
مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونا مطلقا غير
مقيد بزمان النسبة الى موصوفه وبما عرفت ان الحال غير داخلة
في التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث تتميز عن مدلول الحال
ولولم يخرج مثل الجنسين زيد علما او علمه وجاءني القوم كلهم
لخرج بمطلقا اذ دلالته على معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة
لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصول نحو الجسم
الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة
على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه
تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تعددها اى الصفة
لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة في موصوف واحد نحو جاءني
الرجل العالم الفاضل الحسيب النسيب المهيب ويجوز وصف النكرة
الحقيقية او الحكمية كالمعرف بلام العهد الذهني او الاضافة للعهد
الذهني قالوا يوصف ذلك المعرف بلا نكرة دلت على صفة و
بلا جملة لكن حصر الرضي الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد
امر على اللئيم يسبني والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو

نحو جاءني الرجل مشكك او غير مشكك بالجملة لكونها للنكرة حتى تؤول
بها نحو جاءني رجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه وانما لانها على معنى في المتبوع
لا المفرد الخبرية وهي التي يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد فاذا قلت جاءني رجل
اكرمه فلان قلت مقول في حقه اكرمه اى مستحق لان يؤمر باكرامه
قال سعد الملة والدين التفتازاني في شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام
ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية و
انشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرف قبل من اتصافه
بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك نحو قولها صفة التي يكون
بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا
وهي كما يحصر بالخبرية يحصر بالانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى الموصوف
لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط بما قبلها فاحتيج الى رابطة
يربطها بما قبلها لئلا تبقى اجنبية والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه
المخاطب اليه فوق توجهه اليها نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير
بقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اى فيه ويوصف مرفوعه
قوله بحال الموصوف او ضمير مصدره اى يقع الوصف بحال الموصوف

او ما جعل



اى ما جعله المتكلم حالا وصفة له ولو تجوزا لا ما هو حاله وصفته في نفس
الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وان كان الحسن عضوا منه وكذلك
حسن الوجه بالنصب او الجر لا حسن وجهه وصائر نهاره بالرفع و
ويوصف بحال متعلقه اى ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال
الموصوف في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن نفسه وحسن وجهه
وصائم نهاره من هذا القبيل لا حسن الوجه بالنصب والجر لانه
فيه ضمير الموصوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض
الاحكام اراد تفصيلها وبيان احوالها فقال فالاول اى الوصف
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب
ثلثة وينتفي اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول بالتبعية فهم اعراب
المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة في التعريف والتنكير
وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة فا
فالصفة مثله وقس على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكن التبعية في الجمعية والتانيث اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث تأويلا اى جماعة رجال وما يستوى
فيه المذكر والمؤنث في التانيث والمفرد في الافراد نحو رجل جريح
وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال
عدل بلفظ المصدر ورجال كثير نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة
ورجلان عالمان ورجال عالمون او عالمة ونساء مسلمات

او مسية والثاني اي الوصف بحال المتعلق يتبع في الاولين من السبعة
المذكورة فقط التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية وقد علم حاله با
لنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جائني رجال راكب غلامهم وامرأة
راكب غلامها ورجل راكبة جاريته ورجلان راكب غلامهما ورجال
راكب او راكبة غلمانهم ولما توقف معرفة التبعية وعدم التبعية
في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث وسبق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما
فقال والمعرفة قدمها لشرفها لكونه مفهوما وجوديا ما اي اسم
وضع وضعا جزئيا وكليا لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة من
حيث انها معينة بهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة
فرجل موضوع لمفهوم المعين بلا اعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا
المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع
اليها وبين اسامة واسد والنكرة ما اي اسم وضع لشيء ملتبس
لا بعينه اي غير معين ما اراده الرضي لان النكرة عنده موضوعة لفرد
غير معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار تعينه على ما يجيء السيد
السند وهي على هذا موضوعة للماهية الرجلية والافراد يدل عليه التنوين
ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
واضعف الاسم الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع النوع الاول المضمرات
وهي ثلثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم

مطلقا



مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب معين
بتقدم ذكره ولو رتبة او بقرينة كما اذا دل المقام عليه كما في قوله
تعالى انا انزلناه اي القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن هذا ان
هذا على رأي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة
في الخارج ثلثة جزئي وهو الوضع لشخص بملاحظة ذلك الشخص
وهو وضع الاعلام وكلي وهو ان يوضع لمشخص باعتبار ملاحظة
امر كلي عام ولا بد في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الو
الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكي عن نفسه ثم
يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة
ذلك العام والموضوع له مشخص لكونه مشخصا من مشخصات ذلك المفهوم
العام ووضع لامر كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم
الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلي
عام ووضع انواع المعرفة والمردفات من قبيل القسم الاول من الوضع
الكلي الا العلم فانه وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين
ووضع الانواع المذكورة من القسم الثاني مثلا ان موضوع
لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط استعماله في جزئياته المشخصة
وهم على هذا يلزم انه لا يستعمل الا مجازا وهي اربعة اقسام بالنظر
الى ما قبلها اتصالا وانفصالا والى اعرابها القسم الاول مرفوع
متصل قدمه لانه لا يكون الا عمدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز

الانفصال الا عند تعذره وقد سبق في بحث الفاعل والقسم
الثاني مرفوع منفصل وهو اي المرفوع المنفصل هو هي هما للمثنى
للمثنيين ولذا ذكر بعد المفردين وقبل الجمعين وهم هن
للغيب انت بفتح التاء وانت بكسرها انتما كهما انتم
انتن للخطاب انا نحن وابتداء بالغائب لرعاية
الترقي ومن بدأ بالمتكلم نظر الى اصالته والتنزل و
والقسم الثالث ضمير مشترك صورة بين منصوب
متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بعاملهما فان
ناصبا فمنصوب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن
ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وانه انها
انهما انهم انهن انك انك انكما انكم انكن انني اننا و
يجوز اني وانا بلا نون الوقاية وبحذف نون وان
جارا فمجرور نحو له الى اخره فتقول له لها لهما لهم لهن
لك لك لكما لكم لكن لي لنا وغلامه غلامها غلامهما
الخ وان محتملهما فمحتمل لهما ولذلك اختلف في نحو
الضاربه وضاربه فسيبويه يجعله في الاول منصوبا
كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والدماميني والزمخشري
والمبرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني مجرورا و
الاخفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظ المنصوب المتصل

والمجرور



والمجرور المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف
العامل جعلها خمسة وجعل المشترك قسمين مستقلين منصوب
متصل ومجرور متصل والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه
اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي
ايانا مذهب سيبويه انه الضمير ايا وما في اخره حروف على صيغة
الضمائر المنصوبة قرائن على المراد لانه ايا مشترك بين المعاني
الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش انه ايا مضاف الى ما اتصل به
وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافي والزجاج
الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال بعض الكوفيين انه ايا عماد
الضمير وارتضاه الرضي فعلى المذهبين الاخرين لا وجود للضمير
المنفصل الا في المرفوع وقال الفاضل العصام والاظهر ما قيل
ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وانه لم يوجد اسم مختلف
اواخره كما في هذا وهذه وياء لانه كون الاسم الواحد موضوعا
لمعان كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم وهو
ما لا يتناول الا على واحد معين حقيقة كما في العلم الشخصي
او اعتبارا كما في العلم الجنسي بوضع واحد وهو قسمان
علم شخص وهو ما وضع لشخص واحد نحو زيد وعلم جنس وهو
ما وضع لامر كلي باعتبار تشخصه عن سائر المفهومات
وقال ابن الحاجب والشيخ الرضي انه كونه معرفة اعتباري

محض كعدل عمر ونحو اسامة فهي اذا كانت الجنس علمية وسلمانه
فهي اذا كانت الجنس معنى والنوع الثالث اسماء الاشارة
وقد عرفت انه وضع كلي باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئي
مشخص منه ثم ولا الامر العام مثلا اوضع الواضع كل مذكر
مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة مفهوم المشار اليه
المفرد المذكر المحسوس وجعل آلة لوضعه وصح مبتدأ خبره
للمذكر المفرد وعلى الاول خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر او صح
مبتدأ وذا مبتدأ ثانيه والجملة منها والمثنى ه خبر محذوف اي هو
اي ذا لنقصه رتبة او وزنه في الرفع مبتدأ والمثنى ه خبره قدم
عليه لكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدر وذين في النصب
والجر وللمؤنث تا بقلب الذال تا اذ العادة في الفرق بين المذكر
والمؤنث اثبات التا ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث
وثنى هو الاخيرة وذي بقلب الالف يا للفرق المذكور اذ قد
يفرق بينهما باليا نحو تضربين وقيل هو الاصل لبقاء بعض
حروف المذكر فيه وذي بقلب الالف يا مبالغة في الفرق وته وذه
بقلب اليا ها ساكنة في الوقف والاصل او مكسورة بلا يا
وكانه اراد بهما هاتين اللفظين والكتفي بالابهام وتهي وذهي
باليا وذات بالحاق التا لم يذكرها لقلة استعمالها والمثناة
اي المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة



تا والجمع اي المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا ويكتب الواو
بعد الهمزة لئلا يلتبس بالى حرف الجر وحمل عليه الممدود ويكتب
المقصور باليا لجهالة اصله ويلحق اوائلها اي اسماء الا
شارة حرف التنبيه اراد به ها لاشتهار اختصاصها بالاوات
بالعلم ويلحق للاشارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد
فيجتمع مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل
بينها وبين اسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها
انتم اولاء وها انتم هؤلاء وها الثانية تكرار للاولى
نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب اي كاف تدل على الخطاب
ليدل على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وهو حرف لعدم امكان اسميته لانه لو كان اسما لكان
معمولا ولا يمكن لعدم عامله فيقال في خطاب المذكر ذاك بالفتح
وفي المؤنث ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي جمع المذكر ذاكم و
وفي جمع المؤنث ذاكن والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اي مثل
ذا في التصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكر من ذا البواقي من ذان اولاء
وتا وتان تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانكن والمشار اليه
مثنى مذكر واولئك الى اخره وتاك الخ وتانك الى اخره فيكون
خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرف التنبيه وحرف الخطاب لعدم
المانع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيده الاخر نحو هذاك

لم يفرد احدهما من الاخر نحو هنا وهناك ويقال اى يقال
العرب في ملكانهم تلك ثم الحق اللام به فحذف اليا للساكنين
بخلاف ذلك فان اللام فيه متحركة بتحريك الكاف بالفتح او الكسر
للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك التاء بهما فيكون في تك وتك فجميع
اربعة اوله لك قال الرضي في اولى بالقصر وقال الفاضل العصام فيه
انه لو كان كذلك لكتب بالياء وفيه انه كتب بالالف لبعيه وزنه
في الوسط باتصال الكاف في الاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا وممدودا
مثل هؤلاء وذانك وتانك مشددتين اى مشددتي النون حال
كونهما للبعيد اى لاشارة الى المثنى والى البعيد لان زيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى فاذا استعملت في القريب والمتوسط
يكون بضرب من التأويل واختلف في تشديد نونهما وبيانه
في المطولات من شروح الكافية وغيرها فائدة اذا اتصل الاسم الاشارة
باللام وحرف الخطاب في المفرد نحو ذلك او النون المشددة في
التثنية نحو ذانك للبعيد وبالها نحو هذا او الكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغيره هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها
في موضع الاخر استعمالا في غير معناه كما ان استعمال الكلام في الامر العظيم
في غير معناه تنزيلا منزلة المحسوس في كمال تعينه لكن قال الفاضل
العصام في شرح التلخيص لكثرة استعمال كل موضع الاخر امارة
الحقيقة فاذا استعمل هنا مثلا في القريب او البعيد او المتوسط

يكون



يكون استعمالا في معناه وعلى هذا فقس هنا والمذكورات
تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات واما ثم بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وههنا وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر
وقد تجر هذه بمن والى وقد تنصب هنا المشددة الكاف دونه
ثمه وثمت خطا وهناك فهنالك اى موضوعة للاشارة
الى المكان الحسي خاصة وتستعمل في غيره لتنزيله منزلته
يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك اى من المكانيات
للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة الاسم الموصول اى
المشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام الموضوع له الخاص مثل الذى موضوع لكل معين مشخص
باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عنده انت مع كل افادة
بقوله ولابد له اى للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل في الكلام الا
مع صلته لابمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزء منه بصلته بحيث
يستحق الاعراب المجموع لانه يتم في الاسمية لانه لا شئ من الاسم
يستحق الاعراب بغيره جملة تسمى صلة ولانه وضع الموصول لما
يعتقد المتكلم انه المخاطب يعرف بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
مستمرا نحو الذى يسبح خلق الاشياء او في بعض الازمنة نحو الذى
اكرمني او يكرمني زيد خبرية لا محل لها من الاعراب لانها ليست حالة
الاعراب على ما عرفت معلومة لك مع ان يلزم كونها

بحيث يعلم انت مع مضمونها ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية
معلوم من اعتبار معلومية لك مع لان الانشائية لا تدل على ثبوت
مدلولها حتى يكون معلوما لك مع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون
لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف في مثل
لقيت من ضربته لان الموصول معلوم انتساب مضمون الصلة قبل
التكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى
الموصوف انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر
اي ما حكي عن سيبويه لا يكون العائد في الصلة الا ضميرا لان الغالب
لانه قد يوضع موضع الاسم الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن
وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته والاصل ان يكون الضمير ضمير
غائب لان الاسماء الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم والمخاطب
اذا كان الموصول او موصوف خبرا عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله
تعالى عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت الذي اكرمتني وانا و
انت الرجل الذي اكرمت او اكرمني وذلك لرعاية جانب المعنى و
اما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف فلا يجوز
الا الغيبة نحو الذي قال كذا انا او انت ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا
في المفعول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقليلا في غيره
مما يجوز حذفه نحو من يعتن بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه
وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي به وفاقض ما انت قاض اي قاضيه ويهم





وهو الموصول الذي وما عطف عليه هو للواحد المذكر واللام حرف
تعريف بالاتفاق بين البصريين والكوفيين زيدت لئلا يكون بصفة
المعرفة بها كوصف المعرفة بالنكرة في الصورة والذي اسم موصول
عند البصريين ولامه زائدة عند الكوفيين والموصول الذال الساكن
ال كنه ثم كسرت فاشبعت فصار الذي وقد يشدد ياؤها
وياء التي مكسورة او مضمومة حتى توهم انه معرب كالذي والقياس
ان يكتب بلامين لكن ترك لتنزيل لاميهما منزلة جزء كلمة
ادعى للزوم لام التعريف ومثناه اي الواحد اللذان رفعا
واللذين نصبا وجرا وجاء اللذانّ وكذا اللتانّ في غير الفصيح والاولى
كونهما معربين عند اختلاف فهي رفعا ونصبا وجرا كما في الزمخشري وهو مختار
المص ههنا وفي تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على انهما مبنية
والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين للفرق بين المثنى
بينه وبين الجمع وجمعه الذين وجمع المذكر وفيه في التسهيل
بالياء الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر على الا
كثر وجاء اللذون في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري اعراب
الجمع على لغة هذيل شاذة والياء في الذين كان اصله الذيين فحذف
احد اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكي عن بعضهم اللذيون في الرفع
واللذيين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا والتي كالذي
في جميع ما سمعت هو للواحدة المؤنثة ومثناها اي الواحدة

اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وجمعهما اي الواحدة في اللواتي
وهو قليل في المذكر وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء واللائي
بالهمزة والياء وهو كثير في جمع المؤنث والاولى كالعلى واللاي بالياء
فقط ساكنة او مكسورة واللاء بالهمزة فقط واللذين مطلقا
او نصبا وجرا واللذون رفعا واللوتي بالتاء والياء واللوت
بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائي بالهمزة والياء قال في شرح لب
الالباب انه هذه واللواتي جمع الجمع الاول جمع الذي والثاني جمع
التي وذا بعد ما الكائنة للاستفهام هذا عند البصريين فانهم
يخصونه الحكم بها ولا يجرونه في سائر من اسماء الاشارة
مع شرط كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا يحتمل انه يكون زائدة
فمعنى ماذا صنعت يحتمل انه يكون ما الذي صنعت فجوابه الحسن بالرفع
وان يكون شيء فجوابه الاولى منصوبة ومن لذي العلم وقد يستعمل في غيره
وما لغيره في الغالب الصفات ذوي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما
المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع واي للمذكر وايه للمؤنث
وال للف واللام قال التفتازاني والسيد الشريف في شرح المفتاح
هو مجموعهما لا اللام وحدها على ما هو المختار في حرف التعريف اليه
يميل كلام المحقق هنا لكنه مخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول
حاصله على ما سبق بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث ويجيء بمعنى
تثنيتهما وجمعهما واذا اللفظ معهما متعددا او مؤنثا يجوز رعاية

اللفظ



اللفظ او المعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال
الضاربة والضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى
او مجموع مبتدا او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب
بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من الانواع الستة
المعرف باللام سواء كانت للعهد الخارجي فانه المثبت نحو جاءني كما
ارسلنا رجل فاكرمت الرجل المعروف بالاتصاف بالمجيء ونحو كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو جاءني رجال فا
كرمت الرجال مشيرا الى حصة معينة فردا او افرادا اثنين
بذكرها سابقا او بقرينة الحال فهو كضمير الغائب او للجنس
سواء اشير بها الى المفهوم مدخولها من حيث هو هو فيسمى
لام الحقيقة ولام الماهية نحو الرجل اي جنسه خير من جنس المرأة او من
حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعيين في الخارج بل في الذهن
ويسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد
او في ضمن جميع الافراد ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر
اي كل ناس وكل كافر ونحو جميع الاحبة الصائمة هذا وكلام المحقق كالصريح في
ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهني والاستغراق
من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال
بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ التي دخلت
عليه ويسمى لام الجنس ثم انه الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث

هو صورة اللام الحقيقية من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير
معين في الخارج فهو لام العهد الذهني او في ضمن جميع الافراد فهو
لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة فهو لام العهد والمعرف
بحرف النداء اي الصالح لانه يعرف به ليفيده قوله اذا قصد به اي
بالنداء او بالمنادى شيء معين نحو يا رجل وغير المعين نكرة نحو يا رجلا
والنوع السادس من الستة الاسم المضاف الى احد هذه الخمسة
اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد التعريف وقد عرفت انه مثل
غير ومثل لا تتعرف بالاضافة ثم انه الاضافة الى احدها اعم من
ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد وبدونه نحو ثوب غلام زيد ثم انه مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف ان الاعرف هو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني
من الانواع الخمسة للمعمول بالتبعية العطف بالحروف اي المعطوف باحدها
من عطف عليه اي كر ومال اليه لان المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة
او يميل اليه وهو اي العطف تابع يتوسط اي يقع دائما فلا يرد الصفة
المصدرة بالواو على تقدير تسليمه والتاكيد المصدر بالفاء و ثم للتدريج
للتدريج بينه اي التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولما لم
يكن في كلام المصنف محلا يناسب ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها ههنا
فقال وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه هو للجمع بين
المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له

مع



مع الدلالة على تعقيب المعطوف وثم له مع المهلة وحتى له مع لكنها
فيه دقيقة لا خارجية ومعطوفها جزء قوي او ضعيف مما قبلها ليدل
على قوته او ضعفه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
فان الذهن يثبت الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم
الحاج وان لم يكن في الخارج كذلك بل الموت يقوم بالف من الا
نبياء مختلطين وكذا القدوم واو واما وام لنسبة الحكم الى احد
الامرين او الامور فيهما غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى
الواو واقول في نفسي هذا مما يجب تحقيقه والتحقيق انه او بمعناها
ثم رايت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه
ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطيني حقي معناه
انه احد الامرين واقع البتة ويستفاد انه اللزوم ينقطع عند الاعطاء
او انه اللزوم كائن الى وقت الاعطاء انتهى فوقع النزاع دفع بحمد الله تعالى
ويجيء او بمعنى بل وتختص بالجمل اوليس حينئذ حرف عطف بل حرف
استيناف واذا عطف بام لزم قبل المعطوف عليه اما واذا عطف
باو يجوز تركه وانكر بعضهم كونه اما حرف عطف لانها قبل المعطوف
عليه ليست للعطف فالراجح والحق هذا والعاطف الواو الداخلة
على الثانية واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة ويلزم قبل
ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف والمعطوف عليه
في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو في قوة قولك

انتهى كلامه والمنقطعة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع
ما بعدها عما قبلها واستئناف كلام بعده بمعنى بل والهمزة غالبا
اى للاستفهام مطلقا انها لابل ام شاة بل اهى شاة او للانكار
نحو ام يقولون افتريه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن
الاستفهام ويقصد بما بعدها الاخبار كقوله تعالى ام انا خير
من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر بعده
اداة الاستفهام كقوله ام هل تستوى الظلمات والنور وكقوله
تعالى ام من هذا الذى هو جند لكم ولا لنفى ما اثبت للاول نحو جاءنى
زيد لا عمرو فهو مختص بالمثبت لا يجيء بعد نفى ولا نهى وللجمهور تعدد
المعطوف به فلا يقال جاءنى عمرو ولا زيد لا بكر ويعطف به على المنادى
فيقال يا زيد لا عمرو كذا فى التسهيل والمثبت اعم من اللفظى و[illegible]
والمعنوى ما زاد زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد الاثبات والنفى باتفاق
من البصريين والكوفيين ففى الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف
وجعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه بانه جعل كانه لم يذكر لانه
ذكره كان خطأ عمدا او سهوا وفى النفى والنهى نحو ما جاءنى زيد بل
عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه
فى حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لا نفى وعند المبرد بل
فى النفى مثله فى الاثبات فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر
ونقل السيد السند فى شرح المفتاح عن بعضهم انه فى النفى لاثبات

الحكم



لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه وينبغى على هذا عده
اصحاب البلاغة من ادوات القصر واذا ذكر قبلها لا فانه كان الكلام مثبت
نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو لنفى الى الحكم عن المعطوف عليه فاذا
كان منفيا فلتقرير النفى فى المعطوف عليه نحو ما جاء زيد لا بل عمرو
وما بعد بل باق على الحال فى المذكور واذا عطف بها الجملة على الجملة
يفيد الانتقال من حكم الى اهم ولكن ليست عاطفة اذا اقترنت
مع الواو واتفاقا بل مخففة من المشددة وشرطها مغايرة ما
بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولو معنى نحو ما جاءنى زيد لكن
عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد تجيء عاطفة للمفرد فى الكلام الموجب
خلافا لبعضهم نحو جاء زيد لكن عمرو قال الرضى ليس لهم به شاهد فقد ثم العشرة
وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح انه ما بعده عطف بيان وزاد
الكوفيون ليس والاخفش والفراء الا واذا عطف اى او وقع
العطف اى اذا اريد ايقاع العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع
لا المنصوب وسيجيء حكم العطف على المجرور المتصل لا المنفصل فانه اى
المنفيات لا تشترط للعطف فيها بارز لانه ذلك المنفصل او مستترا
ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفردا او مثنى او جمعا يجب
تأكيده اولا بمنفصل ويقبح تركه عند البصريين فى السعة وعند ال
الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد نحو زيد ضرب
هو وغلامه ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو

لانه الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكونه الاتصال من الطرفين من
الفعل لكونه محتاجا اليه بعدم استقلاله في التلفظ فحصل العطف
عليه كأنه على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل في الحقيقة
ولا يجوز ان يكون العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيلزم ان يكون تاكيدا او ذا لا يجوز فعلم وثبت الا انه يقع فصل بين
المعطوف عليه ولو كان بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فيجوز تركه اى التأكيد بلا قبح عند الفريقين لطول الكلام
به واثباته نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم وزيد واذا
عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شيء اعيد
الخافض اى الجار في المعطوف حرفا كان او اسما في كل الا الاتصال
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل تؤكد به
مع الاستعارة منه له والفصل في المرفوع نائب عن التأكيد واذا
لم يكن الاصل لم يكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور لا يعطف
الا بالجار فاطرد على مثله وعند الكوفيين يجوز بلا اعادته نحو مررت
بك وبزيد والجار في المعطوف زائد اتفاقا في الحكم بعدم الجر بالاول
بدليل المال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واتى كذلك
الحروف الزوائد والجر به كما في كفى بالله وبين مضاف الى المتعدد معنى
لانه الثاني زائد فكان الاول مضافا اليهما اختاره الرضي و
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له

بالنظر



بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا انه يختص بسبب باعتبار
تحقق المعروض به ايضا نحو يا زيد والحارث
ويا عمرو وعبد الله لزوم اجتماع ويا عبد الله وقيل فان سبب لزوم
تجرد المنادى عن اللام وهو لزوم اجتماع اداتي التعريف
لم يوجد في المعطوف وسبب بناء عمرو اعني كونه منادى مفردا
معرفة غير موجود في عبد الله وسبب اعراب عبد الله لم يثبت
في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز نحو ما زيد
قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب على انه يكون
خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما او مجرورا
عطفا على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه
ضمير كما في قائما ولم يوجد لانه ضمير لعمرو فلم يجز الا عطف
الجملة على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل العصام يجوز
عطف ذاهب على محل قائم وعطف عمرو على زيد فيكون من قبيل
عطف معمولي عامل على معمولي آخر وقال ايضا يمكن ان يجعل
زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين لا يجوز
عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بل الشيئين على
معمولات عامل واحد بالاتفاق لان باقية العاطف مقام
مقامه والواحد يقوم مقام الواحد مختلفين في الاعراب
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او متفقين نحو ظننت زيدا قائما

قائماً وعمرو قاعداً واعلمت زيداً عمراً فاضلاً وبكراً محمداً كريماً
ولا يجوز العطف بحرف واحد على معمولي عاملين
مختلفين في المعمول اتفاقاً في العمل واختلافاً لان حرف العطف
كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما في ان
زيداً يضرب عمراً وخالداً بكراً وان زيداً اضرب غلامه وعمراً اخوه وجوزه
الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور بغير لا المؤكدة
لئلا يلزم جواز دخل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل قوله الا
ويجوز زيد في الدار والحجرة عمرو عنده لعدم الفصل قوله الا في نحو
تقدم الجار على رأي الاكثر منهم الاعلم الشنتمري ونحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ونحو ان في الدار زيداً والحجرة عمراً المراد به تقدم المجرور على
المرفوع والمنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه وتقدم الجار
في جانب المعطوف على ما مر لانه مورد السماع فكذا الا تقدم الجار
على الرافع والناصب لانه يلزم انه لا يجوز هذا المثال بل مثال
المتن لان التقدم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون
المراد كون الجار متقدماً على ما روي عن الكسائي والفراء
والزجاج والاخفش في جواز المثال لانه ونحو في الدار زيد وعمرو و
الحجرة ومنعه سيبويه مطلقاً لما ذكرنا والفراء معه على [illegible]
ما نقل ابن مالك عنه ومن يظهر ان الجار في كل مورد يتوهم
العطف على معمولي عاملين نحو قول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

شحمة



شحمة اي ولا كل بيضاء واما جوزه الاكثر بشرط العطف بعطف
المذكور قياساً على مورد السماع كالمذكور وقول اخر اكل امرئ
تحسبين امرأً ونار توقد بالليل ناراً اذ العطف على معمولي
عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد وسمع لا في غيره
كذا في الرضي والثالث من اللفظ التأكيد قال في الصحاح الا
فصح التوكيد والتأكيد والتأكيد التقرير ولما كان تصوره بما
يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك تعريفه مع انه معناه
اللغوي يغني عن تعريفه وشرع في تقسيمه فقال وهو قسمان
لفظي تسمى به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوي يقرر المعنى
فقط فسمي ذا (اي قسم الاول) (اي المعنوي) معنوياً وذاك (اي اللفظي) لفظياً فرقاً بينهما وهو تكرير
اللفظ الاول بمعنى مكرراً اما بعينه او بمرادفه مع اتفاق
في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كائناً في المضمر
المتصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف من المسامحة لان التكرير
ليس التأكيد (اي التكرير) الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا فسرناه بالمكرر
فاختل المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو
ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به (اي المرادف) المؤكد بفتح الكاف الذي
هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول فهو اما مرفوع صفة للمؤكد
معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول او مجرور
معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها (اي دابة) تبناً وماءً

بارد اي او ذكر مرادفه او الف في مقدر ويجري اي التكرير مطلقا
فيصح قوله في الالفاظ كلها على ان منها اسماء او افعالا او حروفا مفردات
او مركبات او يجري التاكيد اللفظي من المعمول فيختص الا الالفاظ بالا
سماء اي في الاسماء كلها لا في بعضها كالمعنوي ولكن لا يساعده
التمثيل نحو جاءني زيد زيد او حسن بسي او ضربت انت وضرب
ضرب زيد وحرف الثاني غير عامل ونحو نعم نعم او لا لا في جواب
هل عندك زيد وزيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد
وزيد في الدار في الدار او في الدار غلامه في الدار غلامه وقيل انه لفظه
يشكرك انه لفظه يشكرك وقد تقدم غير الف، وتم على التاكيد اللفظي
والمعنوي وهو مخصوص بالمعارف من الاسماء اي لا يكون متبوعه
الا معرفة ولا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها اي بسببها العموم او الخصوص
باتفاق البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر والكوفيون
جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة
القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم
وهو اي التاكيد المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما
الباء فيقال جاءني زيد بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا
تاكيدا ويتصرف فيهما افرادا او جمعا كلاهما في التثنية والجمعين هو
الاولى وفي الضمير فيفرد للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول
جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما على لغة ركاكة في قوله تعالى

فقد

138

فقد صغت قلوبكما لكراهتهم اجتماع تثنيتين متصلتين معنى
او الاول جزء من الثاني مضاف احدهما الى الاخر ونفسهما على ما
حكاه ابن كيسان عن بعض العرب والزيدون انفسهم والهند نفسها
والهندان انفسهما او نفسهما والهندات انفسهن
ويتصرف في العين مثلها وكلاهما للمثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث
ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد بهما مفرد غير مثنى اتحد عاملها
معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد
وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث بكليهما وكله
يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما
بالنسبة الى ما نسب اليها باختلاف الضمير افرادا وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول قرأت القرآن كله والصحيفة كلها واشتريت
العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة او المعجمة يؤكد بها واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما باعتبار
نسبة الكلام باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت
الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون وجاءتني النساء جمع ويجوز
اجزاء المجموع غير المذكر التي لم يجر المؤنث في كله واجمع واخواته
فتقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات
وبالدور كلها جمعاء لشيوعها بالجماعة ويجري جمع المؤنث الا
في جمع المذكر الملك العاقل خلافا للاندلسي نحو بالزينبات المقصور

او اللاتي وُد كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين
واكتع وابتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر ويجوز الكوفيون
تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمعان واجمعاوان وكذا اخواته
لكنه غير مسموع وهذه الثلثة اتباع جمع بتع كفرس وافراس لاجمع صح
لا تابع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في القاموس بتع محركة
بمعنى تم ويجمع على ما قيل انه اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع
من بصع العرق بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى روي وابتع من
البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فيكون
مثل حسن بسن ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي على اجمع لان في
اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية بخلافها فهي كما سبق ولا تذكر
هذه الثلثة بدونه مثلما ذكر في الصحاح وقيل تذكر والاختلاف
في جواز ذكر اجمع بدون اخواته كما في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز
ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر فقوله الفصيح من الكلام لا يبعد ان
يكون قيدا في الفصيح بيانه بمعنى عدم التقدم وعدم الذكر وهذا لانه
الجملة نفيه لنعيتها لاجمع وفي الرضي ولا خلاف في انه لا يجوز تاخير
اجمع عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يؤتى باخواته على هذه الترتيب
اجمع اكتع ابتع ابصع ولو اريد الجمع بين الالفاظ التاكيد المعنوي

يقدم



يقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم وثم واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل البارز او المستكن بالنفس والعين اي باحدهما او بكليهما
اكد اولا بمنفصل ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة
الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وقيل لدفع
الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك
او عينك وضربت انا نفسي او عيني اعلم انه فائدة التاكيد اللفظي
غالبا دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجوز كما اذا قلت جاءني
زيد يجوز انه يكون يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاءني عمرو
فغلطت فقلت زيد وانه مراده جاءني خبر زيد او غلامه فتجوزت
فحذفته بتكريره فكذا فائدة المعنوي في النفس والعين دفع توهم
التجوز وفي غيرهما من الفاظ المعنوي دفع توهم السامع عدم
شمول المؤكد للمراد منه من الاجزاء كما اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع
انك قرأت بعضه فدفعته بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون فكل هي يفيد شمول السجود وكلهم لافراد الملائكة
فاجمعون تاكيد على تاكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال سعد الملة
والدين التفتازاني ان الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع على السجود
في زمان واحد لانه من الجمع فانه قيل ترك واحد منهم السجود وسجدوا
مجتمعين والرابع من الخمس البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف
عن الشيء والمناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود ان التابع الذي

قصد النسبة اليه نحو جاءني زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضربني زيد
اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام فخرج ما عدا العطف بالحروف دونه
اي المتبوع حال من الضمير المستكن في المقصود اي مجاوزا ذلك التابع المتبوع
في كونه مقصودا بسبب نسبته في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة
وتمهيدا لذكر التابع فيلزم انه يكون مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة
الاجمال والتفصيل لانه في ذكر الشيء اولا مجملا ثم مفصلا تقرير في الذهن
لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع فيه غير مقصود
واجب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين
على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه انه بدل الغلط كذلك لانه قد
يقصد فيه الى المبدل منه عمدا ثم توهم انه ما سبق به لسانه وانك
غالط فيه وتقصد الى البدل ويسمى هذا بدل بداء وشرط الترقي من
الادنى الى الاعلى وكثيرا ما يستعمله البلغاء فلانه بدر شمس وقد يقصد
الى المبدل منه لنسب نكتة المقصود الذي هو البدل ثم تتدارك بالبدل
وقد يتدارك به سبق لسان الى المبدل فالقصد في الاول كال
لعطف ببل في كونه متبوعه مقصودا معه بالنسبة على سبيل التعاقب
واقسامه اي البدل اربعة بالاستقراء بدل الكل من الكل وهو المبدل
منه اي بدل هو كل المبدل منه انه كان صدق المبدل منه على شيء واحد
بان يكون ما صدق عليه احدهما بعينه ما صدق عليه الاخر نحو جاءني زيد اخوك
ونحو اعبد ربك اله العالمين وبدل البعض من الكل اي بدل هو بعض





المبدل منه فالاضافة في هذين بيانية ان كان مدلول البدل
جزءا مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه ونحو ابغض الناس من [illegible]
[illegible] حقه وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال احدهما على
الاخر غالبا فالاضافة لادنى ملابسة انه كان بينهما اي بين
البدل والمبدل منه تعلق واتصال معنوي كائن بغيرهما اي كونه
البدل كل المبدل منه وكونه جزءا منه فيدخل اي انه اشتمال احدهما
على الاخر ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشمل نحو اعجبني زيد حماره كائن
بحيث ينشط النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل
منه اي يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه دالا عليه
الثاني اجمالا لكون النسبة اليه غير صحيحة معنى ويتشوق اي النفس
الى ذكر الثاني وهو البدل فيكون اجمالا وتفصيلا مقصودا من
الابدال فخرج المثال المذكور لان التعلق بينهما ليس
بهذه المثابة فهو من بدل الغلط نحو سلب زيد ثوبه فانه
بعد قيل سلب زيد ينشط السامع الى شيء يصح اسناد السلب
اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما وكذا مثل احفظ
الله تعالى حقه وتعجب الناس عرقه وبدل الغلط اي بدل بسبب غلط
المتكلم انه كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا بسبق اللسان والغلط
فيه حكمي او النسيان نحو رأيت رجلا حمارا او حماره وهو المبادر
الى الذهن عند الاطلاق ولذا خص البيان به وقال ولا يقع اي بدل الغلط

في كلام الفصحاء بل يورده ونه يسير لان الفصحاء يتذكرون الغلط
فيه بالعطف ببل بخلاف غيرهم فانهم يسبقون الى البدل واما قسم الذي
يشترط فيه التراقي المسمى ببدل بدء فانه يقع في كلام الفصحاء وفي كلامه
هذا نادر في الاستعمال لم يتعرض له ولا يذهب عليك انه اشتهر من
انه ذكر المبدل انما هو في غير بدل الغلط وانه يجري في الغلط كلها حتى
انه لبيان الاقطع فيقال غلام جاء زيد وزيد من في الدار لانه تقدير يسبق
الى انه لا ينتقض بقصد دونه فيه قوله وجب وصف النكرة المحضة
المبدلة من المعرفة يدل على ان المطابقة بينهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة
مثل جاءني رجل غلام زيد بدل الكل فلا منع من نحو مررت بزيد رجل واما بدل البعض
وبدل الاشتمال فلابد فيهما من ضمير المبدل منه يخصصه لا محالة وانما وجب
في بدل الكل ليكون جابرا لنقيصة النكارة ولئلا يكون المقصود انقص
من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز منه اي على اذا اشتمل البدل النكرة
على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض نحو لزيد الرجوع قهقرى او رجع
الى الخلف فان الرجوع الحق مع الى على وتوكيد الوصف اللفظي
والمعنوي اتبعه قول الجمهور مع لى على نحو قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة ولا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا
من المضمر الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال
الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل
منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص

وعنده

وعنده الثقة وانه اختلفت عدم جواز الابدال من الضمير
مطلقا لان الضمير لما كان اعرف الا انه سومح في الغائب لعدم
كونه مثلهما نحو ضربته زيدا او نحو الاخفش مررت بي المسكين
وعليك الكريم ولذلك طرد الجواز في الضمير كلها كلها
واما بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر
من المضمر اي مضمر كان لتغاير معناهما نحو اشتريتك نصفك
والجبتك وضربتك الحمار وضربتني الحمار والنوع الخامس
من انواع الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح
متبوعه ولا يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان
حصول الايضاح من اجتماعهما كما اذا كان شخصان مكنيان
كل بابي عمرو او شخاص كثيرة اسمهم زيد وواحد منهم كنيته
ابو عمرو فقلت جاءني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا يدل
عطف على جهته على معنى حاصل فيه اي في متبوعه خرج به الصفة
الموضحة قال الفاضل العصام فلا يجعل ما يحتمل كونه صفة
عطف بيانه وجعل صاحب الكشاف فائدة عطف البيان
في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر وابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر
بيان له وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وقصته معرفة لمجموع ما ذكرنا من المعمولات تمت

فذلك ما ذكر من المعمول بالاصالة ومعمول بالتبعية انه احكمت
الباب الثالث من الابواب الثلثة اللذي الرسالة مجموعها
في الاعراب وهو في اللغة اما من اعرابه بمعنى اوضح لايضاح
المعاني بعضها من بعض او من عربت معدته اي فسدت و
الهمزة للازالة بمعنى ازالة الفساد لازالة الفساد والتباس
بعضها لبعض وفي الاصطلاح شي حركة او حرفا او حذفا
جاء من قبل العامل بسبب تعلقه بالمعمول ومجي واحد من
عليه او بسبب المشابهة التامة على ما بين في بحث العامل والجي
من العامل ظاهر في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة
لان الاخر ساكن قبل العامل فيتحرك بمجيئه وفي الحذف متحرك
او فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله واما في الحرف في غيرها
فغير ظاهر لانه موجود قبل العامل مثلا مسلمين ومسلمين
ومسلمان ومسلمين جمع موجودة قبل دخول العامل
وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذي يظهر انه
حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع و
التثنية يفهم من صيغتها على الاشهر من الاقوال وتدل على
التعدد على ما هو المختار عندنا فقط وبعد دخوله تدل على المعاني
المختلفة او عليها وعلى معنى التعدد فباعتبار دلالتها على المعاني
يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل فحروف

الاعراب



الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا
فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل كما ذكره
المص في الامتحانه وطرد في جميع التثنية معربا كانه مفردها
او مبنيا لان التثنية لما كانت مطردة ارادوا ان يجعلوا كلها
على وتيرة واحدة من الاعراب نحوه به اي بسببه اخر المعرب
والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفظي والتقديري والمحلي كما في
كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن يا باه اضافة
الاخر الى المعرب فلا بد من تخصيص الاعراب لا وليين وجم
البحث على المحلي مستطردا او من انه يراد بالمعرب ما فيه
الاعراب معربا او مبنيا والمراد بالاخر ما كان اخرا مثلا لا
الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء
قائمة وياء بصري ولو اي للاعراب مطلقا تقسيمات اربعة
بالاستقراء متداخلة يدخل اقسام بعضها في بعض لانها
متغايرة لا متباينة مثلا اقسام التقسيم الاول ذوات
الاعراب وهي توجد في التقسيمات التي بعدها كتقسيم
الاسم الى المعرب في المبني باعتبار وتقسيمه الى المعرفة
والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع التقسيم الاول
من تقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الذات والحقيقة اي
ذات الاعراب وحقيقة ولكونه ذات الشي مقدما قدم فنفصل

رجلان ورجلين وهندان وهندين واللذين بحسبه ع

فهو اى الاعراب اما حركة وهي الاصل لخفتها ولكونه ادل على
المقصود ولذا قدم او حرف وهو تضعيف الحركة او شابه
لكنه ليس باصل او حذف ولا يكون الا حذف الحركة او الحرف ولذا
اخر والحركة ثلثة بالاستقراء ضمة سميت بها لانضمام الشفتين
بها وفتحة لانفراج الفم وكسرة لتسفل الحنك كانه
منكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء لانه الحركات ابعاضها نحو جاءني
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون لانه مثل حرف
اللين والخفة نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغزو
حذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة
من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثاني
منها تقسيم بحسب المحل اى محل الاعراب وما كان هو فيه
اى تقسيم محله فهو اى المحل اما معرب او كائن بالحركات
لا بالحروف والمحضة اى الخالصة لا يشوبها حذف او بالحروف
المحضة لا يقارنه الحذف او معرب بالحركة مع الحذف اى
مقارنة للحذف او بالحروف المقارنة مع الحذف والاول
وهو اما بالحركة المحضة اما تام الاعراب معرب بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث غير محمول بعضها على بعض

صفة



صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خبر مبتداء محذوف
بالضمة رفعا اى مرفوعا او في حالة الرفع او قد رفع رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا من قبيل في التار زيد والجرة
الخ وهذا النوع من الاعراب اصل من وجهين من حيث
انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركة الثلث
في الاحوال الثلث لانه الاشتراك خلاف الاصل فهو
اى المحل الذي هو تام الاعراب بالحركة الاسم لا الفعل المفرد
لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة بهما والجمع المكسر
مذكرا او مونثا ونحو رجال اذا سمي به اما داخل في المفرد
اعتبارا بعلميته او في الجمع المكسر لاعتبار واصله وتعميم
الجمع لا يكون في الاصل وفي الحال وقيد الجمع المكسر و
احترز به عن السالم مذكرا كان او مونثا المنصرف فانه صفة
المفرد والجمع وهذان النوعان اصل في المعربية فلم يدخل
فيهما نقص في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء
والستة على ما سيجيء من تعريفه نحو جاءني رجل ورجال
ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص
الاعراب عطف على تام الاعراب كائن بالحركتين وهو
قسمان قسم جره محمول على نصبه لعلة تجيء في بابه ان
شاء الله تعالى واشار اليه بقوله اما معرب بالضمة

رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اي هذا القسم غير المنصرف
وسيأتي نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقسم
نصبه محمول على جره وهو ما اشار اليه بقوله وان بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم وقدمه نحو جاءتني
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات قال الفاضل
العصام ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف و
الاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلثة لانه
الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب على ما ارى انه
يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص
الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على قسم الاول من قسم
ان يعني كما في الكافية لكان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل
لكن المص راعى خفة الفتحة فلذا قدم غير المنصرف مع ان اكثره
مفرد فناسب ان يذكر قريبا من المفرد بقدر الامكان واما حمل
فيه النصب حملا على جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
من كل وجه والثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب وهو الاحسن بعد الاعراب بالحركة لانه
في الاشتراك التباس بعض ببعض كائن بالحروف الثلثة
في الاحوال الثلث بالواو رفعا لانه من جنس الضمة والالف
نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة





فهو اي المعرب المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة معربة
بالحركات الثلث الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيفت اليه يكون
اعرابها بالحركة تقديرا سائر الاسماء المضافة اليها المفردة
لان المثنى والمجموع منها مثلها من غيرها المكبرة اذ المصغر
منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت
بابيك نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والاسماء
الستة ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال
واصل هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص واوي
الا فوه فانه فعل بالسكون واجوف فانه اصله فوه بدليل
فوهت والجمع على افواه ثم حذفت اللامات فجعلت هي او
او العين اعرابا لمناسبات ذكرت في المطولات والاصح التي
ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات
مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن
افصح اللغات واخا وابا وحا كعصا مطلقا وحموا مثل
خبء ودلو وكم هذه ذكره المص والحم الذي اعرابه بالحروف
اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا والواو اصل
في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جعل رفعا للضرورة
للنظر الى هنا قدم الجمع وملحقاته على المثنى ولواحقه والياء
نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم

وقد مر ونحو سنون ورضون من الجموع الشاذة منه لصدق
تعريفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نونه في الاخر وكذا
نحو اربعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب وانما لم يجعل
جمع المذكر السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم
جمع ذو وكذا المقصود التثنية له انه لم يلحق مفرد ما ليدل على
انه من الكثرة منه احتيج الى قوله واو لو كتب الواو بعد الهمزة
حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة والى قوله وعشرون
واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جائني مسلمون واولو
مال وعشرون ورايت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت
بمسلمين واولى مال وعشرين او معرب بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا نحو اى المعرب بهذين الحرفين من باقى
الاعراب المثنى وقد مر واثنان وكذا اثنتان وثنتان
وكلا وكذا كلتا مضاف الى مضمر ولابد له من الاضافة
فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث
لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل
اعرابها كاعراب المثنى لان الحرف فرع والمضمر خلف عن المظهر وفرع
له فروعي التناسب فيه نحو جائني مسلمان واثنان وكلاهما ور
ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى

وملحقاته



وملحقاته بالالف والياء لان حرف الاعراب في الاسماء
ثلثة فلو اعطى كلها لكل منهما لزم اللبس فاعطى الواو للجمع
لانه اعطى له في الفعل والالف للمثنى لانه اعطى له في الفعل
ثم اعطى الياء لهما وكسر ما قبلها في الجمع للمجانسة وفتح
في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر والثالث
وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الا من الاعراب
وهو قسمان باعتبار المحذوف لانه محذوفه اما حركة
اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو محل محذوف
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اشتمل
ضمير منصوب او لم يتصل نحو يختلف ويحب وهو اى المضارع
صحيح وهو في عرف هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او
الاخر ويويده ما في القسم الاتي اى والحال انه الاخر حرف
صحيح فرفعه اى رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصبه
بالفتحة وجزمه بحذف الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما
حرك لالتقاء الساكنين مثل لا تضرب الغلام نحو ينصر ولن
ينصر ولم ينصر والقسم الثاني وهو ما كان محذوفه حرف علة الفعل
المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير انه كان اخره حرف
علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا حذفها لاس
لاستثقالها عليها وجزمه بحذف الاخر لان الجازم يحذف

ونصبه بالفتحة لفظا في آخره واوا او ياء ونقديرا في الف
وجزمه بحذف الآخر لان الجازم يحذف الحركة فان لم يجدها حذف
الآخر لانه حرف العلة مشابه للحركة وجاء تقديره بالفتحة في الضرورة
كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقد لا يحذف الآخر
في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك
والانباء تنمى فيقدر انه متحركة فحذفت الحركة بالجزم نحو يغزو ويرمى
ويخشى ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم
ولم يخش والرابع وهو معرب بالحرف مع الحذف لا يكون الا نا
قص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع
غير النون في جمع المؤنث لانه اذا اتصل بآخره نون جمع المؤنث يكون
مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اتصل نون التاكيد وغير النون
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة
فرفعه بالنون لان الضمائر فيه حرف لين لا يتحمل الحركة فجعل
بالنون لمشابهة حرف اللين ونصبه وجزمه بحذفها لان النون لما
كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل
لها لما كانت الفتحة بدلا عن الضمة في المفرد نحو يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين
ويخشيان ويخشون وتخشين ولن يضربا ولن يضربوا
ولن تضربي ولن يرميا ولم يضربا ولم يرميا ولم يخشيا فالمجموع

اي



اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل
تسعة والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب الموزع عليها
تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلثة قسم تام الاعراب وقسمان
ناقصا الاعراب او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع الحذف
قسمان تاما الاعراب او بالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص
الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف
وغير المنصرف وكان لكل احكام مختصة يحتاج الى معرفتها اراد
ان يبينها فقال والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد
اى الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغيير والتحويل سمى به
لكونه خالصا في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية بعد مشابهة
ه مثل غير المنصرف قدمه مع انه المقصود الاصلي بيانه على غير المنصرف
للاصالة ولكونه مفهوما وجوديا وهو في اصطلاح بعض الفن
ما اى اسم معرب بالحركة نص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه
ايضا ما في مقابلة وقوله دخله الجر ولو اريد به الاسم مطلقا
لصح التعريف ايضا لان التخصيص لشمول المعرب بالحروف
وهو خارج بقوله دخله الجر اذ المراد به بالكسر اذ ما من اسم
الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا بانه يراد به الكسر وما
بالحروف لا يدخله باللزوم والمضاف والمقبول لهما في ذاتهما وخرج
غير المنصرف نحو زيد وبغير المنصرف سمى به لعدم ما ذكر فيه الاسم

او لكونه تغليبه بادخال الكسرة او تحوله من جانب الفعلية بعد

الكسرة والتنوين اى كانه قابلا له لذاته فيصدق على المعرف باللام صح

لا فتقر فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب لا مبني فانه
ايضا لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فانه ما بالحرف لا يسمى
بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله الجر قدمه تنبيها على اصالته
في الممنوعية لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل
العصام والتنوين كما في المنصرف لانه لما ثبت به الضم من وجهين
منع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج منع في حالة الجر على الفتح
لخفته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقواها
كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء
الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف
وشيء من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بوجه بعيد وذلك
وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من الاسباب
منع الصرف او واحد يقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب
وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر او طرده معا على اختلاف
القولين ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل
فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدونه مصدرا غالبا
وفي الافادة حيث لا يفيد بدونه فاعلا وفي الاسم غير
منصرف فيه فرعيتان وسيفصل كمعلمك ان شاء الله تعالى ولما
كان تعريفهم لا يفيد للمبتدي تركه وبينه بما هو اقرب
لفهمهم فقال وهو اي غير المنصرف على نوعين النوع الاول

سماعي



سماعي اي منسوب الى السماع بانه لا يكون لمنع صرفه امر كلي بل
يتوقف على سماع من العرب نحو احاد وموحد بمعنى واحدا
واحدا تقول جائني القوم احاد وموحد بمعنى واحدا بعد
واحد وكذا غيره من ثناء ومثنى بمعنى اثنين اثنين
وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى اربعة
اربعة وهي على وزن فعال ومفعل هي اربعة مسموعة
اتفاقا وقد جاء في الشعر فعال الى عشار وفي فوق هذه
الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا
ولم يسمع الاصح يا البتة نحو خماس الى تساع هذا وانما
لم يحكم بالتساع في العشرة مع وجوده في الشعر لانه لا
ينفع في مفعل ولا في فعال في التسعة ثم انهم قالوا الفرعية
فيها من حيث انها معدول عدد مكرر لما اشير اليه التكرار
في معناها والاصح كونه عند تكرار اللفظ لانه قالب المعنى
والذي الجاءهم على اعتباره صيانة قاعدتهم انه منع الصرف
لا بد من علتين فلما وجدوها غير منصرف ولم يجدوا فيها
الوصفية احتاجوا الى اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه وهكذا في سائر لكن العلة الموجودة
في بعضها الوصفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله
تعالى واخر جمع اخرى لانهم عرفوه هكذا اخر اخرا ثم

اخرون او اخر اخرى اخر يانه اخريات واخر وتحقيق
العدل فيه انه اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه ثلثة بمن
واللام والاضافة فلما لم يجيء مستعملا بواحد منها حكموا
بانه معدول عن احدها بعضهم عما بمن وبعضهم عما باللام و
بعضهم عما بالاضافة ولكل وجهة والذي يبعث على انه معدول
عما بمن كون اللام والاضافة غير محل لمنع الصرف والباعث
لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب افراده وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل ليس بشيء لانه من علم
الفرق بين تقديره الشيء والعدل عنه ولا ينافي كونه اسم
تفضيل عدم المعنى لانه قيل انه اخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا
ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جائني رجل
وحمار اخر قوله صفات لانه لا كلام منها على معنى قائم بالغير حال
من الامثلة والعامل ما فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون
صفة وانه لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها العدل
والوصف لان العدل فرع المعدل والوصف فرع الموصوف
قيد هذه لانها لو اخرجت من الوصفية بجعلها اعلاما فانه
لو نكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها
وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصلي الغائب ومنهم
من اعتبره وذهب الى منعه وانه للمؤنث صفت بالاتفاق

لا للعدل



لا للعدل بل للتانيث والعلمية ونحو جمع وكتع وبتع وبصع جموع
جموعا وفيها العدل ايضا لانه جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذا
الكتع واخواته وتحقيق العدل فيها انه فعلاء انه فرض
صفة فجمعه فعل بضم فسكون مثل حمراء حمر او انه اسم
فعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول عن احدهما
والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقيل شبه العلمية
لانه لا يؤكد بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية
لم يعدها فيها ونحو عمر وزفر وزحل علم نجم وقزح اسم
جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل انها
كانت في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر والسبب
الاخر العلمية حتى لو نكر صرف والنوع الثاني قياسي منسوب
الى القياس وهو القاعدة بانه يمكن فيه بيانه قاعدة كلية
ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه
القاعدة مثل قوله هو علم لانه لو نكر انصرف على وزنه اي
هيئته مخصوصة في لغة العرب بالفعل بانه لا يوجد فيها في
الاسم الا منقولا من الفعل كضرب علما منقولا من الماضي
المجهول لانه وزنه فعل لم يوجد في الاسم الا وعل ودئل
وقد تكلم فيهما وشمر فانه فعل بتشديد العين على صيغة
المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم

لفرس الحجاج منقول من معنى اسرع في المشي ويونس
اعتبر كونه على وزن الفعل لاختصاصه به نحو جبل وكتف و
عضد وجعفر اعلاما غير منصرف وعيسى بن عمر ومنقولية
من الفعل فضرب معلوما ومجهولا غير منصرف لاما ذكر من
الامثلة واما بقم وشلم فاسمان اعجميان فانه سمي بهما
نقلا من الفعل للعجمية والعلمية وانقطع واجتمع واستخرج
معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضي غير الثلاثي والافعال
والمفاعلة والفعللة وملحقاته او كائن في محل اوله اي اول
ذلك العلم احدى زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع
مضارعا وهي حروف اتين حال كون ذلك العلم غير قابل حال
من المضاف اليه في اوله لانه شيء يصح ان يقال للزائد في اوله
انه زائد فيه فهو من تميم فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية
وهي التي يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم
تقوي جانب الاسمية فيضعف مشابهة للفعل فاذا كان
بالتاء يكون منعه بالتأنيث والعلمية لا بوزن الفعل و
العلمية مثل يعملة وارملة اذا سمي بهما نحو يزيد ويشكر
واحمد وتغلب فمنع صرفه لوزن الفعل والعلمية ومثل قوله ط
افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على وزن افعل
اسم تفضيل او صفة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل

اوصفة



او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التاء
وقبول السود حيث يقال في مؤنثه اسودة ليس من
حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يفيد لمنع
صرفه نحو افضل افعل تفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لانه الاصل في كل نوع انه يدخله اجنبي
فالداخل فرع فيه ومثل قوله كل اسم اعجمي اي منسوب الى
العجم بانه وضعه العجم استعمل في اول نقله الى العرب
اي في ابتداء نقله اليه علمي بانه لا يستعمل العرب بعد نقلهم
الى لغتهم غير علم سواء كان علما في العجم او اسم جنس نقل
علما ولقد احسن في تعبيره هذا حيث يشمل الوجهين بلا
تكلف وانه لم يجعل علما في اول نقله بل بعد ذلك كان
كسائر الاسماء العربية فانه كان فيه مع العلمية وقبليته
لانه لو لم ينقل علما لربما يتصرف فيه بتصرفهم كادخال اللام
وغيره فيضعف العجمية فلا تؤثر وهو اي والحال انه ذلك
الاعجمي زائد حرفا على الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط
لان الحركة بعض الحرف تبع فيه ابن الحاجب فاما سيبويه
واكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك الاوسط وارتضاه
الرضي قالوا الملك مثل عضد اسم لابي نوح عليه السلام

مع العلمية بسبب آخر كانه غير منصرف والا فلا ط وانما اشترط العلمية ح

لم يسمع الا منصرفا فالزمخشري جعله شرطا لوجوب المنع
حتى جعل نوحا جائز المنع لا واجب الصرف قال الرضي وليس
بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام نحو
قالون كان في لغة العجم بمعنى الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما
لاحد رواة نافع لجودة قراءته فهذا مما كان غير علم في العجم
وابراهيم جميع لغاته ابراهيم وابراهام وابراهوم وابراهم
مثلثة الهاء وابراهم بفتح الهاء بلا الف كذا في القاموس
اي حركات الثلث
وشتر اسم حصن بديار بكر وفي القاموس شتر قلعة باران
بين برذعة وكنجه وكذا سقر علما لطبقة من طبقات
النار ولذا قالوا ان فيه تانيثا معنويا واعتبار العجمة لتقوية
التانيث لا لكونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا
ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث
قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسماعيل والاعراب
قبله هذا ان شيث وعزيرا منصرفان ذكره الفاضل العصام
ومنه قوله كل مؤنث علما او غيره بالالف مقصورة كانت
او ممدودة نحو حبلى وسلمى وحمراء واسماء والالف الممدودة
الهمزة اذ اصله حمرى بالقصر ثم زيدت الف المد للصوت
فالتقى ساكنان فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة

ممدودة لكونها



لكونها سببا علة ما قبلها والتانيث بالالف سبب واحد
قائم مقام سببين للزومها للكلمة علمية وبنية والكلمة عليه
فلا يقال حبلا ولا حمرا بخلاف التاء فانه ثبت حاليا على الحروف
وانه اتفق في بعض الاسماء لزومها كغلاصمة وتخمة وقوة كذا
في الرضي ومنه قوله علم لا اسم جنس فيه تاء التانيث الموقوف
عليها هاء نحو اخت وبنت ليس مما فيه تاء التانيث لفظا
اي حال كونه ملفوظا لا مقدرا علما لمذكر او مؤنث زائدا على ثلاثة
او متحرك الاوسط او لا لانه يحتج فيه الى ما يقوم مقام التاء الموجودة
لفظا لاشتراط العلمية ليلزم التانيث لان العلم مصون عن
التغيير نحو فاطمة اسم لمؤنث وحمزة وطلحة اسمان لمذكر او تقديرا
اي مقدارا ذلك التاء والالف للزومها لا تقدر ذكره الرضي
وهو اي الحال انه العلم الذي فيه التاء المقدر زائد على
الاحرف الثلاثة فهو حال من ضمير فيه بعد تقييده بتقدير
علما لمؤنث او لمذكر نحو زينب سمي به لمذكر او مؤنث او هو
متحرك الاوسط حال كونه علما لمؤنث نحو قدم اسم امراة وجه
الاشتراط انه التاء المقدر فيضعف تاثيره فلابد من القوي
وهو الزيادة والحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتاء
بدليل عقيرب بلا رد التاء والحركة بعض الحروف فيصلح
للتقوية ويجب انه يقول او عجمة كما في الكافية ولعله سقط

من قلم الناسخ لانه ماه وجور علمين لقريتين من بلاد العجم
لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكني الاوسط لتقوي التأنيث
بالعجمة ولو انفرد كان لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح ولو سمي
او بالمتحرك الوسط مذكر صرف وجوبا لضعف تأنيثه وكذا لو كان
مؤنث ثانيه تأنيثا وبا غير لازم كالفاظ الجموع تأنيثها بتأويلها
بالجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع فاذا سمي به مذكر ينصرف
مثل رجال وكذا ما يغلب استعماله في المذكر كعناق وزراع
ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لا زائدا على الثلاثة ساكن الاوسط
لا متحركه يجوز صرفه نظرا الى ضعفه ومنعه بالنظر الى وجود السببين
والاجود المنع نحو هند وقال بعض ان كان المؤنث منقولا من علم
المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر
فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما
سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء
فمنع الصرف لاعتبار اسم القبيلة او القرية والبقعة والانصراف
لاعتبار اسم الحي او المكان قال الرضي ما جهل استعماله اياه
يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحن نقول الاولى
الصرف لانه الاصل الا انه يثبت انه غير المنصرف الكثير فانه
ح يمكن الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ومثل قوله
كلما علم لانه المركب لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور

انصرافه



انصرافه وعدم انصرافه مركب من اسمين في الاصل لا من
فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبط شرا علمين
فانهما باعراب تقديري عند لمحة لا يظهر عدم الانصراف
ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم
وبصري علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتأنيث
والعلمية لا للتركيب ليس احدهما عاملا في الآخر في الاصل
اي ليس مثل عبد الله ومثل ضارب زيد ولا مثل مضروب
غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه ولا اثنين صوتا في الاصل
لانه مبني ويجيء ولا متضمنا لمعنى الحرف حرف عطف او جر
قبل العلمية كخمسة عشر وجاري بيت بيت لانه مبني في الاصل
يحكي بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لانه
مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان مع
انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا في الآخر نحو بعلبك
علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم دق العنق وسمي
مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة وحضرموت على الاصح كما
سيأتي ومثل قولكم ما اي اسم فيه الف ونون زائدتان
ويقال مزيدتانه ويقال مضاعفتانه لانهما في التأنيث
قيل في امتناع وجود التاء وقيل في كونهما مزيدتين حال
كونه ذلك الاسم علما او جزءا لان المقصود تمتنع دخول التاء

بالعلمية ونبقدر المشابهة او وصفا لا يدخله التاء سواء
كان له مؤنث لا يدخله التاء نحو فعلى لانه لا يجتمع فعلى وفعلانة
او لم يكن له مؤنث نحو عمران مثال للعلم والسبب فيه الالف
والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له مؤنث لا تاء له ورحمان
ولحيان مثال الوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به
تعالى عند جميع اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث
كما في الثاني اختلف في هذا القسم واختار المص عدم انصرافه
والسبب الوصف قيل انهما لا يستعملان الا في غير النداء
الا مضافين او باللام فالانصراف متعين فانصرافهما مع انه
مبني على القياس دون الاستعمال ومثل قوله كل جمع حالي او اصبع
كمساجد فانه جمع مسجد في الاصل ثم جمع على الفتح وبه جد
على تحقيقه او تقديره كسرا ويد على تقدير عربية كما هو مذهب
المبرد واعتبر سراويل وان لم تستعمل كانت على وزن فعالل او
فعاليل اي صيغة بان كان اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ولو
في الاصل مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذ اصله جواري
بالتنوين لان الاعلال مقدم على منع الصرف فلما اعتل مثل
اعلال قاض سقط تنوين التمكن ثم عوض عن الياء المحذوف
تنوين اخر وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت

حمة



ضمة الياء لاستثقالها عليها عوض عنها تنوين فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة
منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع قياس بعض العرب والمعتبر
في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون وترتيبها
واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم
التصريف وزنه تصغيري فيقال وزن احيمر فعيعل لا افيعل
والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما هذا والاخر وهو
المشهور المتبادر منه الاطلاق ان يعتبر خصوص الحركات
والسكون وترتيبها واصول وزوائد فيعبر عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم
افعل لا فعلل وكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل
وزنا عروضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فيقال
وزن طوير فعولن ونحوه صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف
منصرفا بادخال الكسر والتنوين لضرورة الشعر بان [illegible] يخل
عدمه بالوزن كقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على
الايام صرن لياليا او سلامة كقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او للتناسب
اي لتحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء
وقع في الفواصل والاسجاع او لا نحو قوله تعالى سلاسلا

على قراءة نافع وسلاسلا ليناسب اغلالا بعده وقواريرا
ليناسب قواريرا بعده وكل ما اى اسم لا ينصرف اذا
تضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه السببان
او لم يوجد لضعف السببية بعروض خاصة الاسم او عدم الوجود
نحو مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد السببان فيهما ومررت
بعمركم لم يوجد السببان لان العلم اذا اريد اضافته نكر اولا ومررت
بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا ينصرف
مطلقا وقيل ان وجد السببان لا ينصرف والا ينصرف والتقسيم
الثالث من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع اى
نوع الاعراب فهو اى الاعراب بحسب النوع اى نوع الاعراب
اربعة بالاستقراء رفع سمى به لان الشفتين ترفعان عند
عند اداته ونصب لنصبهما بعد الفتح وهما مشتركان بين
الاسم والفعل غير مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا
ومنصوبا بحسب عامله وجر لانجرار الشفة السفلى عند اداته
كسقوط الجسم المنكسر وذكروا كون الشيء مضافا اليه وهو
مختص بالاسم فكذا علامته وجزم لقطعه الحركة او الحرف مختص
بالفعل لانه اثر الجازم وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع
اى علامة هى الرفع فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المحقق
ما به الاختلاف من الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند



عبد القاهر ومن تبعه اربعة بالاستقراء ضمة فى الا
سم والفعل وواو فى الاسماء الستة وجمع المذكر السالم
وملحقاته والف فى التثنية وملحقاته فى الاسم ونون
فى المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب
ثلثة بالاستقراء فتحة فى الاسم والفعل وكسرة
فى الاسم والف فى الاسماء الستة وياء فيما هو
بالحروف غير الاسماء الستة وحذف النون فى الفعل
وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير المنصرف
وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلثة حذف
الحركة فى المضارع صحيح الآخر وحذف الآخر فى
المعتل الاخر حذف النون فى المتصل باخره ضمير
والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة
لفظى اى منسوب الى لفظ المعرب يظهر فى اللفظ
اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظى او جملة بدل
مستانفة مسوقة لبيانه وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديرى اى منسوب
الى تقديرى اى يقدر فى الاخر ولا يظهر فى اللفظ
ومحلى اى منسوب الى المحل اى محل لو وقع فيه المعرب

لظهور الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفة
في ثلثة وبظهر اللفظي من بيان قسميه فلنذكر الاخرين
اى التقديرى والمحلى حتى يعلم انه ما عداهما لفظي لانه
بيانهما وبيانه محالهما يدل على ان ما عداهما اللفظ
ومحاله غير محالهما لانحصار الاعراب في هذه الثلثة
سكن اخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة في
قراءة ابى عمرو للادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين
فضرورة لا يقدح في انه ما عداه لفظي لان الكلام مبني
على ما اشتهر من الاستعمال وهو معتبر بما سكن للوقف
وما اشتغل اخره بحركة مجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة
اسجدوا بضم تاء الملائكة على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال
على قراءة حسن البصرى وجحر ضب خرب بالجوار فمن قبيل ما
اشتغل اخره بحركة غير اعرابية فيكون من التقديرى
المذكور في الكتاب او نادر لا يعبأ به لكن يتبع المضارع
المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركة الدال فان جزمه
تقديرى والحجازيون لا يدغمون والقراء انه نزل بهما نحو
ولا تمنن فتستكثر ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيئا بادغام لا يضركم انه مجزوم فالاعراب التقديرى
ما اى اعراب لا يظهر في اللفظ اى لفظ المعرب بل

يقدر



يقدر في اخره اى يعتبر فيه لمانع كائن فيه اى في الاخر لا
في اللفظ اى شيء يمنع ظهوره فيه لتعذره او استثقال
غير الاعراب الحقيقي صفة بعد صفة لمانع اذ لو كان
المانع الاعراب الحقيقي لكان الاعراب محلا لا تقديريا
عند المص كما سيأتي انه شاء الله تعالى نحو مررت بزيد
ولا يكون الاعراب التقديرى الا في المعرب لانه لو لا
تمنع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لولا تمنع الاضافة
ظهور الاعراب لانه المانع فيه اشتغال الاخر كالاعراب
اللفظي اى انه الاعراب اللفظي لا يكون الا في المعرب
وهو ظاهر وذلك اى الاعراب التقديرى على ما ذكره
في سبعة مواضع نقص مما ذكروا او زاد رابح بعضها في
بعض وزاد عليه فحصل سبعة الاول مفرد لا مثنى
ولا مجموع معرب بالحركة اسما او فعلا لا معرب بالحرف
كما في الاسماء الستة اخره الف وانه حذف لالتقاء
الساكنين فيكون منونا وكالمسلمون فانه كذلك
المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاحوال الثلث اى
حال الرفع والنصب والجر تقديرى لتعذر ظهوره على الالف
نحو العصا وعصا والمغزى ومغزى وانه كانه ذلك
المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديرى لوجود الالف فيهما

ولو نونا او جزما لفظي لانه يحذف الف وهو لفظي نحو يخشى
ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش
والموضع الثاني ما اي اسم مفردا او غيره معرب بالحركة
او بالحروف اضيف الى ياء المتكلم وانه حذفت او قلبت
الفا حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت الى
ياء المتكلم يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ
نحو مسلماى في الرفع ومسلمى بتشديد الياء
في النصب والجر فانه كالاسم المذكور جمع المذكر السالم فرفعه
تقديري فقط لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة
فيقلب الواو ياء فصار الاعراب تقديريا لانه رفعه
بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي لانهما بالياء وقد
وجدت مدغمة واشار اليه بقوله فقط فالاولى وتقديره
على قوله تقديري نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت فاد
فادغمت وانه كالمضاف الى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية
غيره اي غير جمع المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة
او غيرها او جمعا مكسرا منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث
سالما فالحكم اي كل اعرابه من الرفع والنصب والجر تقديريا
لانه اخره اشتغل بالكسرة المجانسة للياء او الفتحة في متى
منعها بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم الجر

لفظي



لفظيا بوجود الكسرة وهذا تحكم لانه الكسرة موجودة
في كل حال وقبل العامل وذهب الجمهور الى انه المضاف
الى ياء المتكلم مبني لاكتسابه البناء من المضاف اليه
وضعفه ابن الحاجب وايده الرضي بانه الاضافة الى
المضمر لا توجب البناء نحو غلامك وغلامه وغلامهم و
تسميها المص نحو غلامي وابي ورجالي ويا ثاني وما جرى
ومسلمي ويا ابن امي ويا ابن عمي والموضع الثالث
ما اسم معرب بالحركة او بالحروف مفردا او مركب في اخره
اعرابه حركة او حرف محكي لا حقيقة جاء من عامل في تركيب
فانه محكي عند المص ويسمي الكلام فيه وتسمية اعرابا
لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال اخره
بالحكي اما جملة في الاصل حال من ضمير اخره لانه يجوز
انه يقال فيه اعراب الحكي منقولة الى العلمية اي جعلت
علما واستعملت هكذا نحو تأبط شرا فانه معرب باعراب
تقديري في الاحوال الثلث وذهب غيره واحد الى
انها مبنية واعرابها محكي كما كان قبل العلمية والفرق عند المص
انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد
العلمية من حيث انها اسم مفرد او حال كونه مفردا غير مركب
ولا جملة في قول العرب المسمى زيد في قول بني تميم انه الحكاية

مختصة بالجملة لا توجد واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه نحو من زيد بنصب زيدا منقولا لمن قال ضربت
زيدا فيحكي زيد بنصبه في الاعراب بالحركة نحو ودعني عن
ثمرتانه في الاعراب بالحروف واعرابه بالمقدر جوابا
لمن قال اكلت ثمرتانه وكانن كذا اي كالمذكور من معرب
في اخره اعراب محكي في كونه اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالحكاية
بالحكاية كعلم مركب جزء الثاني منقول قبل العلمية لا للاعراب
وصفا فان الجزء الثاني مشغول باعراب الحكي نحو انه زيدا
عامله حرف لا يكونه منقولا اصلا حرف جر ~~والثامن زيد~~
كما سبق وهل زيد عامله عامل معنوي ومن زيد عامله حرف
جر وامن زيد على انه لا استفهاما من قبيل تابط شرا تقول
جاءني انه زيدا ورأيت انه زيدا ومررت بانه زيد وكذا
غيره بخلاف نحو عبد الله فانه المضاف اليه منقول حال اعراب
وهو المضاف اليه نحو مضروب غلامه في الاصل نائب الفاعل
وكذا كل علم مركب جزء الثاني منقول حال له الاعراب نحو [illegible]
زيدا فان اعراب الجزء الاول منهما اي من الجزئين او من
عبد الله او من مضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزء
الاول فان الاعراب بالمجموع لفظي انه كان لفظيا قبل العلمية
وانه تقديريا فتقديري نحو المنزل غلامه ومرمي غلامه

لقا



لقابلية وظهوره فيه بحسب العامل اي الحقيقي العامل
نحو جاءني عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله وبلا
ريث اني مشغول باعراب الحكاية كاضمره الي تم اي
الجوار في حاتم الجوار اوما في اخره بناء محكي نحو خمسة عشر
علما ومثله سيبويه لانه الكلام فيه فقبل العلمية كانه الجزءان
مبنيين لتضمنها الحرف فاذا كان علما يكونه اعرابه تقديريا
لكونه اسما مفردا او اشتغال اخره على الاستشهاد وقيل
مبنيه اعرابه محكي كما قبل العلمية والموضع الرابع ما اي
معرب اسم او فعل كانه في محل اخره وهو تفنن في التعبير
حيث تركه في في قبيه واتي به فيه ياء مكسورا ما قبلها
اصلية او منقلبة عن واو وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كانه ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري لان الياء
المضمومة او المكسورة المتحرك ما قبلها بحسب اسكانها
لاشتغالهما عليها وان نصبه فلفظي لان الياء المفتوحة
المكسورة ما قبلها لا يستثقل لخفتها نحو جاءني القاضي بالياء
وقاض بحذفها ورأيت القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي
وبقاض وانه كانه ما في آخره ياء مكسور ما قبلها فعلا فرفعه
فقط اي لا نصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة
لكسر ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف في اللفظ

تقديري لحذف الضمة للاستثقال انه لم يلحق بآخره ضمير
مرفوع فانه ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليا وانه غير
يكون لفظيا نحو يرميين ويرميان ويرمونه ولن يرميا ولم
يرميا فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق
بآخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون وان
حذف الاوضح تخصيصه بالمفرد الذي لم يتصل به شيء البتة
وترك قوله انه لم يلحق الخ نحو يرمي وترمي وارمي ونرمي
ويغزو والموضع الخامس منها فيما اذا لم يوجد اسم آخره
واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط لا نصبه وجزمه هي لفظيان
لخفة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها ووجود الحذف
لفظا ايضا كفضل آخره يا تقديري بحذف الضمة لا
لاستثقالها على الواو وان لم يلحق بآخره ضمير مرفوع نحو يغزو
وتغزو واغزو ونغزو والموضع السادس منها اسم مكبر اعرابه بالحروف
الواو والياء والالف وليس فيه اعرابه بهذه ملاق لساكن
بعده اي كلمة في محل اولها همزة وصل تحذف عند الوصل
فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب
تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
من المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة فاعرابه
اي ذلك الاسم في الاحوال الثلث تقديري لعدم وجوده

في اللفظ



في اللفظ نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت
بابي القاسم وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقي لساكن
جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو
مصطفون ومصطفين فيحرك الواو دفعا لالتقاء الساكنين لان الساكنين
اذا لم يكن اولهما حرف مد يحرك الاول بالضمة لمجانسة والياء
بالكسرة لمثل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث
لوجوده في اللفظ نحو جاءني مصطفو القوم بالواو المضمومة
ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بالياء
المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا ولا
يكون الا مضموما في الواو ومكسورا في الياء تحذفان اي
الواو والياء لوجود شرائط الحذف وهو كونهما مدتين عند
التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال
الثلث جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت
بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فحرفه تقديرا يا
يحذف الالف للساكنين بالكسر لهما فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف من اللفظ ورأيت
غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما و
الموضع السابع من المواضع السبعة الموقوف اي الذي و
قف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه ما كان

اعرابه بالحركة لان اعرابه بالحروف يكون اعرابه في الوقف
لفظيا لضاربون ويضربونه فانه كانه ذلك الموقوف
عليه غير منون بتنوين التمكن وتنوين العوض في نحو كل
مثله سواء كان منونا بتنوين المقابلة اولا او كان في اخره
تاء التانيث الموقوف عليها هاء فاحواله الثلث اي اعرابه
فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد ورايت الرجل وكذلك نحو ضاربة في اخره
تاء التانيث وكذلك نحو ضاربات مما هو منون بغير تنوين
التمكن حال كونه كائنا بغير هاء اي بلا تاء التانيث في رفعه وجره
تقديري لسقوط الحركة بالوقف دون نصبه فانه يتوقف
عليه بالالف المقلوب من التنوين فيه في اللغات المشهورة
فيكون فيه تقديريا ايضا نحو جاءني زيد ومررت بزيد ورايت
زيدا بالالف او زيدا ايضا بالاسكان وقد يوقف عليه في الرفع بقلبه
واوا وفي الجر بقلبه ياء نحو جاءني زيدو ومررت بزيدي فيكون لفظيا
فيهما ايضا واما الاعراب المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر
في الاخر بل يعتبر في المحل لمانع في نفسه وهو البناء او لمانع في الاخر
غير ما ذكر في التقديري وهو الاعراب الحقيقي على ما ذكره
المص ففي موضعين احدهما وحسن المقابلة بان يقول
الا ان الاسم لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه لما كونه

الاشتغال



الاشتغال المذكور في الاسم يكون في الفعل ايضا نحو انه لم تضرب
فانه مجزوم لفظا ومحلا بان المعرب لا المبني فانه لا يتصور
فيه المشتق اخره باعراب غير محلي بل باعراب حقيقي جاء من عامله
لانه المشتغل به اعراب تقديري كما في نحو مررت بزيد فانه يحكم
على محل زيد بالنصب على المفعولية اي على انه مفعول به غير صريح
فيه تنبيه على ان النصب للمجرور لا مع الجار كما يجري على السنة
المعربين وكذا المجتنى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية
في المثال الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل
ويجوز انه يكون الرفع على النائبية وان يكون منصوب المحل
على المفعولية انه كانت الاضافة الى المفعول والنائبة
في المثال الثاني هذا وقد سوى الفاضل العصام بين
معرب في اخره اعراب محلي وبين معرب في اخره اعراب
حقيقي في ان اعرابهما تقديري وصرح ان المجرور في الامثلة
المذكورة منصوب او مرفوع تقديرا قال لا نقول هو معرب
محلا لا تقديرا لانا نقول ليس بمبني حتى يكون معربا محلا
وما اشتهر انه المجرور في محل النصب او محل الرفع تحمل على
استعمال المحل في محل التقدير ومن قول المفصل المعرب
ما اختلف اخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا المانع
من الظهور في الاعراب التقديري شيء في الاخر في

في المحلي نفس اللفظ بمعنى انه قابلة له لظهور الاعراب
والمص حقق مرامه في علقة على الامتحان والموضع الثاني
من الموضعين اللذين فيهما الاعراب المحلي المبني الذي فيه
موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة
ولما توقف معرفة احواله على معرفة اراد ان يبينه
فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني الذي نحو بعده
وهو المبني العارض الذي يكون معمولا لوجود الموجب
ما اي لفظ او كلمة فتذكر الضمير على ان حركة او حرفه
وسكونه باعتبار اللفظ والبحث النحوي عن احوال
الاخر فان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر وسكونه
لا بعامل دخل عليه اي لا بسبب فلا يلزم دخول الاسماء
المعدودة فيه وانه الراجح ومذهب الزمخشري وهو كونها
معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابلية
بالفعل ومع بالتركيب هو ملتبس بخلاف المعرب من
اعرابه اي اوضح او ازال فساده لانه اوضح فيه الاعراب
او ازيل فيه فساد الالتباس ببعض الاعراب ببعض او وضح
فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد الالتباس بعضها
ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الاصطلاح الفاء
لتفصيل المجمل او جوابية ما كان حركة مختصة او لا نحو جائني

زيد



زيد ويضرب او حرفه نحو جائني ابوك ويضربان وسكونه
نحو لم يضرب اي حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه
او بسبب دخوله عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان بالحركة
والسكون الاصل الاشهر قصر التعريف عليهما ولم يجعله
شاملا لما بالحرف وفي مقام التفصيل اعطى لكل نوع
حقه ثم لا يخفى ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة
لا بالماهية تسهيلا للمبتدئين وتيسيرا لهم ولاداء تمام
الفائدة ببيان مطلق المبني اظهر فقال والمبني المطلق
على نوعين بالاستقراء المبني الاصل اي مبني هو الاصل في البناء
يتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبني العارض اي الاصل فيه
الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازم او غير
لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة
بالاستقراء الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع
معمولا اصلا ولذا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب
فيه والامر بغير اللام اي الامر الحاضر المعروف لانتفائه ايضا
هذا عند البصريين وعند الكوفيين معرب كما سبق
وبلا اختلاف فيه اخره والجملة قالوا الجملة لا تتصف باعراب
ولا بناء لان المتصف بهما الكلمة والمص نظر الى انه ليس
فيهما موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة

فحدها منه نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط
للسيد السند ان البعض عدها منه واضطرب كلام الرضي
في موضع من كتابه في تعريف المبني المطلق بما لا يكون فيه موجب الاعراب
او ما بين سببه مناسبة مؤثرة في منع الاعراب والنوع الثاني
على نوعين لان المبني لازم بناؤه ولا ينفك عنه وغير لازم
ينفك عنه واللازم منهما ما اي لفظ لا ينفك عن البناء
اي لا يستعمل معربا اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات بجميع
افرادها وانواعها وجه بنائها مشابهتها للحرف في الاحتياج
لحرف محتاج الى المتعلق وهذه الى الحضور في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغائب وقيل لحرف الخطاب والفصل في العدة
واسماء الاشارة بجميع افرادها الا التثنية وكذا تثنية
ما ثني من الموصول عند المص لان التث في كلتيهما على وتيرة
واحدة وجه بنائها المشابهة للحرف في الاحتياج الى ما يعين
المراد من الاشارة والوصف والموصولات وبناؤها الم
المشابهتها الحرف لاحتياج الى الصلة ولوضع بعضها كوضع
الحرف غير اي واية فانهما معربان لرجحان جانب الاسمية
بلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا حذف صدر صلتها فانه
ح يجوز بناؤها لتأكد شبهها بالحرف في الاحتياج نحو
قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن

عتيا



عتيا اي ايهم هو اشد وبنيا على الضم لمشابهتها الغايات
من حيث انه الصدر منوي وفي مثل كم رجل وخمسة عشر لانه
لم يلزم الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الاغلب واسماء
الافعال بكلا قسميها لانه قائم مقام الامر والماضي
وقد سبقت المذكورات من حيث البيان وما اي لفظ
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا لم يقل مؤنثا
مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورات
هذه كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تانيثه
اذ لم يقم دليل عليه حتى سلك الرضي فيه ولم ينكر ما
ينكر عليهم دعوى كونه معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
او صفة ينبغي ان يصفها بالمؤنثة نحو يا فساق ويا
خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وهذا مختص
بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة ومنها ما يكون صفة
غير مختصة بالنداء وكقطاط بمعنى قاطة اي كافية ولزام
اي لازمة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة وغلاب كذلك
عند اهل الحجاز قيد لما فيه قال في الصحاح في باب الشين
المعجمة والاشعار جاءت على لغتهم كقوله اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام بكسر الميم في الموضعين
قيل لكونها على وزن فعال بمعنى الامر وقد عدها من المناسبات

وقد عدّ من المناسبات الموجبة للبناء المشاكلة وضبط
صاحب المفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء بانها اما
الاسم بمعنى مبني الاصل كان او مشبهه له كمبنيات المشبهه
للحروف الاحتياج او وقوعه موقوعه كنزال او مشاكلته لما
وقع كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى فانه واقع موقع
كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك او اضافته اليه كالمضاف
الى الجملة والاصوات والمشهور ان الاصوات ليست من قسم
من اقسام الكلمة لانه لم يوضع فيها وانما بحث عنها في اقسام
الكلم المبنية لمشاكلتها بالمبني وهو اي الصوت في عرف
النحاة كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس منه كما عرفت حكي به صوت
صوت الانسان صادرا عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره
ولم يقل لفظا لان ما يصدر من الحيوانات العجم والجمادات
لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك
اللفظ مما بان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت
كغاق اي تلفظ به قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب
فلا يكون معمولا لعدم التركيب او يحكي ما يصدر منه قال زيد
غاق او وي او قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فح يكون
معمولا للتركيب مبنيا على الكسر فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر الا
التقاء الساكنين وقال المص اعرابه تقديري او صوت به

للبهائم

767

للبهائم اي لاجل البهائم لحثها او زجرها وليست البهائم
من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب
الاثر على القاء اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها
وتمكنها في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت
للمقصود كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة
ومفتوحتها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا
هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون اليا ويجوز الكسر والسكون
فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر
سمعها به وقيل انها اسم فعل لا تقتضي الدعاء وقال
المص وانه الحق لدخوله في حده بقي قسم اخر وهو لفظ
موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كنخ عند
الايجاب ووي للتندم ولو للتوجع واخ للسعال وحكم اخره
على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وتمام البحث هنا
ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم
فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر او لم تلزم
وصارت اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا مثل ذجه
وهي اقسام منها يعني للانسان عند طروف معنى كالنداهة

والتعجب والوجع والسرور كوي واخ واخ فدلالتها على معانيها
طبعية فليست بكلمة ومنها ما يجري على لفظ الانسان كما
اذا قال غاق قاصدا الى اصدار ما يشبه صوت الغراب
وهو ليس بكلمة ايضا وكما اذا قال قال زيد والغراب
غاق او قاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب والندم
وي او عند اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكون
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها
ما يصوت به للبهائم وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع
المركبات من المبنيات على ما يظهر من القيود قال وبعض
المركبات وهو اي البعض الذي من المبنيات كل كلمتين فعلين
او اسمين او حرفين او مختلفين حقيقيين او حكميين
ليشمل نحو سيبويه ولو قيل لفظين لكان احسن ابعد من
التكلف ليس احديهما عاملة في الاخرى قبل العلمية مثل
تابط شرا وغلام زيد وان زيدا ومن زيد وزيد اضرب
ولو قيل ليس بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل
فاضل من المركب الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم
والصعق كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فلا يدخل
في كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان جعلتا علما فان كان
الجزء الثاني مما جعلا علما صوتا سواء كان الاول اسما نحو

سيبويه



سيبويه او فعلا نحو جاء ويه او حرفا نحو اق ويه بنيا اي
الجزآن الاول لكونه جزءا من الاسم وكون اخره في الوسط
والثاني لكونه مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما
في اخر بناء يحكى معرب باعراب تقديري وما ذكرها
سلوك الى مسلك الغير وكسر الثاني لان اصله
السكون فحرك لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن
الكسر وفتح الاول للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي وقد يسكن نحو ويه وان لم يكن الجزء الثاني
صوتا بني الجزء الاول على الفتح لمثل ما ذكر انه كان اخره
حرفا صحيحا معربا بني للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم
بلد وقبيلة او مبني ابقي على بنائه نحو اين وراه وبني الجزء
الاول على السكون ان كان اخره اي اخر الجزء الاول حرف علة
لثقل الحركة عليه نحو معدي كرب واعرب الجزء الثاني حال
كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانصراف
صفة لمجموع الجزئين لكونهما كالحروف المركبة منها الكلمة
لكنهما لما ظهر في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة
اي بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة
وفيه لغتان اخريان اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع الصرف المضاف اليه واعرابهما معا واضافة

ورايت بعلبك صح

الاول وصرف الثاني تقول هذا بعلبك ودخلت بعلبك
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث في بعل وفتح الكاف
في بك على الاول وكسرها مع التنوين في الثانية كل ما ذكر في مركب
جعل اسما ولما اراد استيفاء احكام المبني من المركب تراه
قوله وان لم تجعلها اى الكلمتان اسما واحدا بان يراد بكل جزء
معناه كخمسة عشر حيث يراد بخمسة معناه وبعشرة معناه
ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا بان فهم منه معنى الحرف
حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة فان لم تكن الكلمة الاولى
على لفظ اثنين اى لفظا هو اثنين بنيا اى اللفظان او الجزءان
ليس ما ذكر معنى ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه التضمن
للجزئين فلذا بنيا وتبع هذا الكتاب الجمهور قالوا بني الاول لكون
اخره كالوسط لشدة الامتزاج والثاني لتضمنه الحرف على الفتح لعروض
البناء وخفة الفتحة وثقل التركيب الا انه ان كان اخرهما حرف علة
كما ذكر نحو بادي بدي الاول اسم فاعل من بدأت الشيء والثاني
فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه على الحال
فمعنى بادي بدي مبتدئا فهو وان كان مضافا ومضاف اليه فكان
ينبغي ان يكونا معربين الا انهما شبهتا بخمسة عشر لافادتهما معنى
المفرد فهو متضمن لمعنى الحرف على ~~مضاف~~ حكما وبني الاول فقط على
السكون انه كان اخره فقط حرف علة مثال كونه اخر الجزئين حرفا صحيحا

انه اخرهما حرفا صحيحا وبني على السكون انه كان اخرهما صح

نحو



نحو احد عشر واحدى عشرة اذا لم يكن اخرهما حرف علة ساكن وثلثة
عشر وثلث عشرة وتاسع عشر وحادي عشر وحادية عشرة
وما زاد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة
وتضمن الحرف ظاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة
وعشرة وغير ظاهر في حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال
المعنى حادي وعشر فالوجه ان كان في الاصل فارادوا ان
ياخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد في مرتبة
معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يسع جميع حروفهما وفي اخذه
بعض من كل مظنة الالتباس فاخذوا من الاول ليدل على
المقصود من اول الامر فكان متضمنا فمعنى حادي عشر
واحد من احد عشر وتبع العشرة فاعتبر هكذا في اخواته
ونحو هو اى زيد مثلا جاري بالاضافة بيت بيت اى لاصقا
صقا بيت الى بيتي او ملاصقا بيته وبيتي اى
مجتمعين ومتفرقين اى هو الجار الملاصق والحال بين بين
اى بين هذا او بين ذلك وان كان الاولى من الكلمتين
لفظ اثنين بني اللفظ الثاني للتضمن المذكور واعراب
الاول وحذف نونه وهو لفظ اثنين هذا مذهب
جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كما في الذيل ولا

ولان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما في غير
هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف في
التركيب والاضافة لا توجب البناء، وقال ابن درستويه
هي مبنية كسائر من الصلة ولا تتدرج مثلها واختلاف
كاختلاف هذان وهذين على مذهب بنائه نحو جاء اثنا
عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر
رجلا وبعض الكنايات لان كلها ليس من المبنيات
والكنايات في اللغة في الاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاء
فلان اي زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه
مشاهدة مفرج او الفعل القبيح والاختصار كالضمير
الغائب واظهار الفصاحة كثير طويل النجاد والمراد
وهنا ما يكنى به بعضه المبني ويتعذر تعريفه الا ما الحق
بالتعريج به فلذا قال وهو اي البعض كم مفردة عند البصرية
ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفية وحذف
الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه للتخفيف
فكانهم جردوا معنى الاستفهام في الخبرية يكون [illegible]
[illegible] استفهام عن العدد فيكون مميزها فينصب



فينصب ما بعده على التمييز ويكون مفردا حملا على تمييز العدد
الوسط وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين نحو
كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة ضربت وكم ضربة
ضربتها وكم يوما سرت فيه وكم يوما سفرا تبع وكم زمان
سفرا تبع وبكم درهم اشتريت وكم غلاما كان غلاملك
ويكون للخبرية اي للخبر عن العدد والظاهر المناسب
تقول للاستفهام وللخبر كما في بعض النسخ تسميتها
وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان مستفهما
خبر فرقا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده عند
الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من الخلاف يظهر عند
فصل التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية
لامتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر بمن المقدر ويجوز
في تمييزها الافراد والجمعية نحو كم رجل ورجال لان تمييز
العدد المضاف اما مفرد او مجموع نحو وعبارتها دفعا للتحكم
ويجوز دخول من في تمييزها عند الزمخشري حيث جوز
ان يكون كم خبرية والثانية في قوله تعالى سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وانكره الرضي في
الاستفهامية وقال لم يعثر عليه في الاستعمال ولا كتب
من كتب النحو والكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام و

واعرابها اعراب تمييز لو لم يكونه يمكن تمييزا في كلام
استعمل فيه مع كم واشير اليه بالامثلة وبناؤها لكون و
ضعها وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها او كونها بمعنى رب وكذا عطف
على كم يكون للعدد وكناية عنه ويجيء الكناية عن غيره نحو جئت
يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعرابكم ولا صدر له وبناؤه
لكونه ذا قد دخل عليه الكاف وصار الكل مثل كم ينصب ما بعده
على التمييز للعلة المذكورة في كم نحو عندي كذا درهما ومن هذا
القبيل كاين واصله اي دخل عليه الكاف وصار اسما مبنيا على
السكون اخره نون ولذا يكتب بالنون واعرابه مثل ذكر
وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وكاين من
نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا او للاستفهام نادرا فلا وجه
لعدم ذكره هنا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر لا يستعملان الا مكررين بالعطف يكونان للحديث
اي للقصة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان
من الامر ذيت وذيت بنيا لانهما بمعنى الجملة والكلمات المتضمنة
بمعنى ان مثل اسماء الشرط او للاستفهام كما ومن وكيف
وجه البناء ظاهر غير اي واية فانهما معربان كما سبق وبعض
الظروف الزمانية او المكانية وانما قال بعض لان كلها ليس

من



من المبنيات نحو امس لليوم المتقدم على يومك وبناؤه
عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف بني
لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس
الدابر وبني على الكسر لان الاصل في البناء السكون فلما كان العين
ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين وقط لاستغراق
نفي وقوع امر في الزمان الماضي نحو ما رايته قط اي جميع ازمنة
الماضي وقد يستعمل للتاكيد بمثبت نحو كنت اراه قط اي
دائما في الزمان الماضي وفيه خمس لغات احدها هذه وهي
فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها وتخفيف
الطاء مع فتحة وضم القاف مع ضم الطاء المشددة او المخففة
والخامس ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها
لكون وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها
وعوض لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل
تقول لا افعله عوض اي ابدا والاشهر فيه البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله
عوض العائضين بالنصب اي دهر الداهرين فعلة بناؤها
قطع الاضافة ومذ ومنذ المبني اول مدة معينة باضافتها
الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم
الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف

الى جملة السابقة التزم حذفها للعلم بها فيلي في مفرد
معين المدة كالمثال المذكور ومثل منذ يوم لقيتني فيه او بجميع
المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فيليه المقصور
به العدد مثل ما رأيته منذ يومان او ثلثة ايام وقد يقع مصدرا
وفعلا او ان او ان فيقدر زمان مضاف الى احد مفرده المعنى
الاول وما يدل على العدد في الثاني فيتوهما القطع اضافتهما
او لكون صورتهما على صورتها حرفين قالوا ان اصل مذ ومنذ
خفف فصار منذ بدليل تصغيره وبعد التسمية على منذ وجمعه
امناذ وقال صاحب المغني ان قولهم نحو منقول عن العرب
فلم يوثق به مع ان مذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين
وقال الفاضل العصام يؤيد ما قالوا ان منذ اذا سمي به
لا يشدد آخره والفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمي
بها يشدد آخرها مثلا اذا سمي بقد يقال قد بتشديد
الآخر واذا موضوع للاستقبال حتى يجعل الماضي مستقبلا
ويستعمل في الماضي وكثر استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه
بخلاف ان فانها تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط
عند المحققين قيل مع اضافته اليه وتغيره كلم المجازاة وقيل
بدونها والجزاء عند الجمهور ويجيء للمجرد الظرفية وللمفاجاة نحو
فيختار بعده المبتداء بناؤه ولزوم اضافته الى الجملة وقال

الفاضل



وقال الفاضل العصام بناء لكلمات آخره الف مقصور بالمقايسة
الى غيره مما شاركه في علة البناء والا فلا تميز المبني من المعرب
في اللفظ واذ بناؤه لما مر للماضي ويجوز ان يقع بعده الفعلية
والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجاة ولما قيل انه
بمعنى حين وقيل بمعنى اذ لانه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه
ابن هشام والمص يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال
ابن خروف انه حرف لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما
يكون مثل لو فتشبيهها بلو ولو حرف وايده بصحة لما اسلم دخل
الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول
وقت الاسلام واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب
بنائه كون صورته اسما صورة حرفا ويلزم ان يكون
شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكونه ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى
فلما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز ان يكون جملة اسمية مع اذ
للمفاجاة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد
وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى للاستفهام
والشرط للزمان واني واين فيهما للمكان ويكون انى
بمعنى كيف وبمعنى متى ومن اين وبناؤها لتضمنها معنى حرفها

وايان في الاستفهام يستعمل في الغير من الزمان مثل
ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة وكيف فيه
للحال والصفة والظرفية في المتبادر به واذا كان بعده اسم
فهو خبر مقدم وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف
جئت وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك
ذكره الرضي وان ناقصا فهو خبره وحيث للمكان ويضاف
الى الجملة غالب وهذا وجه بنائه وقد يضاف الى المفرد نحو حيث
سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي
حيث سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا الندر
كذا في التسهيل واذا اضيف الى مفرد قيل معرب والاشهر
البناء وقد يجرد عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
لانه مفعول يعلم المقدر ولدى بالالف المقصورة والكسر
بناؤه لكونه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي يثبت
الفه مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير يقول كنت لدى زيد ولديك
كالف على والى وحكى سيبويه لداك وعلاك والاك ولا يضاف
الى الضمير مقصورا لا اصل لالف سوى هذه الثلثة ولدن
بفتح فضم فسكون مثل عضد هو اصل اللغات وقد جاء لدن
بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون دفعا لالتقاء
الساكنين ولدن بفتحتين فسكون او بفتح فكسر فسكون

جاء



وجاء حذف النون نحو لد بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد
بفتح فضم فتلك لدن ثمان لغات ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل
الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو في
ذلك ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كثيرا او تقديرا
نادرا ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف
النون من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها وضع
الحرف وحمل باقيها عليه والكاف عطف على بعض الظروف
لا على مذ قول نحو لكي الجحفى الى المبنى اللازم ماذكر والكاف
الذي هو بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب في بياضها ولطافتها وفي حديث
ليأتين على امتي على بني اسرائيل اي مثل ما اتى وعلى بمعنى
فوق نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من
عن يميني وتارة من امامي الاسمية الى اللامي نسبت
الى الاسم لونها اسماء والدليل على اسميتها وقوعها فيما
يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغير اللازم من نوع المبني
العارض منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها قطع من الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب
لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه كان كانه لم
يقطع من الاضافة وذلك في غير الظرف كثير نحو كلا آتينا

راجعون وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات قال الرضي
فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما المعرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل المحذوف منوي في المبني
منسي في المعرب منويا فيه المضاف اليه ولو كان منسيا يعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غير
الظروف قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء اعلم ان الصحيح
من الظروف المقطوعة المذكورة فوق وامام واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
وآخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجه بنائها
الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه الاحتياج
لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو لا غير وليس غير ثم ان
المضاف اليه المحذوف هو المستثنى وفي ليس ضمير عند الرضي فمعنى قولك
جائني زيد ليس غير كانك قلت جائني زيد ليس الجائي الا كذا وعند
الفاضل العصام ان غير في ليس غير ولا غير خبر نحو لا احد وليس
في ليس ضمير والتقدير ليس غير جائيا كما ان تقدير لا غير لا غيره
جائيا فلا لنفي الجنس وعند البعض حرف عطف فمعنى جائني زيد لا غير
جائني زيد لا غيره وسبب القطع عن الاضافة لكثرة الاستعمال
لمشابهته لغيره في عدم التعرف بالاضافة وبني على الضم

لشبهه



لشبهه به منه والآن فهو عطف على ما لوقت حضر جميعه
او بعضه ويلزمه اللام وظرفيته غالبة لا لازمة ولذا اخر
الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد
ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال
الفاضل العصام لم يذكر لقلة بنائه وجه يقرب الى
القبول وقيل هو معرب لثبوت من الآن بكسر ومنه المنادى
وهو ما دخل عليه احد حروف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد
ويوسف اعرض عن هذا المفرد الذي ليس بمضاف ولا
مشتبه به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما معربان المعرفة
بعد النداء فان النكرة بعد معرب وسيأتي نحو يا رجلا
فانه اي المنادى المذكور مبني لوقوعه موقع كاف ادعوك
المشابه لكاف ذلك على ما اي شيء من الحركة والحرف يرفع
ذلك المنادى لو كان المعمول المرفوع به اي بناؤه على الشيء
لفظا او تقديرا او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل
والالف والواو في مثل يا سلمان يا مسلمون والباعث
عليه للفرق بين حركة المبني والمعرب من المنادى وحروفهما
كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل انه لم يلحق باخره الف
الاستغاثة او الندبة اي الف لحوق وقت الاستغاثة
او الندبة والظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم فافهم

لا المطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه اذ المبني على الالف
والواو يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيداناه و
يا زيدوناه ويدل على هذا قوله وان لحق باخره الف بني على
الفتح لان الالف على الفتح اي يتصور في المبني على الضم ولا
باوله لام استغاثة او تعجب او تهديد فانه يعرب على ما يأتي
نحو زيد مثال للمنادى المبني على الضم المعرفة قبل النداء وبعد النداء
ويا مسلمان مثال للمبني على الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمون
مثال للمبني على الواو ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه
بلا تعريف باللام لان وجوب اللام في تثنية العلم وجمعه في غير
صورة النداء وفيها لا تجوز لئلا يجتمع علامتا التعريف ويا قاضي
ويا فتى وهذا ويا سماء ويا ارض ولما كان المراد بالمفرد
ما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما فقال وان
كان اي المنادى مضافا الى شيء علما او غيره او مشابها به
وهو اسم يجيء بعده شيء من تمامه وهو اما معمول مثل يا طالعا
لنا جبلا او يا حسنا وجهه او وجها ويا خيرا من زيد او معطوف
عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لمعنى معين بخلاف نحو يا زيد وعمرو او نعت هو
جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكل ما ذكر مشابه
للمضاف سواء جعلته علما او لم تجعله فاذا لم تجعله علما جاز ان

يتوقف



يتوقف ما القصد كما في يا رجلا او لا يتوقف كما في يا رجلا فتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه ظريفا وكذا ما عطف او اراد
الاشارة الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة فقال
او كان نكرة نصب على انه مفعول به اي لا يبنى على ما يرفع
به اما المضاف فشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف
المشابهة واما النكرة فلعدم مناسبتها لكاف ادعوك
بعدم تعرفها بفعل مقدر وجوبا لنيابة حرف النداء منابه
هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد فاصل
يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد ادعو زيدا حذف
لنيابة حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف
النداء لسده مسد الفعل ونقل عن ابي علي انها اسماء
افعال ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يراد واحد غير معين
واراد ان يبين حكم ما لحق اخره الف فقال وان لحق
باخره اي المنادى المبني على الضم الف ذكرت بني على الفتح
لان الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه واراد بيان حكم
حكم ما لحقه اللام فقال وان اتصل باوله لام مذكورة
يجب جره لانها حرف جر فيختص بالاسم فيضعف المشابهة
نحو يا لزيد وقت الاستغاثة يا للماء للتعجب ويا للدواهي
للتهديد ويجوز ان يكون يا لزيد مثالا للثلثة وهذا اللام

مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة
عليه نحو لك فكذا هذه ولئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا لزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب
والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم يكن كل تابع
للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
اى بدل المنادى والمعطوف عليه الحال عن اللام اى
لام التعريف اذ المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه [illegible]
الرفع والنصب اذا عطف على المضموم حكمه اى حكم كل منهما حكم المنادى
المستقل اى الذى دخل عليه حرف النداء اى اذا كان تابعا للمبني
يكون مبنيا اذا كان سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود
بالذكر فيكون كانه باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبني ونحو يا زيد
وعمرو فيه ايضا واذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم
مستقل سبب بنائه مفقود على ما عرفت نحو يا رجل طالعا جبلا
او يا رجل وطالعا جبلا وقرن كثير من النحاة التأكيد اللفظي مع البدل
نحو يا زيد زيد ويا رجلا رجلا وقرن الرضي عطف البيان معه لانه
عنده البدل والبدل هو نحو يا عالم زيد وغير ما ذكر من التوابع يرفع
على لفظ المبني على موضع به وتنصب على محله وفي غير المبني يتبع لفظه
ومنعه المحقق الرضي في المرفوع كالجر الجواري ولما لم يكن للمضاف مستقل
بحرف وكان معرفة المنادى موقوفة على معرفة حرف النداء اراد ان

يبينها



يبينها فقال وحروف النداء ستة على ما ذكره المص حيث عد المندوب
من المنادى وان حروف وعلى ما ذكره بعضهم ثمانية بعد اخراج
وامنها احدها يا انها اسمى لا ومعنى اما معنى فانه يستعمل
للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون نحو وغا ومذكور
ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم المستغاث
وايها وايتها الا بغيره ويندب به وبوا لا بغيرهما كذا في القاموس
وعند الزمخشري للبعيد واستعماله في القريب لتنزيله منزلة
البعيد واستبعده الرضي لاستواء استعماله في القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واى والهمزة بينهما الف هذه الثلثة
للبعيد واى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعيد ذكره في المغني
وثانيها الهمزة للقريب ووا المختص بالندبة لا يستعمل في غيرها ومنه
اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان اى الاسم مفردا غير مضاف ولا
مشبه به اذ المضاف والمشبه به منصوب اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية نكرة متصلة بلا احترازا بالتعريف والانفصال لانه لا يكون مبنيا
بل يجب الرفع والتكرار بغير نكرة وسيجيء بيان النكرة نحو لا رجل
في الدار بناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء
المفتوح ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسور ما قبلها بناؤه
لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به
ليكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كذا في الرضي ولنا الفصاح المتصل بنحو

جمع المؤنث بني لكون اخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك به بمنزلة الكلمة
والاعراب في الاخر وعلى السكون لحمله على الماضي او نون التاكيد ثقيلة او خفيفة
لمثل ما ذكر وعلى الضم في جمع المذكر حذف واوه كما اذا كان ما قبلها مفتوحا
لاجل اما قبل نون التاكيد في جميع انواع جمع المذكر مجرد واحدة وعلى الكسر
في المخاطبة حذف الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الاخر
لطول اللفظ باتصالها وخفة الفتحة وفي التثنية وجمع المؤنث
ما قبلها الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
في التثنية ولئلا يبطل الغرض في الجمع هذا مذهب سيبويه ومن تبعه
وقيل ان المضارع المتصل به ما ذكر من النونات معرب اعرابه تقديري
نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن
مفردا والياء مفتوح او جمع والياء والواو فيه مكسور وهذه الفاظ التي
عدت من غير اللازم يجب بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل
ان يراد بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم اي يجب
بناؤها مطلقا في اللازم وبالحالات المذكورة في غير اللازم ويمتنع
اعرابها واما جائز البناء اي الذي لا يجب ولا يمتنع فالظروف
المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة
يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد ففي صورة
الاضافة يمتنع الضمير الى المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة
فانه يلزم فيها الربط وهو جاء سعف ذا في المضاف اليها او الى اذا المضافة

اليها



اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من
المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم
لزوم اضافتها فضعف البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف
اللازمة الاضافة الى الجملة ولو باعتبار الغالب كما في حيث نحو قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والضم في اليوم والفتح علامة
البناء والضم اعراب ونحو حينئذ ويومئذ وساعتئذ ووقتئذ وحينئذ
يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزي يومئذ
بفتح يوم وجره ثم اعلم ان ظاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من
قبيل اضافة المساوي فتمحلوا فيها قال الرضي ان هذه الظروف
ليست في الحقيقة مضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة
جيء باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون
التنوين كان ثابت في الظروف المبدل منها لان يدل على المعنى
المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان
خاصا باضافة الى الجملة وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز
البناء على الفتح مثل وغير مع دخولهما على ما وان المصدريتين وان
المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما صدره مبني الاصل والاعراب
لعدم لزوم الاضافة وهذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز في التثنية
والجمع الا الاعراب تقول قمت مثل ما قام زيد او غير ما قام ومثل ان
قام ومثل ان زيدا قائم والاسم المكررة وقدم اسم غير المكررة المتصل بها

اي بلا المفرد غير المضاف والمشبه به النكرة لا المعرفة
والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه
معرب منصوب اذا لم يفصل وقد سبق نحو لا حول عن
معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة الله تعالى الا بعون الله
توفيقه فانه يجوز بناؤهما اي الاسمين على الفتح على ان يكون
فيهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد ولا باس
بتقدير خبر واحد مع تعدد لا لانه توارد عاملين متماثلين على معمول
واحد جائز نحو ذا اتفاقا اي لا حول ولا قوة موجود ان الا بالله
اما على مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين
مبتدا والخبر خبر المبتداء فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا فيكون
جملة واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان
لا المذكورة عاملة في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمها على
الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير
خبر واحد لهما لانه قوة لا شيء من الامرين فلا كاسمه واحد في الحال
اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله وعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة حذف خبر الجملة الاولى بقرينة الثاني ونحوهما على
الغاء لا فيهما وجعلهما مبتدا الوجود وشرطه جواز الغاء وهو التكرار
لا سيما انه في جواب ايقبل الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال
ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة وفتح الاول على ان

يكون

172

على ان يكون لا لنفي الجنس مع نصب الثاني معطوفا على لفظ الاول
لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض او محل القريب
لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة فيه ويجوز في عطف الاعتبار
ان المذكوران ومع رفعه على عطف على محل القريب البعيد
ولا زائدة ويجوز ان تكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الا عطف
الجملة وعلى الوجه الاول يجوز في عطف عطف المفرد على مذهب سيبويه لان
عنده لا يعمل لا لنفي الجنس في الخبر اذ لا ان اسمه مبني كما عرفت فيكون
مع اسمه مبتداء والخبر بعده خبر المبتداء واما على مذهب غيره فيتعين عطف الجملة
لانه لو كان عطف مفرد لاجتمع عاملان مختلفان لا والابتداء على معمول
واحد ورفع الاول على الغاء لا لنفي الجنس لوجود شرطه الذي هو التكرار
ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون عاملا لانتقاض نفيه بالا مع
فتح الثاني لكون لا لنفي الجنس ويجوز ان يكون عطف الجملة
وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في امثال اي
امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا مكررة بعدها نكرة متصلة
مفردة نحو لا بيع ولا شراء في المسجد وصفة اسم لا لنفي الجنس
اي الذي باشره لا اي هو المبني وعطف على الظروف او اسم لا المبني
مجرور صفة اسم اي لا المعرب فانه صفة معرب رفعا او نصبا
مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفا خرج باضافة الصفة الى الاسم
نحو لا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد فان التاكيد اللفظي

يجوز بناؤه حملا على المتبوع على مبتوعه الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى
المذكور ولا يجوز في صفة البناء المفردة اى غير المضافة ولا المشبهة
فانهما معربان نحو لا رجل حسن الوجه او حسنا وجهه المتصلة به اى
بالاسم المبنى فخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل ظريف
كريما فانه اى الصفة المذكورة يجب رعايته بالوصف او النصب يجوز بناؤها
اى الصفة المذكورة على الفتح لحملها على لفظ المتبوع لاتحادهما معنى وعدم
الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على محله القريب او على لفظه لشبهه بالحركة الاعرابية نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك المبنى بلا تكرير لا ترفع
وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو حرف العطف مثل لا اب وابنا او
وابن وسائر التوابع ان نصب منهم فيها الكلمة ينبغي ان يكون الحكم فيها حكم توابع
المنادى على ما عرفت ذكره الا انه ليس هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد
ونقلناه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الحال المرجو ممن نظر فيه
واتمت نعمته باتمامه ووفقنا لشكره يكون به حفظ لعينه فضلا وتوبة
واجعله موجبا لجزيل الثواب وحسن المآب ودافعا للعتاب والعقاب
اللهم انى توجهت اليك بهذا السؤال لغفران ذنوبي في الاقوال
والافعال واصلاح اعمالنا في الحال والاستقبال وحسن ذكر الكرام
عند ترقى الثواب يوم لا ينفع بنون ولا مال فلا ترده صفرا مع مال
الستر عنه كما لا انتهاء لنقص السواد الى يد تمت تمام الورق

